جامعة النجاح الوطنية
كلية الدراسات العليا

انعكاسات الخطط الإصلاحية التنموية المقدمة من السلطة الفلسطينية على الأمن الإنساني (2005-2011)

إعداد
فداء محمود مصطفى شيب

إشراف
د. نايف أبو خلف

قدمت هذه الخطة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في التخطيط والتنمية السياسية في كلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية في نابلس، فلسطين.

2013م

انعكاسات الخطط الإصلاحية التنموية المقدمة من السلطة الفلسطينية على الأمن الإنساني (2005-2011)

إعداد

فداء محمود مصطفى شيب

نوقشت هذه الأطروحة بتاريخ 2013/6/5م، وأجيزت.

أعضاء لجنة المناقشة	التوقيع
1. د. نايف أبو خلف / مشرفاً ورئيساً	.....
2. د. أيمن طلال / ممتحناً خارجياً	.....
3. د. رائد نعيرات / ممتحناً داخلياً	.....

الإهداء

إلى من أشعل لي أول شمعة... يا من أحمل اسمك بكل فخر...

إلى من كلّت أنامله ليقدم لنا لحظة سعادة...إلى من جعل مشواري العلمي ممكنا..

إلى حبيبي وروح قلبي إلى....أبي

إلى من ساندتني يوم ضعفي..وآزرتني في دربي...

إلى من ذرفت الدموع من أجلي...

إلى من سقتني الحب في صغري حتى أرتوت منه عروق جسدي..

إلى...أمي

إليهما.. أدعو:

(وقل ْرب ارحمهما كما رباني صغيراً)

إلى من أظهروا لي ما هو أجمل من الحياة.... إخوتي وأخواتي

إلى من ساندني ووقف بجانبي بصدق.... زوجات أخوتي

إلى الذين أحببتهم وأحبوني (أصدقائي)

إلى الأرواح التي سكنت تحت تراب الوطن الحبيب الشهداء العظام

إليهم جميعا أهدي رسالتي

الشكر والتقدير

قال رسول اللّه صلى اللّه عليه وسلم ((ومن صنع إليكم معروفا فكافئوه فإن لم تجدوا ما تكافئونه فادعوا له حتى تروا أنكم قد كافأتموه))

لا أستطيع أن أصف مدى شكري و امتناني إلى استاذي الدكتور نايف أبو خلف، فقد عجزت الكلمات، و توارت الحروف، وتشتتت الجمل، فمهما كتبت فهو لا يليق بمقامه، ولا بحجز وقته، فلقد مدني بالكثير من منابع علمه، و لولا سعة أفقه و رحابة صدره، و ثاقب فكره، و غزارة علمه، لما وصل هذا البحث إلى هذه الصورة، و الذي ما توانى يوما عن مدّ يد العون والمساعدة لي، و حمدا للّه بأن يسره في دربي و يسر به أمري وعسى أن يطيل عمره ليبقى نبراسا متلألأً في نور العلم و العلماء.

كما أتقدم بجزيل الشكر إلى أساتذتي أعضاء لجنة المناقشة الدكتور رائد نعيرات والدكتور أيمن طلال على ما تكبدوه من عناء في قراءة رسالتي وإغنائها بالمقترحات القيمة.

و في النهاية يسرني أن أتقدم بجزيل الشكر إلى كل من مد يد العون لي في مسيرتي العلمية.

الإقرار

أنا الموقعة أدناه، مقدمة الرسالة التي تحمل العنوان:

انعكاسات الخطط الإصلاحية التنموية المقدمة من السلطة الفلسطينية على الأمن الإنساني (2005-2011)

أقر بأن ما اشتملت عليه هذه الرسالة إنما هو نتاج جهدي الخاص، باستثناء مـــا تمـــت الإشارة إليه حيثما ورد، وأن هذه الرسالة كاملة، أو أي جزء منها لم يُقدم من قبل لنيل أي درجة أو لقب علمي أو بحثي لدى أي مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى.

Declaration

The work provided in this thesis، unless otherwise referenced، is the researcher's own work، and has not been submitted elsewhere for any other degree or qualification.

Student's Name: **اسم الطالبة:**

Signature: **التوقيع:**

Date: **التاريخ:**

فهرس المحتويات

الرقم	الموضوع	الصفحة
	الإهداء	ج
	الشكر والتقدير	د
	الإقرار	هـ
	فهرس المحتويات	و
	الملخص	ط
	الفصل الأول: مقدمة الدراسة ومنهجيتها	**1**
1.1	مقدمة الدراسة	2
2.1	أهداف الدراسة	7
3.1	أهمية الدراسة	7
4.1	مشكلة الدراسة	8
5.1	أسئلة الدراسة	8
6.1	فرضيات الدراسة	9
7.1	منهج الدراسة	9
8.1	حدود الدراسة	9
9.1	الدراسات السابقة	9
	الفصل الثاني: الإطار النظري لمفهوم الأمن الإنساني	**15**
1.2	الأمن الإنساني	17
1.1.2	مفهوم الأمن	17
2.1.2	مفهوم الأمن الإنساني	18
2.2	تغيّر مفهوم الأمن الإنساني	24
1.2.2	مفهوم الأمن الإنساني قبل الحرب الباردة	24
2.2.2	تغير مفهوم الأمن الإنساني بعد الحرب الباردة	26
3.2	العوامل التي أسهمت في تغيّر مفهوم الأمن وبروز مفهوم الإنساني	27
4.2	المقاربات التي ساهمت في طرح فكرة الأمن الإنساني	30
5.2	خصائص الأمن الإنساني	32
6.2	مكونات الأمن الإنساني	32

الرقم	الموضوع	الصفحة
7.2	مرتكزات الأمن الإنساني	33
8.2	أبعاد الأمن الإنساني	34
9.2	المفاهيم ذات العلاقة بالأمن الإنساني	44
1.9.2	الأمن الإنساني وعلاقته بالأمن القومي	44
2.9.2	الأمن الإنساني وعلاقته بحقوق الإنسان	47
3.9.2	الأمن الإنساني وعلاقته بالتنمية البشرية	50
4.9.2	مفهوم الأمن الإنساني وعلاقته بمفهوم التدخل الدولي الإنساني	52
5.9.2	مفهوم الأمن الإنساني وعلاقته بمفهوم حفظ السلام	53
6.9.2	الأمن الإنساني وعلاقته بالأمن العالمي	54
7.9.2	الأمن الإنساني وعلاقته بالأمن الجماعي	55
8.9.2	الأمن الإنساني وعلاقته بالأمن التعاوني	58
	الفصل الثالث: الخطط الإصلاحية والتنموية المقدمة من السلطة الفلسطينية والتحديات والمعيقات الداخلية والخارجية	**60**
1.3	الخصوصية الفلسطينية	61
2.3	التخطيط في الأراضي الفلسطينية	63
3.3	الخطط الإصلاحية والتنموية المقدمة من السلطة الوطنية الفلسطينية	68
1.3.3	خطة التنمية الفلسطينية متوسطة المدى 2005 ــ 2007	68
2.3.3	خطة التنمية الفلسطينية متوسطة المدى 2006 ــ 2008	69
3.3.3	تقييم الخطط متوسطة المدى	71
4.3.3	خطة الإصلاح والتنمية الفلسطينية 2008 ــ 2010	72
5.3.3	برنامج الحكومة الثالثة عشرة "إنهاء الاحتلال وإقامة الدولة"	75
6.3.3	خطة التنمية الوطنية 2011–2013 "إقامة الدولة وبناء المستقبل"	75
7.3.3	ردود الأفعال تجاه خطط التنمية متوسطة المدى	76
4.3	تحليل البيئة الداخلية والخارجية للأراضي الفلسطينية	77
1.4.3	نقاط القوة ونقاط الضعف	78
2.4.3	المصالح والفرص الفلسطينية	80
3.4.3	التحديات والعقبات التي تقف عائقاً أمام عملية الإصلاح والتنمية	82
1.3.4.3	التحديات الداخلية	88

الرقم	الموضوع	الصفحة
2.3.4.3	التحديات الخارجية	88
	الفصل الرابع: انعكاسات الخطط الإصلاحية والتنموية المقدمة من السلطة الفلسطينية على الأمن الإنساني	**104**
1.4	مكونات الأمن الإنساني	105
1.1.4	العيش بكرامة ورفاهية	105
1.1.1.4	انعكاسات الخطط الإصلاحية والتنموية على الأمن الصحي	105
2.1.1.4	انعكاسات الخطط الإصلاحية والتنموية على الأمن البيئي	110
2.1.4	التحرر من الفاقة والجوع	117
1.2.1.4	انعكاسات الخطط الإصلاحية والتنموية على الأمن الاقتصادي	117
2.2.1.4	انعكاسات الخطط الإصلاحية والتنموية على الأمن الغذائي	130
3.1.4	التحرر من الخوف	134
1.3.1.4	انعكاسات الخطط الإصلاحية والتنموية على الأمن الشخصي	135
2.3.1.4	انعكاسات الخطط الإصلاحية والتنموية على الأمن السياسي	140
	الاستنتاجات والتوصيات	**148**
	قائمة المصادر والمراجع	**152**
	Abstract	**b**

انعكاسات الخطط الإصلاحية التنموية المقدمة من السلطة الفلسطينية على الأمن الإنساني (2005-2011)

إعداد

فداء محمود مصطفى شيب

إشراف

د. نايف أبو خلف

الملخص

تبحث الدراسة إمكانية تحقيق الخطط الإصلاحية والتنموية المقدمة من السلطة الفلسطينية للأمن الإنساني القائم على تحقيق التحرر من الخوف والتحرر من الحاجة والعيش بكرامة، وتحديد مدى انعكاس هذه الخطط الإصلاحية والتنموية على تحقيق الأمن الإنساني.

وقد دفع الباحثة لدراسة هذا الموضوع عدة عوامل، أولها: حاجة المواطن الفلسطيني للشعور بالأمن الإنساني؛ لأنه يعيش تحت نير الاحتلال، فالأمن والسلام في مستوياته الثلاثة الفردية والاجتماعية والعالمية هما من أهم غايات الإنسان وحقوقه الأساسية، وحينما يصبح هذا الحق مهددا بالزوال تفقد الحياة قيمتها ومعناها. وثاني هذه العوامل: يتمثل في الحاجة إلى التنبيه بأهمية توفير الأمن الإنساني من خلال توفير المعلومات والبيانات الخاصة عن مفهوم الأمن الإنساني بغية إزالة الغموض الذي يعتريه، ورفع مستوى الوعي بقضايا الأمن الإنساني.

وهدفت الدراسة إلى معرفة انعكاسات الخطط الإصلاحية التنموية المقدمة من السلطة الفلسطينية على الأمن الإنساني.

وذلك من خلال بعض النتائج التي توصلت إليها الباحثة عن طريق تحليل الخطط الإصلاحية والتنموية الفلسطينية، وأهمها:

- تنعكس الخطط الإصلاحية والتنموية في الأراضي الفلسطينية انعكاساً سلبياً على التحرر من الفاقة والجوع والخوف، فلم تكن السياسيات والبرامج التي تبنتها الخطط كافية لتحقيق الأمن الاقتصادي والأمن الغذائي، كما لم تحقق فلسفة الحكومة في بناء المؤسسات الفلسطينية

بصفتها استراتيجية لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي وإقامة الدولة الفلسطينية فاعليتها، إذ إنه استمر الاحتلال ولم تبنَّ الدولة الفلسطينية المستقلة ولم تحقق السيادة، والديمقراطية والحريات وحقوق الإنسان التي تجسد بمجملها انعدام الأمن السياسي، والأمن الشخصي.

- تنعكس الخطط الإصلاحية والتنموية في الأراضي الفلسطينية على العيش بكرامة ورفاهية انعكاسا ايجابيا.

وقدمت الباحثة توصيات عدة أهمها:

- ضرورة عمل السلطة الوطنية الفلسطينية خططاً تنموية متوسطة المدى وبعيدة المدى، لمكافحة الفقر والبطالة، ورصد الموازنات الكافية لذلك، مما يسهم في تحقيق الأمن الاقتصادي والغذائي.

- مطالبة السلطة الوطنية الفلسطينية بدعوة المجتمع الدولي للعمل الجاد على إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية المحتلة، وذلك في سبيل تحقيق الأمن السياسي والأمن الشخصي.

- إعداد السياسيات والبرامج في الخطط الفلسطينية القادمة من منظور الأمن الإنساني؛ لأن الاستثمار في الأمن الإنساني في الأراضي الفلسطينية سيضمن للفلسطينيين المساهمة في الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، مما يعزز الجهود الرامية لبناء المؤسسات، وبناء الدولة، والانتقال إلى عهد جديد من الأمن الإنساني ينعكس على جميع المواطنين الفلسطينين.

الفصل الأول

مقدمة الدراسة ومنهجيتها

الفصل الأول

مقدمة الدراسة ومنهجيتها

1.1 مقدمة الدراسة

يعد توفير الأمن الهاجس الأكبر على مر التاريخ لدى جميع الدول سواء أكانت غنية أم فقيرة، فلطالما اعتقدت بأنه يمكنها توفير الأمن من خلال منظور عسكري، وأن الأمن هو أمن حدود الوطن من العدوان الخارجي، أو هوحماية المصالح القومية في السياسية الخارجية، أو هو الأمن العالمي بحدوث حروب نووية[1]، ولكن مع انتهاء الحرب الباردة، وفي ظل التطورات والمتطلبات التي طرأت على الدول وعلى طبيعة العلاقات الدولية، وفي ظل النظام العالمي الجديد الذي امتاز بأن"العولمة" إحدى سماته، أضحى هذا الاعتقاد غير مجد، إذ أصبح الكثيرون ينظرون إلى أن انعدام الأمن ينشأ من الجوع، والمرض، والبطالة، والصراع الاجتماعي، والقمع السياسي، والمخاطر البيئية، أكثر من أن ينشأ نتيجة حدوث مشكلات عالمية[2].

وهذا التغيّر في مفهوم الأمن دفع الباحثين والدارسين في العلاقات الدولية إلى تمحيص مفهوم الأمن، إذ لم يعد كافيا التعامل مع طبيعة القضايا الأمنية ومصادر التهديد من جانب البعد العسكري وحده في فترة ما بعد الحرب الباردة، مما استدعى توسيع منظور الأمن وظهور مفاهيم أخرى أبرزها مفهوم الأمن الإنساني.

---

[1] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. **تقرير التنمية البشرية لعام 1994:" أبعاد جديدة للأمن الإنساني"**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية. 1994. ص22.

[2] بسيوني، عبير: مفهوم الأمن الإنساني وتطبيقاته في المحافل الدولية. مجلة الدبلوماسية.27-5-2010. http://www.mfa.gov.eg/MFA_Portal/ar-EG/MFA_News/speeches/abeer2752010.htm

فمنذ بداية التسعينيات من القرن العشرين، أصبح مفهوم الأمن الإنساني الشغل الشاغل للعدد من الدول النامية والمتقدمة، والمؤسسات غير الرسمية، وأفراد المجتمع الذين ينشدون طرقا ووسائل جديدة لمواجهة المخاطر الاقتصادية والبيئية والعسكرية التي تهدد السلام والأمن.[1]

وبناء على ما سبق جاء مفهوم الأمن الإنساني Human Security مفهوما عابرا الحدود، وفكرة تصنيف الدول إلى متقدمة ونامية وقائماً على التحرر من الخوف والحاجة والعيش عيشاً كريماً، فقد حدد تقرير التنمية الإنسانية الفلسطيني لعام 2009-2010 الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أوجه الأمن الإنساني في(الأمن الاقتصادي، و الأمن الغذائي، والأمن الصحي، والأمن البيئي، والأمن السياسي، والأمن الشخصي، و الأمن المجتمعي)، فالأمن الإنساني بصفته توجهاً جديداً أعاد صياغة مفهوم الأمن ليتوجه إلى حماية الإنسان وليس الدول فقط.[2]

حيث تكتسب هذه الصياغة الجديدة لمفهوم الأمن أهمية خاصة* عند التأمل في وضع إسرائيل و فلسطين، التي تضع أمن الأفراد على قدم المساواة مع أمن الدولة؛ لأن التركيز الإسرائيلي على أمن الدولة على حساب متطلبات الأمن الإنساني كان الموضوع المهيمن منذ إنشاء الدولة، والمبرر لأفعالها تجاه الأراضي الفلسطينية[3]، ولاسيما أن إسرائيل مارست الكثير من الضغوطات المادية والمعنوية على الفلسطينيين مثل التوغلات العسكرية، وحظر التجوال، وعمليات الإغلاق، والحواجز، ونقاط التفتيش، والجدار بالضفة الغربية، وسياسية التقسيم التي تفصل قطاع غزة عن الضفة الغربية، وعزل القدس الشرقية عن باقي الأراضي الفلسطينية،

---

[1] موسى، غادة: **مخاطر غياب الأمن الإنساني على البيئة والتنمية المستدامة.** بحوث وأوراق عمل المؤتمر العربي السادس للإدارة البيئية بعنوان" التنمية البشرية وأثرها على التنمية المستدامة". مصر: المنظمة العربية للتنمية الإدارية. مايو 2007. ص154.

[2] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. تقرير التنمية الإنسانية 2009-2010 في الأراضي الفلسطينية المحتلة: الاستثمار في الأمن الإنساني من أجل دولة مستقبلية. ص 12. http://www.alzaytouna.net/arabic/print.php?a=116698

* يحتل مفهوم الأمن الإنساني أهمية خاصة لأنه يحتم إعادة تصور مفهوم الأمن بما يضمن السلامة الجماعية للفلسطينين والإسرائيليين، وليس مجرد الأمن العسكري لإسرائيل.

[3] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. **تقرير التنمية الإنسانية 2009-2010 في الأراضي الفلسطينية المحتلة: الاستثمار في الأمن الإنساني من أجل دولة مستقبلية**، مرجع سابق. ص19.

بالإضافة إلى عمليات الهدم والطرد، ومصادرة الأراضي وبناء المستوطنات، والحصار، وغيرها.

فكل هذه الممارسات جعلت إسرائيل تسيطر على المجال الجوي، والمياه الإقليمية، والموارد الطبيعية الفلسطينية، والتنقل، وأدوات الاقتصاد الكلي التي تؤدي إلى الاستقلال الاقتصادي، مما يعني أن إسرائيل سيطرت على جميع متطلبات الحياة والعمل في الأراضي الفلسطينية، وعملت على الحد من جميع أشكال الحركة والتنقل، وأعاقت أي فرصة تسعى للتنمية الفلسطينية، وعملت على الحيلولة دون إقامة دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة، وبخاصة في ظل التفتيت الجغرافي الذي آلت إليه الأراضي الفلسطينية، الذي عملت على تطبيقه منذ 1967، وأضفت عليه الطابع الرسمي عام 1993 في اتفاق أوسلو المنعقد بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، الذي نص على إقامة نظاماً للحكم الذاتي في الضفة وقطاع غزة، ومن ثم اتفاق اوسلو2*[1] عام 1995 إذ تم تقسيم الأراضي الفلسطينية إلى ألف وباء وجيم في الضفة الغربية*[2]، والمناطق H2-H1 في الخليل، ومناطق الأصفر والأخضر والأزرق والأبيض في قطاع غزة، وبعد ذلك في اتفاق (واي ريفر1) في عام 1998، الذي نص على إعادة انتشار إسرائيل في بعض مناطق السلطة، وصولا بعد ذلك لاتفاقية (واي ريفر2) لتعديل وتنفيذ بعض

---

* بتاريخ 24-9-1995 وقع الجانبان الأحرف الأولى للاتفاقية(الإسرائيلية- الفلسطينية المرحلية حول الضفة وقطاع غزة)، والتي وقعت بشكل رسمي في واشنطن بتاريخ 28-9-1995، وتعرف هذه الاتفاقية باسم اتفاقية طابا أو أوسلو2؛ لأنها جاءت تطبيقا لاتفاقية أوسلو1، ولتوسيع الحكم الذاتي الفلسطيني عن طريق نقل المزيد من الصلاحيات والمسؤوليات للسلطة الفلسطينية في مرحلة أخيرة قبل مفاوضات الوضع النهائي. الحمد، جواد: **السلام في الشرق الأوسط وتطبيقاتها على المسارين الفلسطيني والأردني**. ط1. مركز دراسات الشرق الأوسط. عمان:دار البشير للنشر والتوزيع. مارس 1996. ص93.

[2] قامت اتفاقية طابا بتقسيم الضفة الغربية وقطاع غزة إلى ثلاث مناطق:1- المناطق(ألف) والتي ستخضع للولاية الكاملة للمجلس المنتخب، وتقع ضمن المنطقة ألف سبع مدن فلسطينية هي: جنين، وطولكرم، وقلقيلية، ونابلس، ورام الله، وأريحا، وبيت لحم. 2- المناطق(باء)والتي ستخضع للولاية المدنية للمجلس المنتخب، أما الأمنية فستخضع للمجلس فيما يتعلق بالمواطنين الفلسطينيين، أما المواطنون الإسرائيليون ومكافحة الإرهاب فستخضع لإسرائيل، وتضم المنطقة باء البلدات والقرى الواقعة في الضفة الغربية. 3- المناطق (جيم) شملت المستوطنات الإسرائيلية، والمناطق الأمنية والإستراتيجية. انظر المادة (12) و المادة (13) من الفصل الثاني- اتفاقية طابا.

النقاط في واي ريفر1، ووصلت إلى الذروة في عام 2005 في خطة الانسحاب الإسرائيلي أحادي الجانب من قطاع غزة.

ففي ظل هذه التعقيدات التي صاغها اتفاق أوسلو وما بعده، وفي ظل التحديات الخارجية والداخلية، أصبح ضروريا إعادة النظر بطبيعة التحديات التي تواجه المجتمع الفلسطيني والعمل على ترتيب الأولويات والتوجهات التنموية وصياغة الخطط الإصلاحية وخصوصا بعد التطورات التي شهدتها الساحة الفلسطينية سواء أكانت تطورات في السلطة الفلسطينية، أو تطورات في الأحداث والمجريات على أرض الواقع، التي تتطلب صياغة خطط تنموية تلبي طموحات الشعب في توفير الأمن والتنمية والخدمات الأساسية في جميع المجالات، حيث تم صياغة عدة خطط للإصلاح والتنمية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، في ظل واقع احتلالي، ونقصان للسيادة، والتدخلات الأجنبية، ويعتمد على المساعدات الإنمائية، والتمويل الخارجي المشروط.

وفي عام 2007 بدأت السلطة الوطنية مرحلة جديدة من عملية التخطيط، إذ تبنت منهجاً يقوم على تطبيق إطار الإنفاق متوسط المدى، وهي العملية التي أنتجت خطة الإصلاح والتنمية الفلسطينية 2008-2010 بقيادة وزارتي التخطيط والمالية، التي اشتملت على رؤية السلطة الوطنية، ووثيقة الإصلاح والتنمية التي قدمت لمؤتمر المانحين الذي عقد في 17-12-2007 تحت شعار "بناء الدولة الفلسطينية".[1]

وعقب العدوان الإسرائيلي على غزة في 27-12-2008، تم إعداد الخطة الوطنية الفلسطينية للإنعاش المبكر وإعادة الإعمار في غزة لعامي 2009-2010، حيث تناولت كيفية صياغة الخطة الرامية إلى التعامل مع تبعات ذلك العدوان، فهي تقوم بتحديد المسؤوليات عن عمليات التخطيط والتنسيق في مرحلة التنفيذ، كما أنها ترتبط بالأولويات الرئيسية للسياسية الوطنية المصاغة في (الخطة الفلسطينية للإصلاح والتنمية)، التي ستكون مكملة لجهود السلطة

[1] وزارة التخطيط الفلسطينية. خطة الإصلاح والتنمية الفلسطينية 2008-2010. فلسطين- رام الله. 30 نيسان 2008. http://www.mop-gov.ps/web_files/issues_file/PRDP%202008-2010%20.pdf

الفلسطينية المبذولة للتخفيف من حدة الفقر وذلك من خلال زيادة فرص العمل وإنعاش الاقتصاد[1].

وفي ظل التطلعات لبناء مؤسسات الدولة المستقلة، أطلقت الحكومة الثالثة عشرة برنامجها "فلسطين: إنهاء الاحتلال وإقامة الدولة"، ويبين برنامج عمل الحكومة الفلسطينية الثالثة عشرة أنه ستعمل وستوظف كل جهدها والإمكانات المتاحة أمامها، بغض النظر عن كل إجراءات الاحتلال من أجل استكمال عملية بناء مؤسسات الدولة[2]، كما عملت الحكومة الثالثة عشرة على تحديد التدخلات الاستراتيجية ذات الأولوية، التي من المقرر الشروع في تنفيذها في ورقة بعنوان "فلسطين: التقدم إلى الإمام التدخلات الإستراتيجية ذات الأولوية" خلال عام 2010، إذ تتضمن قائمة البرامج والمشاريع ذات الأولوية 201 مشروعا من مشاريع التنمية التي قرر مجلس الوزراء تصنيفها باعتبارها مشاريع تحتل أولوية قصوى.[3]

وقبل نهاية خطة الإصلاح والتنمية الفلسطينية 2008–2010 عملت على إعداد خطة متوسطة الأمد للأعوام المقبلة، ففي 19 آب 2009 أقر مجلس الوزراء منهجية إعداد الخطة الوطنية للأعوام 2011–2013، وهي منهجية تستند إلى إعداد استراتيجيات قطاعية وعبر قطاعية كمدخل أساسي لإعداد الخطة الوطنية العامة.[4]

---

[1] الخطة الوطنية الفلسطينية للإنعاش المبكر وإعادة الإعمار في غزة لعامي 2009–2010. المؤتمر الدولي لدعم الاقتصاد الفلسطيني لإعادة الاعمار في غزة. شرم الشيخ–جمهورية مصر العربية. 2آذار 2009. http://www.mop-gov.ps/web_files/issues_file/GAZA_report_AR_pages.pdf

[2] برنامج الحكومة الثالثة عشرة. فلسطين: إنهاء الاحتلال وإقامة الدولة. فلسطين. آب 2009.-http://www.mop-gov.ps/web_files/issues_file/090820%20إنهاء%20الاحتلال%20وإقامة%20الدولة. pdf

[3] وزارة التخطيط، ووزارة المالية. **فلسطين:** التقدم إلى الإمام التدخلات الإستراتيجية ذات الأولوية خلال عام 2010. فلسطين. كانون الثاني 2010، http://www.mop-gov.ps/web_files/issues file/100112%20Palestine%20Moving%20Forward%20-%20Arabic-%20Combined.pdf

[4] وزارة التخطيط والتنمية الإدارية. منهجية إعداد الخطة الوطنية العامة لعامي 2011–2013. فلسطين. 17آب2009. http://www.mop-gov.ps/web_files/issues_file/090813-Cabinet%20Paper%20on%202011-2013%20National%20Plan.pdf

فالغرض من هذه الخطط الإصلاحية والتنموية تحقيق التحرر من الخوف والتحرر ومن الحاجة والعيش بكرامة، وهذا ما ستتم دراسته في هذا البحث لتحديد مدى انعكاس هذه الخطط الإصلاحية والتنموية المقدمة من السلطة الوطنية الفلسطينية على الأمن الإنساني.

2.1 أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى:

1. توضيح مفهوم الأمن الإنساني.
2. تحليل الخطط الإصلاحية المقدمة من قبل السلطة الفلسطينية، وتحديد التحديات الداخلية والخارجية التي تقف عائقا أمامها.
3. التعرف على انعكاسات الخطط الإصلاحية المطروحة من قبل السلطة الوطنية الفلسطينية على الأمن الإنساني.

3.1 أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة في أمور عدة:

1. حاجة المواطن الفلسطيني للشعور بالأمن الإنساني؛ لأنه يعيش تحت ظل الاحتلال، فالأمن والسلام على مستوياته الثلاثة الفردية والاجتماعية والعالمية من أهم غايات الإنسان وحقوقه الأساسية، وحينما يصبح هذا الحق مهددا بالزوال تفقد الحياة قيمتها ومعناها.
2. ضرورة التنبيه لأهمية السعي لتوفير الأمن الإنساني، من خلال توفير المعلومات والبيانات الخاصة عن مفهوم الأمن الإنساني وخصائصه وأبعاده، ومدى التفاعل بينه وبين حقوق الإنسان، والاختلاف بينه وبين غيره من المفاهيم الأمنية مثل مفهوم الأمن القومي، وذلك بغية إزالة الغموض الذي يعتريه، ورفع مستوى الوعي بقضايا الأمن الإنساني.

3. توفير معلومات عن الخطط الإصلاحية وتحليلها، وتحديد الفرص والتحديات التي تواجهها، لتحديد انعكاسات هذه الخطط على الأمن الإنساني.

4. تعد هذه الدراسة من أوائل الدراسات التي تناولت هذا الموضوع، كما أنها تعد مرجعا للعديد من المهتمين والباحثين والمؤسسات الرسمية وغير الرسمية.

4.1 مشكلة الدراسة

تحرص الدول على تحقيق التنمية والأمن لمواطنيها عن طريق خططها الإصلاحية وذلك للنهوض بجميع المستويات(الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية، والثقافية)، وبناء على ما لديها من موارد مادية وطبيعية وبشرية، إلا أن الحال في الأراضي الفلسطينية المحتلة أكثر صعوبة، وذلك لما يحمله الواقع الفلسطيني من خصوصية، وبالرغم من ذلك عملت السلطة الفلسطينية على صياغة خطط إصلاحية تهدف إلى توفير التنمية و الأمن لمواطنيها، حيث عبّرت عن ذلك في غايتها الوطنية التي تتمثل في السلامة والأمن، والتقدم والازدهار، والحكم الرشيد، وتحسين جودة الحياة.

وبناء على ذلك جاء السؤال الرئيسي للدراسة: ما هو انعكاس الخطط الإصلاحية والتنموية المطروحة من قبل السلطة الوطنية الفلسطينية على الأمن الإنساني؟ أو ماهو مدى تحقيق الخطط الإصلاحية للأمن الإنساني؟.

5.1 أسئلة الدراسة

تسعى هذه الدراسة للإجابة عن العديد من الأسئلة:

1. ما هو مفهوم الأمن الإنساني وخصائصه وأبعاده ومرتكزاته والعوامل المؤثرة فيه وعلاقته بالمفاهيم الأمنية الأخرى مثل الأمن القومي؟ وما مدى التفاعل بينه وبين حقوق الإنسان؟

2. ما هي الخطط الإصلاحية المطروحة من قبل السلطة الفلسطينية؟ وما هي التحديات والعقبات الداخلية والخارجية التي واجهت ولا تزال السلطة الفلسطينية على صعيد الخطط الإصلاحية؟

3. ما هو انعكاس الخطط الإصلاحية المطروحة من قبل السلطة الوطنية الفلسطينية على الأمن الإنساني؟

6.1 فرضيات الدراسة

تفترض الدراسة ما يلي:

- يشكل الاحتلال الإسرائيلي التحدي الأبرز الذي يقف أمام عملية الإصلاح والتنمية في الأراضي الفلسطينية المحتلة.
- للخطط الإصلاحية والتنموية انعكاسات سلبية فهي لا تلبي احتياجات المواطنين، ولاتحقق لهم الأمن الإنساني.

7.1 منهج الدراسة

تخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي؛ لتحليل الانعكاسات التنموية للخطط والمشاريع الإصلاحية المقدمة من السلطة الفلسطينية على الأمن الإنساني، من خلال جمع المعلومات والبيانات وترتيبها وتحليلها وذلك من خلال الكتب والمصادر والدوريات وشبكة الإنترنت.

8.1 حدود الدراسة

تتناول الدراسة الخطط التنموية والاصلاحية من عام 2005 و لغاية عام 2011، وذلك لتتبع الأحداث التي حدثت، والخطط الإصلاحية التي صدرت ومدى مساهمتها في تامين الأمن الإنساني للمواطنين، أما الحدود المكانية للدراسة فتتمثل في فلسطين (الضفة الغربية وقطاع غزه).

9.1 الدراسات السابقة

تم الرجوع إلى العديد من المصادر والمراجع ومواقع الإنترنت والمجلات العلمية، وبناء عليه ستقدم الباحثة الأدبيات على مستويات ثلاث: الأول يتحدث عن جدلية مفهوم الأمن

الإنساني، والثاني يتناول التحديات التي يواجهها الأمن الإنساني سواء بالمنطقة العربية أو بالأراضي الفلسطينية على وجه التحديد، أما الثالث يتحدث عن الخطط الإصلاحية التنموية المطروحة من قبل السلطة الوطنية الفلسطينية والمعيقات التي تواجهها.

ويأتي ضمن المستوى الأول: دراسة **د.عبير بسيوني** بعنوان" **مفهوم الأمن الإنساني وتطبيقاته في المحافل الدولية**" تناولت الأسباب التي ساهمت في طرح فكرة الأمن الإنساني من تغيير للمشهد الدولي، وبروز العولمة وتعدي الصراعات الدولية إلى الصراعات الداخلية، وعدم قدرة مفاهيم الأمن التقليدية على مجاراة هذا التغيير انطلاقا من الاهتمام بالإنسان كوحدة للتحليل وليس الدولة فقط، وأن مقصد الأمن الإنساني هو حماية جوهر الحياة الإنسانية بطرق ترتقي بالحريات الإنسانية وبتحقيق الذات الإنسانية، ومن ثم يشمل حماية الناس من التهديدات الخطرة وواسعة الانتشار، وتمكين الناس من تولي زمام حياتهم، كما تتناول التفاعل بين الأمن الإنساني وحقوق الإنسان، فتنظر لمفهوم الأمن الإنساني على أنه جزء من منظومة حقوق الإنسان، وأن هناك اختلاف في الأطر التي ينطلق منها مفهوم الأمن الإنساني عن مفهوم حقوق الإنسان، حيث يرى البعض أن مفهوم الأمن الإنساني يدعم المفهوم العالمي للإطار القانوني لحقوق الإنسان، بينما يرى البعض الآخر في أن هذا الإطار القانوني على أنه السبب في المشاكل الأمنية العالمية معتقدين أن اقتراب الأمن الإنساني يجب أن يتعدى الحواجز.[1]

أما دارسة عمر كوش بعنوان" أمن الإنسان العربي في تقرير التنمية": تتناول تحليل تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2008 بعنوان"أمن الإنسان في البلدان العربية" والجدل المثار حوله، حيث يرى الكاتب أن تعريف التقرير للأمن الإنساني يجنح إلى تعميم شديد واسع وغامض، وغير متفق عليه ولا ينال إجماعا في أوساط المثقفين العرب، وأن التقرير لم يتقيد به عند تناوله القضايا العربية الملحة والتحديات التي تواجه أمن الإنسان العربي، كما أنه بالرغم من التنوع في تعريفات أمن الإنسان إلا أن نقطة الارتكاز المشتركة فيما بينها هي الفرد لا دولة، كما أنه يرى أن التقرير بالرغم من حرصه على توخي الموضوعية إلا أنه تبنى في بعض

[1] بسيوني، عبير: مفهوم الأمن الإنساني وتطبيقاته في المحافل الدولية. مجلة الدبلوماسية.27-5-2010. http://www.mfa.gov.eg/MFA_Portal/ar-EG/MFA_News/speeches/abeer2752010.htm

الحالات مقولات واصطلاحات تشي بالانحياز، وخلص إلى أن الإنسان العربي ليس بحاجة إلى تقرير التنمية الإنسانية لعام 2008 كي يدرك الإنسان أنه يعيش مشكلات داخلية حقيقية لا تقل أهمية عن المشكلات الخارجية، فإن التقرير يقدم وثيقة مهمة –بغض النظر عن التحفظات أو الاعتراضات على بعض ما جاء فيها– من شأنها تسليط المزيد من الضوء على سوء الوضع العربي بجميع تفاصيله، وفي كافة المجالات.[1]

وتنظر دراسة جهاد المحسين بعنوان" عندما يصبح مفهوم الأمن الإنساني بديلا عن حقوق الإنسان" إلى مفهوم الأمن الإنساني على كونه يخطو خطوة أبعد من مفهوم حقوق الإنسان، حيث إن مفهوم حقوق الإنسان في غالب الأحيان يأخذ شكل المطالبات القانونية ممثلة في ضرورة توافر تشريعات قانونية كفيلة بوضع التزامات محددة تجاه حقوق بعينها كاتفاقيات حقوق الطفل، وغيرها من الاتفاقيات القانونية سواءاً أخذت الطابع العالمي أو الإقليمي، بينما يخطو الأمن الإنساني خطوة أبعد نحو التركيز على الإصلاح المؤسسي، فمفهوم الأمن الإنساني يركز على كيفية إصلاح المؤسسات القائمة والمعنية بتحقيق أمن الأفراد أو إنشاء مؤسسات جديدة كفيلة بهذا الأمر، بالإضافة إلى أنه يرى أن هناك خطراً في محاولة استغلال مفهوم الأمن الإنساني لبناء تحالفات دولية و إقليمية لتبرير التدخل في الدول.[2]

وتأتي دراسةُ د. عبد الله تركماني ضمن المستوى الثاني بعنوان:" تحديات الأمن الإنساني في العالم العربي" إذ يرى الكاتب أن المجتمعات العربية مازالت تواجه مشكلات اقتصادية، اجتماعية، سياسية، ثقافية، تندرج ضمن مفهوم الأمن الإنساني، وأن هذا المفهوم يركز على الظروف الداخلية التي يجب توافرها لضمان الأمن الشخصي والسياسي للأفراد، الذي يشمل المشاركة السياسية التنافسية ما بين القوى والفعاليات السياسية المختلفة، إضافة إلى حرية الوصول للطعام والعناية الصحية والتعليم والإسكان، كما تناول الباحث تحليل تقرير

---

[1] كوش، عمر: أمن الإنسان العربي في تقرير التنمية. المصدر الجزيرة.http://wasatiaonline.net/news/details.php?data_id=723

[2] المحيسن، جهاد: عندما يصبح مفهوم الأمن الإنساني بديلا عن حقوق الإنسان. 21-12-2010. http://www.e-joussour.net/ar/node/7189

التنمية البشرية لعام 2009 بعنوان" تحديات أمن الإنسان في البلدان العربية من حيث مفهوم الأمن، وعناصره السبعة، والعلاقة بين الدولة وأمن الإنسان، وأن من أبرز التحديات التي تواجهها البلدان العربية هي الضغوط السكانية، بينما جاء ترتيب الاحتلال باعتباره عاملا مهددا للأمن الإنساني في المرتبة الأخيرة، فعملت الدراسة على طرح الانتقادات المثارة حول التقرير، ويرى الكاتب أن من أبرز الدروس المستفادة للتعاطي مع التحديات التي طرحها التقرير هو أن التحديات الخارجية تفترض إصلاح أنظمة الحكم ومحاربة الفساد، وإعلاء شأن المواطنين في دولة القانون، وإعادة صياغة توجهات ومسار التنمية العربية.[1]

أما دراسة د.غادة علي موسى بعنوان: "مخاطر غياب الأمن على البيئة والتنمية المستدامة" فقد تناولت مناقشة جدلية مفهوم الأمن إذ يرى البعض أن المفهوم مازال غامضا وضعيفا ومثيرا للجدل لأنه كل شيء وفي نفس الوقت لا شيء، كما ناقشت الدراسة أيضا قضايا الأمن الإنساني أولويات متباينة بين الشمال المتقدم والجنوب النامي، وذلك بأن الدول العربية تشترك في المخاطر التي تهدد الأمن الإنساني فيها، والعقبات التي تحول دون تحقيق التنمية المستدامة، كما ترى الكاتبة أن قضايا الأمن الإنساني في المنطقة العربية التي حددتها منظمة اليونسكو لا تقتصر على المخاطر الجغرافية والاحتياجات الاجتماعية بل تشمل أبعادا أخرى تتمثل بالديمقراطية والحرية حيث إن تحقيق التنمية المستدامة تأتي على رأس التحديات التي تواجهها الدول العربية، كما ترى أن الدول العربية والدول النامية لا تقف بمفردها من حيث المعاناة من مخاطر وتهديدات الأمن الإنساني، بل إن هناك قضايا لدى دول العالم تعدّ مصادر تهديدات للأمن الإنساني، طرحت على ذلك نماذج في كل من الدول الإفريقية والآسيوية والأوروبية، كما تم مناقشة تأثير الأمن الإنساني على تحقيق التنمية البشرية ومن ثم التنمية المستدامة في تحقيق الترابط بين الأمن الإنساني والتنمية المستدامة مما يتطلب وضع خطط تتماشى مع احتياجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية تتصف بالاستدامة؛ لأن عمر الخطط التنموية في دول العالم النامي والمنطقة العربية قصير وضيق النطاق، مما يتطلب اعتماد رؤية

[1] تركماني، عبد الله: تحديات الأمن الإنساني في العالم العربي. http://www.alwaqt.com/blog_art.php?baid=11295

جديدة للسياسات والخطط التنموية من أجل توجيه تأثير الإصلاحات نحو تحقيق النمو الاقتصادي وتقليص الفقر وتعميم منافع الرفاه الاجتماعية.[1]

ويأتي ضمن المستوي الثالث: "**خطة الإصلاح والتنمية الفلسطينية 2008-2010**" فهي تسعى إلى تقديم رؤية متوسطة المدى لإعداد الخطط وتحضير الموازنات، فهي تغطي فترة تصل إلى ثلاثة أعوام، وتشتمل على رؤية السلطة الوطنية التنموية وأجندة السياسيات الوطنية، كما اشتملت على وثيقة الإصلاح والتنمية لمؤتمر المانحين.

وفي خطة " فلسطين: إنهاء الاحتلال وإقامة الدولة"، برنامج الحكومة الثالثة عشرة آب2009 يسعى برنامج عمل الحكومة الفلسطينية الثالثة عشرة إلى توحيد جهود المجتمع الفلسطيني والمجتمع الدولي نحو إنهاء الاحتلال وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة في مدة لا تتجاوز العامين.

بالإضافة لذلك تم الرجوع لتقارير التنمية البشرية الصادرة عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ففي تقرير التنمية البشرية لعام 1994 بعنوان" **أبعاد جديدة للأمن الإنساني**" يقدم التقرير مفهوما جديدا للأمن الإنساني يربط هذا الأمن بالبشر بدلا من المناطق الجغرافية، وبالتنمية بدلاً من الأسلحة، ويعالج هذا التقرير تلك الاهتمامات من خلال نموذج جديد للتنمية المستدامة.[2]

وفي تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2009، بعنوان: "**تحديات أمن الإنسان في البلدان العربية**"، تحدث عن مفهوم أمن الإنسان في البلدان العربية، والبيئة والضغوط على

---

[1] موسى، غادة علي: **مخاطر غياب الأمن الإنساني على البيئة والتنمية المستدامة.** التنمية **المستدامة وأثرها على التنمية المستدامة.** بحوث وأوراق عمل المؤتمر العربي السادس للإدارة البيئية. شرم الشيخ- مصر:. منظمة العربية للتنمية الإدارية. مايو 2007. ص 151.

[2] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. تقرير التنمية الإنسانية لعام 1994:" أبعاد جديدة للأمن الإنساني". http://www.arab-hdr.org/arabic/reports/global.aspx

الموارد والعلاقة بأمن الإنسان في البلدان العربية، وانعدام الأمن الشخصي للفئات الضعيفة، وتحديات الأمن الاقتصادي.[1]

فقد تعددت الأبحاث والدراسات التي تحدثت عن مفهوم الأمن الإنساني، إلا أن هناك إجماعا حول أهمية المفهوم في ضوء التحولات التي يشهدها العالم، وكذلك التركيز على أن الإنسان هو وحدة التحليل وليس الدولة فقط، فهو بذلك تجاوز الاعتبارات الترابية والإقليمية والعسكرية للأمن، ليصبح ذات أبعاد متعددة، وأكثر قربا من الإنسان وحياته الاجتماعية، ويطال البشر في تعليمهم وفي صحتهم وفي مهاراتهم المختلفة.

أما عند الحديث عن تحديات الأمن الإنساني في العالم العربي نجد أن بعضهم يرى أن قضايا الأمن الإنساني في المجتمعات العربية تركز على الظروف الداخلية التي يجب توافرها لضمان الأمن الشخصي والسياسي، وبعضهم الآخر يرى بأن قضايا الأمن الإنساني لايقتصر على المخاطر الجغرافية والاحتياجات الاجتماعية بل تشمل أبعاد أخرى مثل الديمقراطية والحرية وتحقيق التنمية المستدامة.

فجميع الدراسات ناقشت مفهوم الأمن الإنساني، وكذلك تحديات الأمن الإنساني في العالم العربي، فكان الجديد بهذه الدراسة بأنها تتناول تحديات الأمن الإنساني في فلسطين، حيث لم يكن هناك الكثير من الدراسات التي تحدثت عن وضع الأمن الإنساني الفلسطيني، إذ سيتم تحليل الخطط الإصلاحية ومعرفة انعكاسها على الأمن الإنساني في فلسطين.

[1] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2009: "تحديات أمن الإنسان في البلدان العربية". http://www.arab-hdr.org/publications/other/ahdr/ahdr2009a.pdf

الفصل الثاني

الإطار النظري لمفهوم الأمن الإنساني

الفصل الثاني

الإطار النظري لمفهوم الأمن الإنساني

"الأمن البشري هو طفل لم يمت، ومرض لم ينتشر، ووظيفة لم تلـــغ، وتـــوتر عرقي لم ينفجر في شكل عنف، ومنشق لم يحدث إسكات له. فالأمن البشـــري ليس انشغالا بالأسلحة بل هو انشغال بحياة الإنسان و كرامته"[1]... كوفي عنان

يعد الأمن من أهم مقومات الحياة الإنسانية، فلا يمكن أن تقوم حياة إنسانية كريمة إلا في ظل أمن وافر، يطمئن معه الإنسان على نفسه وأسرته ومعاشه.

وليس من السهل تأمين الأمن الإنساني، فهناك العديد من الأمراض والأوبئة التي تنتشر نتيجة لفتح الحدود، وكذلك اتجاه العديد من الدول لتقليص التزاماتها تجاه موظفيها فيمـــا يتعلـــق بالضمانات الاجتماعية بصفته نتيجة للانفتاح الاقتصادي والضغوط التـــي تفرضـــها المنافســـة العالمية، بالإضافة إلى سهولة انتقال المعرفة وامتزاج الثقافات التي تتم بطريقة غير متكافئة تقوم على انتقال المعرفة من الدول الغنية إلى الدول الفقيرة، التي تمثل في أحيان كثيرة تهديداً للقـــيم والثقافة المحلية.

وبناء على ذلك فقد عمد الباحثون إلى الاهتمام بقضايا تهديد الأمن الإنساني ومصادره، إدراكا منهم للتحولات في البيئة الدولية والأمنية في فترة ما بعد الحرب الباردة، وكذلك بضرورة التعاطي مع المفاهيم الجديدة التي أفرزتها تلك التحولات التي تُعنى بأمن الفرد، وما يعانيه فـــي كافة أنحاء العالم من فقر وتلوث وأمراض وغياب للاهتمام بالأمن الوظيفي وسوق العمل.

ومن هنا تبرز أهمية هذا الفصل في توضيح مفهوم الأمن الإنساني، والعوامل المـــؤثرة في بروزه، ومكوناته، وخصائصه، وأبعاده، وعلاقة هذا المفهوم بالمفاهيم الأخرى مثل الأمـــن القومي، بغية الوصول إلى فهم ما يعتري هذا المفهوم من معنى، ومدى الاســـتفادة مـــن هـــذا المفهوم بالمستقبل.

---

[1] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. **تقرير التنمية البشرية لعام 1994: "أبعاد جديدة للأمن الإنســـاني"**. بيـــروت: مركـــز دراسات الوحدة العربية، 1994، ص22.

1.2 الأمن الإنساني

شكل مفهوم الأمن الإنساني نقطة تحول في الدراسات الأمنية، وذلك من خلال الانتقال من أمن الدولة والحدود والأرض إلى أمن الذين يعيشون داخل الدولة وفي إطار حدودها، وعلى أرضها، فيمثل مفهوم الأمن الإنساني عودة إلى أمن الأفراد الذين يعدون الوحدة الأساسية للأمن والتي لا يمكن اختزالها.[1]

فيعد مفهوم الأمن الإنساني من المفاهيم المعقدة والمركبة، والتي تتباين الرؤى حوله، فهو مركب من مفهومين، الأمر الذي يفترض التفكيك والربط مع غيره من المفاهيم للوصول إلى فهم أعمق وأسهل؛ وقبل الحديث عن تعريف الأمن الإنساني يجب التطرق إلى تعريف الأمن بصفته مفهوم عام.

1.1.2 مفهوم الأمن

الأمن هو " المطلب المطلق للبشرية ومن أجل تحقيقه تسخر الأدوات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والقانونية، لترسيخه في أعماق المجتمعات".[2]

ووصفت الموسوعة الاستراتيجية الأمن "كأنه شخص يعتبر نفسه غير مهدد بهذا الخطر أو ذاك؛ أو يظن أن لديه الوسائل للرد عليه إن تحول هذا الخطر ليصبح واقفاً".[3]

ويعد تعريف"باري بوزان" من أحدث التعريفات للأمن وأكثرها تداولا، فهو يعرفه بأنه "العمل على التحرر من التهديد"، وفي سياق النظام الدولي فهو " قدرة المجتمعات والدول على الحفاظ على كيانها المستقل، وتماسكها الوظيفي ضد قوى التغير التي تعتبرها معاديه".[4]

---

[1] العدوي، محمد: مفهوم الأمن الإنساني وعلاقته بمنظومة حقوق الإنسان ودراسة في المفاهيم والعلاقات المتبادلة. ص3، http://www.policemc.gov.bh/reports/2011/March/29-3-2011/634370196843147393.pdf

[2] العوضي، عبد الله: الأمن الدولي "أمن إنساني". جريدة الاتحاد. السبت 8 مايو 2010م. http://www.alitthad.com/paper.php?name=News&file=print&sid=74667

[3] إشراف: دي مونبريال، تيري، و كلين، جان، مساعده جانسن، سابين، ترجمه: مقلد،علي: "**الموسوعة الإستراتيجية.** بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع. ط1. 2011. ص254.

[4] حسين، خليل: مفهوم الأمن في القانون الدولي العام. لبنان: موقع خاص للدراسات والأبحاث الإستراتيجية. 2009/1/16م، http://drkhalilhussein.blogspot.com/2009/01/blog-post_16.html

فللأمن مفهوم مزدوج؛ فهو ليس فقط وسيله للتحرر من الخطر، بل هو وسيلة لإرغامه وجعله محدوداً، ويمكن للأمن أن يكون نسبياً ولا يمكن له أن يكون مطلقاً.[1]

وثمة تعريفات أخرى للأمن فهو " القدرة التي تتمكن بها الدولة من تأمين انطلاق مصادر قوتها الداخلية والخارجية، والاقتصادية والعسكرية في شتى المجالات في مواجهة المصادر التي تهددها في الداخل والخارج، في السلم وفي الحرب، مع استمرار الانطلاق المؤمّن لتلك القوى في الحاضر والمستقبل تخطيطاً للأهداف المخططة".[2]

ويرى وزير الدفاع الأمريكي الأسبق (روبرت مكنمارا) في كتابه "جوهر الأمن" أن "الأمن يعني التطور والتنمية، سواء منها الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية في ظل حماية مضمونة"، بالإضافة إلى" أن الأمن الحقيقي للدولة ينبع من معرفتها العميقة للمصادر التي تهدد مختلف قدراتها ومواجهتها؛ لإعطاء الفرصة لتنمية تلك القدرات تنمية حقيقية في كافة المجالات سواء في الحاضر أو المستقبل"[3].

2.1.2 مفهوم الأمن الإنساني

بالرجوع إلى العديد من الدراسات التي ناقشت مفهوم الأمن الإنساني، نجد اتفاقاً بين الكتّاب في معالجة المفاهيم ومواجهة التحديات التي تواجه الإنسان إذ إنها تتناول الفرد بدلاً من الدولة، إلا أنه بالتحليل لتلك التعريفات نجد اختلافا فيما بينها، إذ إن بعضها يعرض المفهوم بطريقة ضيقة، وبعضها يتطرق إليه بصورة شديدة الاتساع بحيث تشتمل على كل ما يسمى أمن الأفراد وكرامتهم، وعلى هذا الأساس سيتم عرض المفاهيم من خلال تقسيمها إلى مجموعتين الأولى: تتناول التعريفات التي قدمت تعريفا شاملا لمفهوم الأمن الإنساني، والمجموعة الثانية: تتناول التعريفات التي ركزت على جوانب محددة لمفهوم الأمن الإنساني.

---

[1] حسين، خليل: **مفهوم الأمن في القانون الدولي العام**، مرجع سابق.

[2] الأسرج، حسين: الأمن الاقتصادي للإنسان العربي: الواقع والآفاق. لندن: مركز الشرق العربي للدراسات الحضارية والإستراتيجية. الأربعاء 29-12-2010. http://www.asharqalarabi.org.uk/markaz/m_abhath-29-12-10-1.htm

[3] حسين، زكريا: الأمن القومي. http://www.khayma.com/almoudaress/takafah/amnkaoumi.htm

أولا: تعريفات شديدة العمومية والاتساع للأمن الإنساني:

عرفت لجنة مفوضية الأمن الإنساني التي تأسست عام 2001 بمبادرة الحكومة اليابانية الأمن الإنساني باعتباره "بعداً أساسياً للتنمية، ويشمل السلامة من مخاطر مثل الجوع، والمرض، والقمع، كما يشمل الحماية من الاضطرابات المفاجئة والضارة لحياة الناس اليومية في البيت وفي العمل ". [1]

وعرف كلاً من "ماريليس جالسيوس" و"ماري كالدي " فكرة الأمن الإنساني بأنها محاولة لإدراك طبيعة التغيرات في قضايا الأمن، فهي تقوم على فكرة أن أمن فرد واحد أو جماعة أو أمة يكمن في قرارات الآخرين، وهذه السياسات والمؤسسات يجب أن تجد آليات جديدة لحماية الأفراد والجماعات".[2]

ويعرف كامل علاوي الأمن الإنساني في مقالة له بعنوان " الأمن الإنساني في العراق"، بأنه: "حماية الحريات الحيوية، وحماية الناس من الأوضاع والأخطار الحرجة والعامة، وبناء قوامهم وطموحاتهم، ويعني كذلك خلق النظم السياسية والاقتصادية والفكرية والعسكرية والثقافية والبيئية التي تمنح الناس أسساً لبقائهم وكرامتهم ومعيشتهم، وإن تحقيق الأمن الإنساني لا يقتصر على الدول بل يشمل اللاعبين غير الحكوميين بشكل لا يقتصر على حمايتهم، بل تمكنهم من حماية أنفسهم، وهنا يأتي دور منظمات المجتمع المدني في حماية الأفراد والمجتمع".[3]

ومن التعريفات شديدة الاتساع لمفهوم الأمن الإنساني تعريف "لورا ريد" فهي ترى بأن "الأمن الإنساني يتطلب إعادة النظر إلى الاعتبارات الأمنية من خلال التركيز على بقاء الأفراد بدلا من الأمن المادي للدولة " وهو يتكون من عشرة أبعاد هي: الأمن المادي، والأمن النفسي،

---

[1] موسى، غادة: **مخاطر غياب الأمن الإنساني على البيئة والتنمية المقدمة. التنمية البشرية وآثارها على التنمية المستدامة.** بحوث وأوراق عمل المؤتمر العربي السادس للإدارة البيئية. مصر. 2007م. ص155.

[2]Galsius, Marlies, and Kaldor, Mary, **" Individuals First: AHu-man Security Strategy For The European Union".** 2005. pp.66-67. http://library.fes.de/pdf-files/id/ipg/02693.pdf

[3] علاوي، كامل: "الأمن الإنساني في العراق نظره تحليليه". الأربعاء. 24 /6/2009م. http://www.baghdadtimes.net/Arabic/?sid=47606 .

وأمن النوع، والأمن الاجتماعي، والأمن الاقتصادي، والأمن الثقافي، والأمن الإعلامي، والأمن البيئي، والأمن القومي، والأمن العالمي".[1]

ويطرح كوفي عنان تعريفا شاملاً لمفهوم الأمن الإنساني يتمثل في " الأمن الإنساني في معناه الشامل، يعني ما هو أبعد من غياب العنف المسلح، فهو يشتمل على حقوق الإنسان، والحكم الرشيد، والحق في الحصول على فرص التعليم، والرعاية الصحية، والتأكد من أن كل فرد لديه الفرصة والقدرة على بلوغ احتياجاته الخاصة، وكل خطوه في هذا الاتجاه هي أيضا خطوة نحو تقليل الفقر، وتحقيق النمو الاقتصادي، ومنع النزاعات، فتحقيق التحرر من الحاجة والتحرر من الخوف وحرية الأجيال القادمة في أن ترث بيئة طبيعيه وصحية، هذه هي الأركان المترابطة لتحقيق الأمن الإنساني ومن ثم الأمن القومي".[2]

وعرف محمد شينين الأمن بأنه " أمن الإنسان من الخوف (القهر، العنف، التهميش) والحاجة (الحرمان وعدم التمكين الاجتماعي) إلى محاوله خلق ديناميكية تدمج الإنسان في الأولويات التنموية والسياسية بدل التركيز على استقرار النظام السياسي وبنيته." [3]

ومن التعريفات التي يمكن الإشارة إليها تعريف "جانفير لينج" "الأمن الإنساني يدعو للتركيز على الأفراد والجماعات بدلا من الدول والأمم، وعلى الحياة الاجتماعية والنفسية للأفراد، فالأمن الإنساني مكون مهم للاستقرار ولتحقيق التنمية البشرية...فمفهوم الأمن الإنساني يركز على الاعتبارات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والنفسية التي تحمي البقاء البشري عبر الوقت" [4].

---

[1] Reed, Laura, and Tehranian, Majid, "Evolving Security Re-gimes" in: Tehranian Majid (ed), World A Part: Human Security And Global Governance, (New York: Toda Institute For Global Pace And Policy Research,1999) ,p.36, http://books.google.co.il/books?id=r7My6xSJNvsC&pg=PA23&lpg=PA23&dq=evolving+security+regimes&source=bl&ots=nInzCwDqb6&sig= majid tehranian," Evolving security

[2] Kofi, Annan, "United Nation Millienium Report" http://www.un.org/millenniumgoals/pdf/mdg2007.pdf

[3] شنين، محمد المهدي: تحولات مفهوم الأمن الإنساني. 10يوليو 2011م. http://bohothe.blogspot.com/2011/07/blog-post_8892.html

[4] Leaning, Jennifer, "Psychosocial Well-Being Over Time", Security Dialogue, Vol. 35, No3, Sep. 2004, p354. http://sdi.sagepub.com/content/35/3/354.full.pdf+html

وعرف محمد عدوي الأمن الإنساني "بأنه وصول الإنسان إلى حالة من الطمأنينة، وقدرته على ممارسة الخيارات المختلفة، من خلال توفير سبل الحياة الاقتصادية الهانئة، من خلال عمل ثابت، ودخل ملائم لاحتياجاته، يتيح له عدم التعرض للفقر، وضمان حصوله على ما يكفيه من غذاء، ويشمل توفير الرعاية الصحية الملائمة والمعيشة في ظروف بيئية ملائمة، وتأمين شخصه من التعرض للإيذاء، والعنف البدني، وشعوره بأنه منتمٍ إلى المجتمع، ويحظى بمعاملة تليق بهذا الانتماء، كما يكون بإمكانه ممارسة الحقوق السياسية والاجتماعية والثقافية، والاقتصادية بحرية، وتحريره من كل ما يعوقه عن تحقيق تلك الأبعاد، حتى لو كانت الدولة والنظام ذاته."[1]

ويلاحظ من تلك التعريفات أنها تقدم تعريفات شديدة العمومية للمفهوم، فتعريف الأمن الإنساني يشمل كل ما يهدد أمن الأفراد يجعل المفهوم يفقد معناه.

ثانيا: تعريفات بجوانب محدده لمفهوم الأمن الإنساني

وبالنظر إلى التعريفات المحددة نجد بعضها قد ركز على تحديد مصادر الأمن الإنساني في البعد الاقتصادي، في حين ركز بعضها على تناول مفهوم الأمن من خلال العنف، وآخرون اهتموا بالبعد الثقافي، ومنهم من اهتم بالقدرات المتاحة.

ومن التعريفات التي ركزت على البعد الاقتصادي، تعريف (Ramesh Thakur): " الأمن الإنساني يشير إلى نوعية حياة الأفراد في المجتمعات، وأي شيء يقلل من نوعية حياة الأفراد مثل الضغوط الجغرافية أو الدخول المحدود للموارد يعد تهديداً لأمن الأفراد. وعلى النقيض من ذلك، فإن أي شيء يمكن أن يحسن نوعية الحياة، ويحقق النمو الاقتصادي، ويوفر الدخول للموارد يعد تحسينا لنوعيه الحياة".[2]

---

[1] عدوي، محمد: **مفهوم الأمن الإنساني وعلاقته بمنظومة حقوق الإنسان ودراسة في المفاهيم والعلاقات المتبادلة**، مرجع سابق. ص18.

[2] Thakur, Ramesh, **"Human Security Regimes"** In: William T.Tow, Ramesh Thakur And In-Taek Hyun (eds.**), Asia's Emerging Regional Order: Reconciling Traditional And Human Security** (Tokyo:United Nation University ,2000),P.231. http://books.google.com/books?id=SoGDyTwlX2EC&pg=PA33&source=gbs_toc_r&cad=4#v=onepage&q&f=false

ومن التعريفات التي ركزت على البعد السياسي تعريف (كيث كريس) ويعرف الأمن بأنه " الأمن الإنساني يعني التحرر من الخوف دون التحرر من الحاجة... وهو ما يرجع إلى سببين: أولهما سلبي يتمثل في أن التعريف الواسع للأمن الإنساني هو في النهاية أكثر من قائمة تسوق وتضم كافة العناوين المرتبطة بالأمن الإنساني مما يجعله يضم قضايا ليست بالضرورة مرتبطة بالمفهوم، وعند نقطة محددة يصبح الأمن الإنساني مرادفا لكافة الأشياء السيئة التي قد تهدد أمن الأفراد...أما السبب الثاني فهو أن البقاء على المفهوم من خلال التركيز على التحرر من الخوف ومن التهديد باستخدام القوى، فإن هذا يربط المفهوم بأجندة عملية".[1]

ومن هذه التعريفات ما عبر عنه (سيمون فايل) حول حاجة الإنسان إلى الأمن بأن " الأمن حاجة أساسية للنفس ويعنى الأمن عدم وقوع النفس تحت وطأة الخوف أو الرعب، إثر اتفاق ظروف عرضية ولفترات نادرة وقصيرة، فالخوف أو الرعب كحالات نفسية تدوم طويلا، وهما نوعان من السم قاتلان أو يكادان يقتلان، سببهما احتمال البطالة أو القمع البوليسي أو وجود محتل أجنبي أو توقع اجتياح محتمل أو أي بلاء آخر، يبدو أنه يتجاوز الطاقة البشرية".[2]

وهناك اتجاه آخر ركز على المفهوم الإنساني من خلال التركيز على الشق الثقافي بعيداً عن التحرر من الخوف أو التحرر من الحاجة ومن تلك التعريفات تعريف الحسن بن طلال إذ قال: " إن الأمن الإنساني هو صون كرامة الإنسان وتلبية احتياجاته الروحانية و الوجدانية أولاَ، ثم المادية ثانيا، وهي احتياجات تعبر عن نفسها، ويُعبر عنها في إطار التنمية بمعناها الشامل الذي تتداخل فيه الأبعاد الإنسانية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية... الأمن الإنساني لا يمكن أن يتحقق ويترسخ بوجود التناحر والعداء، وهذا يستلزم وضع نموذج جديد للعلاقات بين الثقافات، نموذج يستند إلى الحوار وليس إلى الصراع، وإلى الانفتاح وليس الانغلاق".[3]

---

[1] Krause, Keith, "**The key To A Powerful Agenda, if Properly Dlimited"** ; Security Dialogue, Vol.35, No.3, Sep.2004, pp.367-377. ,http://sdi.sagepub.com/content/35/3/367.full.pdf+html.

[2] فايل، سيمون: حاجات النفس. ترجمة:عبد الجليل، محمد علي. معابر. دمشق. http://www.maaber.org/issue_march10/perenial_ethics1_a.htm

[3] بن طلال، الحسن: " في الأمن الإنساني ". ع42379. السنة 126. الأهرام: قضايا وأراء. الثلاثاء 17 ديسمبر 2002. http://www.ahram.org.eg/archive/2002/12/17/OPIN2.HTM

وعرف (دونا ونسلو) و(توماس هيلين) "الأمن الإنساني بعيدا عن التعريف التقليدي المتمثل في التحرر من الحاجة أو التحرر من الخوف، وبدلا من ذلك ناقشا كيف يمكن وضع تعريف الأمن الإنساني في إطار ثقافي مختلف، وكيف يمكن التعامل مع الأمن وعدم الأمن من خلال المؤسسات الاجتماعية من خلال الربط بين الاعتبارات المادية والاجتماعية لأمن الأفراد".[1]

وركز بعض الباحثين على تقديم تعريف لمفهوم الأمن الإنساني في سياق ربطه بالمقدرات المتاحة، على أساس أن العبرة ليست بوجود مصادر تهديد لأمن الأفراد، ولكن العبرة بمدى وجود مقدرات ملائمة بمواجهة تلك الأنماط من مصادر التهديد.

ومن تلك التعريفات تعريف (كانتي باجباي) والذي ينص على أن الأمن الإنساني " يشير إلى مصادر تهديد حياة وحرية الأفراد والجماعات وذلك مقارنة بالمقدرات المتاحة لمواجهة تلك الأنماط من مصادر التهديد، إذ تتنوع مصادر التهديد و المقدرات في الوقت والنطاق. وعند هذه النقطة ليس من الممكن وضع تعريف محدد للمفهوم صالح لكل الجماعات وفي الأوقات كافه".[2]

ويلاحظ من تلك التعريفات التي طرحت حول مفهوم الأمن الإنساني، بأن كافة التعريفات تتفق على أن الفرد هو وحدة التحليل الأساسية، بالإضافة إلى أن هناك اتفاقاً على الأهمية الشديدة للمفهوم في ضوء التحولات التي يشهدها العالم المعاصر، عدا عن ذلك فإن مصادر تهديد أمن الأفراد تتسم بالتنوع الشديد، ومن ثم لا يمكن الاقتصار على مناقشة المفهوم من الشق النظري فحسب، ويتضح من تلك التعريفات وجود قدر من التباين وهو ما تعكسه طبيعة المفهوم المعقدة، إذ إن تعريف المفهوم على أساس أنه يشمل كل ما يهدد أمن الأفراد يجعل المفهوم شديد الاتساع ويصنع صعوبات عند محاولة تحويل المفهوم لسياسات اجرائية، أما

[1] Winslow, Donna, and Thomas Hylland Eriksen, "Abroad Concept That Encourages Interdisciplinary Thinking ", Security Dialogue, Vd.39, No.3, Sep.2004 ,P.361. http://sdi.sagepub.com/content/35/3/361.extract

[2] Bajpai, Kanti, " An Expression of Threats Versus Capabilities Across Time And Space", Security Dialogue, Vol.35, No3, Sep2004, p360. http://sdi.sagepub.com/content/35/3/360.extract

التركيز على بعد دون غيره كالبعد السياسي المتمثل في العنف أو البعد الاقتصـــادي أو البعــد الثقافي، يجعل المفهوم ملائماً في حالات دون غيرها.

وبناء على ذلك نستطيع وضع تعريفٍ للأمن الإنساني ينص على أن الأمن الإنساني هو: "شعور الإنسان بالطمأنينة على ماله ونفسه".

فإن هذا التعريف يحتوي على مضمون مادي (جسدي)، ومضمون معنــوي (نفســي)، فالمضمون المادي يتمثل في التخلص من كل ما قد يقلقه ويشعره بالخوف على سلامة شخصه، وصحته، وغذائه، وممتلكاته، وبيئته، أما المضمون المعنوي (النفسي) فهــو يتعلــق بالشــعور بالطمأنينة، والتي لا يبلغ لها الإنسان إلا عندما يقف كل ما يهدد أمنه وسلامته.

2.2 تغيّر مفهوم الأمن الإنساني

سيتم تناول تغيّر مفهوم الأمن الإنساني في مرحلتين: الأولى ما قبل الحرب البــاردة، والثانية: ما بعد الحرب الباردة. لمعرفة التطورات التي طرأت على مفهوم الأمن الإنساني، هل هو مفهوم جديد لم يطرح من قبل أم كان له جذور قبل نهاية الحرب الباردة؟.

1.2.2 مفهوم الأمن الإنساني قبل الحرب الباردة

تعود جذور مفهوم الأمن الإنساني إلى عام 1948م في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والذي يركز على إرساء بعض القواعد الكفيلة بحماية حقوق الإنسان، و تحقيق الأمن الإنساني، فقد جاء في ديباجته:" الاعتراف بالكرامة المتأصلة في جميع أعضاء الأسرة البشرية وبحقوقهم المتساوية الثابتة أساس الحرية والعدل والسلام في العالم"، كما جاء أيضا:" ولما كانت شــعوب الأمم المتحدة قد أكدت في الميثاق من جديد على إيمانها بحقوق الإنسان الأساسية وبكرامة الفرد وقدره، وبما للرجال والنساء من حقوق متساوية، وحزمــت أمرهــا علــى أن تــدفع بــالرقي الاجتماعي قدما، وأن ترفع مستوى الحياة في جو من الحرية أفسح ".[1]

[1] الاعلان العالمي لحقوق الإنسان. http://www.un.org/ar/documents/udhr/

ومن ثم طرح "بلاتز" (Blatz) رؤيته حول الأمن الفـــردي "Individual Security" القائمة على أساس أن "مفهوم الأمن هو مفهوم شامل يضم كافة العلاقات الاجتماعية كافه التـــي تربط الجماعات والمجتمعات وتمثل تعويضا أو بديلاً عن الشعور الذاتي بغياب الأمن من خلال قبول أنماط معينه من السلطة، فقد أكد أن الدولة الآمنة لا تعني بالضرورة الأفراد الآمنـــين أو تحقيق أمن الأفراد". [1]

ومثلت نظرية بلاتز تحولا مغايراً للفكر التقليدي القائم على التركيز على أمن الدولة، إلا أن نظريته لم تلقَ أهمية في تحديد مفهوم الأمن الإنساني بسبب الحرب الباردة.

وفي عام 1977م تشكلت اللجنة المستقلة حول قضايا التنمية الدولية برئاسة "فيلي براند" "Willy Brandt"، والتي عرفت " بلجنة براند":Brandt" Commission "، الذي اقترح من خلالها إنشاء لجنة من الخبراء السياسيين والاقتصاديين تعنى بصياغة مجموعة من المقترحـــات التي من شأنها تحقيق اتفاق وتفاهم عالمي، بالإضافة إلى اقتراح توصيات تغير فـــي عمليـــات التفاوض بين الشمال والجنوب، وأصدر على أثرها تقريران[2]؛ أولهما: تقرير الشمال والجنـــوب "برنامج للبقاء": الذي طرح المشاكل التي تواجهها البشرية، والتي لـــم تعـــد مقصـــورة علـــى المشاكل التقليدية المرتبطة بالسلم والحرب وإنما تتعداها إلى مشاكل أكثر خطورة مـــن جـــوع، وفجوات متزايدة بين الفقراء والأغنياء.

وثانيهما: الأزمات المشتركة: تعاون الشمال والجنوب للتعافي العالمي والـــذي حـــاول التركيز على متطلبات تحقيق الأمن الإنساني من خلال طرح مناقشة بعض القضايا المهمة منها تحقيق الأمن الغذائي والزراعي وتوفير الطاقة الآمنة، وإصلاح نظام المساعدات الدولية.

---

[1] Trood, Russell, And T.TWO, William., "Linkages Between Traditional Security And Human Security", Editor(s) William T. Tow, Ramesh Thakur, In-Taek Hyun, " Asia's Emerging Regional Order: Reconciling Traditional And Human Security", Tokyo: United Nation University, 2000,p.17. http://books.google.com/books?hl=iw&lr=&id=SoGDyTwlX2EC&oi=fnd&pg=PR8&dq=Asia%27s+emerging+regional+order:+Reconciling+traditional+and+human+security&ots=6axmKPx6T-&sig=Foch01AeURfaKEtmNDoG9IkRINE#v=onepage&q&f=false

[2] شنين، محمد المهدي: **تحولات مفهوم الأمن الإنساني**. مرجع سابق.

وما نستخلصه أن التطرق لمفهوم الأمن الإنساني قبل نهاية الحرب الباردة، شهد بعض المحاولات المحدودة لدراسة المشاكل الإنسانية أو القضايا ذات الأبعاد الإنسانية، إلا أنها لم تسعَ إلى توسيع مفهوم الأمن بقدر تركيزها على مصادر تهديد أمن الأفراد، فنجد أن الأمن الإنساني لم يطرح في سياق علاقته بمفهوم الأمن القومي، أو إلى أي مدى يكمل منهما الآخر.

2.2.2 تغير مفهوم الأمن الإنساني بعد الحرب الباردة

وبعد أن وضعت الحرب الباردة أوزارها، حدث تحولٌ في مفهوم الأمن نتيجة لتغير المشهد الدولي، وإعادة النظر في الافتراضات الأساسية للمعادلة الأمنية في العلاقات الدولية، فمن جهة كان الفعل والتأثير في العلاقات الدولية حكراً على الدول القوميه، إذ لم يكن هناك فاعلون آخرون كالمنظمات الدولية، أو المنظمات الحكومية وغير الحكومية، ومن جهة أخرى حدث تحول في مصادر التهديد للدولة القومية، إذ لم يعد التهديد العسكري مصدر التهديد الوحيد لأمن الدولة.[1]

إذ إنه في فتره ما بعد الحرب الباردة لم يقتصر الجدل على توسيع مفهوم الأمن القومي وتعميقه، بل شهدت تلك الفترة جدلاً حول مفاهيم جديدة مغايره للمفهوم التقليدي، تثار حول طبيعة مفهوم الأمن ومكوناته، وضرورة إضافة متغيرات جديدة له كالأفراد والإقليم والنظام الدولي بدلاً من الدولة فقط إضافة إلى توسيع المفهوم ليمتد إلى القضايا الاقتصادية والبيئية والمجتمعية.[2]

وكان تقرير التنمية البشرية لعالم 1994 الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من أهم المراجع التي أسهمت في مفهوم الأمن وتوسعيه، إذ تنبأ التقرير في الفصل الثاني " الأبعاد الجديدة للأمن الإنساني" بالثورة في إدارة المجتمعات.[3]

---

[1] عرفة. خديجة: تحولات مفهوم الأمن.. **الإنسان أولاً**. القاهرة: جامعة القاهرة– كلية الاقتصاد والعلوم السياسية. http://spg.ps/ar/?p=2114

[2] شنين، محمد المهدي: **تحولات مفهوم الأمن الإنساني**. مرجع سابق.

[3] نصري، سميره: **الأمن الإنساني**. الجزائر. 27 فبراير 2009. الساعة 17:29. http://0503samira.maktoobblog.com/14/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%85%D9%86-/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%86%D8%B3%D8%A7%D9%86%D9%8A

3.2 العوامل التي أسهمت في تغيّر مفهوم الأمن وبروز مفهوم الأمن الإنساني

يوجد ثلاثة عوامل أسهمت في بروز مفهوم الأمن الإنساني، أولها: يعود إلى التحولات في البيئة الأمنية في فتره ما بعد الحرب الباردة، وثانيها: العولمة وما أفرزته من تحديات، وثالثها: غياب الإطار القانوني.

أولا: تحولات في البيئة الأمنية في فتره ما بعد الحرب الباردة: شكلت نهاية الحرب الباردة دافعاً أمام بعض الباحثين للاهتمام بقضايا أمن الأفراد ومصادر تهديده نتيجة للتحولات في البيئة الأمنية من نظام ثنائي القطبية إلى نظام أحادي القطبية*، فمن ناحية حدث تحول في المشاكل التي يعانيها المجتمع الدولي، التي لم يعد بقدر الدولة مواجهتها لوحدها، والتي لا يفيد معها استخدام القوه العسكرية، مثل مشاكل البيئة، واللاجئين وغيرهما.

وتشير الإحصاءات إلى أنه خلال الفترة ما بين عام 1990 – وعام 2001 شهد العالم سبعة وخمسين صراعا رئيساً داخل 45 دولة في مختلف أنحاء العالم، كما كانت حكومة الدولة طرفا في الصراع، وزادت النسبة في تلك الصراعات خلال الفترة من عام 1990 وحتى عام 1993، وكان أكثرها في عام 1992 حيث بلغ عدد الصراعات الداخلية التي شهدها العالم 36 صراعاً، وفي عام 2000 كان هناك 24 صراعا داخليا نصفهم استمر كحد أدنى ثماني سنوات، أما عام 2002 توجد 16 دولة منها تعاني من صراعات داخلية.[1]

وتتسم تلك الأنماط من الصراعات بالانتهاك الشديد لحقوق الأفراد، إذ يقدر عدد الذين لاقوا حتفهم خلال عقد التسعينات من القرن العشرين حوالي 5 ملايين شخص من جراء الصراعات الداخلية[2].

---

* نظام ثنائي القطبية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي، أما نظام أحادي القطبية بقيادة منفردة للولايات المتحدة الأمريكية.

[1] **Human Security Now: Commission on Human Security , People Caught Up in Violent Conflict,** (New York ,United Nation:Commission on Human Security ,2003)P.21. http://globalism.rmit.edu.au/files/SOI/Human_Security_Now.pdf

[2] المرجع السابق، ص21.

ثانيا: العولمة: تعد ظاهرة العولمة كغيرها من الظواهر لها إيجابيات وسلبيات، لكن إيجابيات العولمة وفوائدها تسير في اتجاه واحد وهو لصالح الدول المتقدمة، بحيث أصبحت الدول المتقدمة تستخدمها لغرض الضغط على الدول النامية بهدف فتح أسواقها وبما يخدم أهدافها وطموحاتها وتوجهاتها السياسية والاقتصادية، وقد أوضح البنك الدولي في أحد تقاريره المتعلقة بدرجة قياس اندماج اقتصاديات الدول النامية في الأسواق العالمية، ومدى نجاحها في الاندماج في عملية العولمة، أن عدد الدول النامية يصل إلى 93 دولة، منها 12 دولة نامية أي ما نسبته (16%) استطاعت الاندماج بدرجة عالية في الاقتصاد العالمي، باعتبارها من ذات الدخل المرتفع، وتستطيع أن تحقق منافع كبيرة من العولمة، كما أن هناك 34 دولة نامية أي ما نسبته (37%) بلغت موقع متوسط من الاندماج بالأسواق العالمية، ويمكنها من أن تحقق منافع متوسطة، وبالمقابل هناك 44 دولة ما نسبته (47%) تضم مليارا من البشر يمثلون ربع سكان العالم لم تحقق اندماجا يذكر في الأسواق العالمية، وبالتالي ستواجه خسائر فادحة من جراء العولمة في كافة المجالات والمستويات، مما يجعلها في أشد الحاجة إلى مساعدة الدول الصناعية حتى تستطيع الاندماج في الاقتصاد العالمي، والتعاطي مع معطيات النظام العالمي الجديد وقواعده وشروطة.[1]

وعند الربط بين تحديات العولمة، ومفهوم الأمن الإنساني، فإننا نجد أن العولمة تشكل تحديا أمام الأمن الإنساني؛ لأن ظاهرة العولمة ليست عملية اقتصادية فحسب، بل هي عملية متعددة الأبعاد لها أبعاد ثقافية واجتماعية وسياسية وأمنية واقتصادية، الأمر الذي من شأنه فرض تداعيات خطيرة على كافة جوانب حياة الأفراد، فقد تناول تقرير التنمية البشرية عام 1999م في دراسة بعنوان " العولمة ذات وجه إنساني" أخطار العولمة على الأمن الإنساني في سبعة عناصر رئيسية وهي" عدم الاستقرار المالي، وغياب الأمن الوظيفي، غياب الأمن الصحي، وغياب الأمن البيئي، وغياب الأمن السياسي ".[2]

---

[1] الحرازي، شبير عبد الله: العولمة(8). صحيفة 26 سبتمبر. http://www.26sep.net/newsweekarticle.php?lng=arabic&sid=40809

[2] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. تقرير التنمية البشرية لعام 1999: "العولمة ذات الوجه الإنساني".. http://hdr.undp.org/en/media/hdr_1999_en_overview.pdf

وأكد التقرير على أن ما تقدمه العولمة من فرص هائلة للتقدم البشري في كافة المجالات نظراً لسرعة انتقال المعرفة، وانتقال التكنولوجيا الحديثة، وحرية انتقال السلع والخدمات، فإنها في المقابل تفرض مخاطراً هائلة على الأمن البشري في القرن الحادي والعشرين، وهذه المخاطر ستصيب الأفراد في الدول الغنية والفقيرة.

ثالثا: غياب الأطر القانونية: هناك العديد من الاتفاقيات الدولية التي صدرت منذ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان عام 1948م، التي تضع مجموعة من الضوابط والنصوص المتعلقة بالتزامات الدول الموقعة عليها تجاه الأفراد، وبالرغم من توقيع الدول على المعاهدات والاتفاقيات بمحض إرادتهم، إلا أن هذه الدول لا تلتزم بتنفيذ هذه الالتزامات المنصوص عليها، إلا بما يتوافق مع مصالحها السياسية دون الاهتمام بأية اعتبارات إنسانية، الأمر الذي أدى إلى وجود انفصال بين ما يوجد من اتفاقيات وقواعد قانونية تشكل القانون الدولي الإنساني*، وبين مدى تقيد الدول بتعهداتها المنصوص عليها، مما يعني أن وجود القاعدة القانونية لا تعنى بالضرورة الالتزام بها[1].

ولو أخذنا أحدى الاتفاقيات لتوضيح الانفصال بين القاعدة القانونية وضرورة الالتزام بها، نجد أن اتفاقية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لعام 1951م، تنص في المادة 32 على منع قيام أي من الدول الموقعة على الاتفاقية بطرد أي لاجئ أو طالب لجوء موجود على أراضيها إلا لأسباب تتعلق بالأمن الوطني أو النظام العام، وإذا حدث ما يخل بالأمن الوطني أو النظام العام فإن الدولة " تمنح الدولة المتعاقدة للاجئ مهلة معقولة ليلتمس خلالها قبوله بصورة قانونية في بلد آخر"، كما نصت المادة (33) على حظر الطرد أو الرد "لا يجوز لأية دولة متعاقدة أن

---

* القانون الدولي الإنساني هو" فرع من فروع القانون الولي العام، تهدف قواعده الفرعية والمكتوبة إلى حماية الأشخاص المتضررين في حالة نزاع مسلح بما نجم عن ذلك النزاع من ألم، كما تهدف إلى حماية الأموال التي تتهددها علاقة مباشرة بالعمليات العسكرية"، انظر: العاروري، ماجد: "**دليل المدافعين عن حقوق الإنسان رصد وإعداد تقارير انتهاكات حقوق الإنسان**". رام الله: مركز العمل التنموي-معا. 2008. ص13.

[1] بهار، رياض هاني: "التراابط بين الأمن الوطني والأمن الإنساني". السبت 13-8-2011. http://www.alalemya.com/itjahathurra/writers/Riyadh_Hani_Bahar/New%20folder/Interdependence%20between%20national%20security%20and%20human%20security.html

تطرد أو ترد لاجئا بأية صورة من الصور إلى حدود الأقاليم التي تكون حياته أو حريته مهددتين فيها بسبب عرقه أو دينه أو جنسه أو انتمائه إلى فئة اجتماعية معينة أو بسبب آرائه"[1].

ولكن الممارسات الفعلية للدول على أرض الواقع لا تلتزم بما جاء في الاتفاقيات، فعادة ما تقوم بطرد أو رفض استقبال طالبي اللجوء وإعادتهم مرة أخرى إلى دولتهم الأم بالرغم من أن مبدأ حظر أو طرد أي لاجئ أو طالب لجوء يعد إحدى القواعد الأساسية في القانون الدولي الإنساني، فالحكومات الأوروبية مثلا تعمد إلى طرد اللاجئين والمهاجرين، إذ يتجاوز عدد المهاجرين الذين طردتهم عام 2009 من أراضيها 1570 فردا، تم ترحيلهم في 31 رحلة جوية نسقتها وكالة الحدود الخارجية التابعة للاتحاد الأوروبي (فرونتيكس)، حيث عمدت هذه الوكالة منذ أربعة أعوام ونصف إلى تصعيد أنشطتها في طرد المهاجرين الذين ترفض الحكومات الأوروبية طلباتهم للجوء، كما قامت وكالة (فرونتيكس) بمساعدة السلطات الإيطالية في طرد نحو 75 مهاجرا إلى ليبيا بعد إعتراضهم في مياهها، دون إتاحة المجال لهم بممارسة حقهم في طلب اللجوء.[2]

إن غياب الأطر القانونية أدى إلى بروز مفهوم الأمن الإنساني في فتره ما بعد الحرب الباردة ليتجاوز التركيز على الأطر القانونية كأساس للتعامل مع مشكلات غياب أمن الأفراد.

4.2 المقاربات التي ساهمت في طرح فكرة الأمن الإنساني

تم طرح فكرة الأمن الإنساني من خلال مقاربتين، الأولى: متمثلة في وجهة نظر الأمم المتحدة (UNDP)، والثانية: متمثلة في المقاربة الكندية للأمن.

أولا: مقاربة الأمم المتحدة

لعب الاقتصادي "محبوب الحق" دوراً بارزاً في طرح فكرة الأمن الإنساني من خلال تقرير برنامج الأمم المتحدة لعام 1994م تحت عنوان " New Imperative of Human

[1] مكتبة حقوق الإنسان. الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين. جامعة منيسوتا. http://www1.umn.edu/humanrts/arab/b082.html

[2] شبكة الواح. 27 كانون الثاني 2010. http://alwah.net/FreePost.asp?ID=256

" Security، وقد أجاب من خلاله على سؤال الأمن لمن؟ وهو بذلك دخل في تصـــور جديـــد مغاير للتصور التقليدي، فسؤاله ليس متعلق بالدولة، ولكنه متعلق بالأفراد والشـــعب، فمقاربـــة محبوب الحق وضحت الفرق بين أمن الدولة وأمن الشعب، فإن أمن الشعب ليس فقـــط حمايـــة للحدود، وليس في تسلح الدولة وإنما متعلق بحماية الصحة، وفي حاجات الشعب.

فمنذ ذلك الحين أصبح برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يتناول موضوع الأمن في معظـــم تقاريره السنوية وأحيانا يخصص له جزءاً كاملاً.

فدعت هذه المقاربة إلى توسيع مفهوم الأمن الإنساني من خلال تحقيق المساواة والتنمية، وإدراج السلام، والتقريب بين الشمال والجنوب على أساس ركيزة العدالة، وتنمية دور المجتمع المدني والعالمي وتطويرة.[1]

ثانيا: المقاربة الكندية للأمن

تقوم المقاربة الكندية للأمن على جهود بناء السلم الذي عمد إلى تمثيلها وزير الخارجية "لويد اكسورثي ("Liyoyd axworthy) في المبادرة الكندية لبناء السلم عـــام 1996، والتـــي ركزت على البعد السياسي للأمن، وهدفت من خلالها إلى تحقيق أمور عدة هـــي: 1- حمايـــة الأفراد من الخوف والتهديدات المحيطة التي تهدد حقوقهم وأمنهم وحياتهم، 2- حمايـــة النـــاس الأبرياء والمدنيين المحاصرين في مناطق الحرب، 3-إنهاء استخدام الأسلحة التي تساهم بدورها في جعل النزاعات أكثر قسوة وأكثر قتلاً، 4- القدرة على حماية الإنسان من أن لا يكون تحت سيطرة العنف الذي يصاحب الجريمة المنظمة والإرهاب[2].

---

[1] نصري، سميره: "**الأمن الإنساني**". مرجع سابق.

[2] بهو، روان فضايل: **التسامح كأحد سبل تحقيق الأمن الإنساني في الدول العربية. التنمية البشرية وآثارها على التنمية المستدامة.** بحوث وأوراق عمل المؤتمر العربي السادس للإدارة البيئية. مصر. 2007م. ص27.

فطرحت المقاربة الكندية أن الأفراد أو الشعب هم مركز الاهتمام، بالإضافة إلى التمكين الاقتصادي، ونوعية مقبولة للحياة، وضمان الحقوق الأساسية للإنسان.[1]

وبناء على ذلك، تؤكد المقاربة الكندية أن الهدف من عمليات بناء السلم هو تحقيق الأمن الإنساني من خلال العمل على احترم حقوق الأفراد، ومنع نشوب النزاعات في المستقبل.

5.2 خصائص الأمن الإنساني

يحتوي مفهوم الأمن الإنساني على خصائص عدة متمثلة في:[2]

- الأمن الإنساني شامل وعالمي؛ فهو حق للإنسان في كل مكان.
- مكونات الأمن الإنساني متكاملة يتوقف كل منها على الآخر.
- الأمن الإنساني يمكن من خلال الوقاية المبكرة وهي أسهل من التدخل اللاحق.
- الأمن الإنساني محوره الإنسان ويتعلق بنوعية حياة الناس في كل مكان.

6.2 مكونات الأمن الإنساني

للأمن الإنساني مكونان أساسيان وهما التحرر من الخوف والتحرر من الحاجة.[3] ففي البلدان المتقدمة، يشغل التحرر من الخوف حيزا كبيرا من تفكير الناس هناك، فهم يشعرون أن ما يهدد أمنهم خطر الجريمة، وحرب المخدرات، وانتشار نقص المناعة المكتسبة وتدني مستوى التربة وارتفاع مستويات التلوث [4].

---

[1] Prezelj , Izotk, "Challenges In Conceptualizing and Providing Human Security", Humsc Journal, Issue2, p.6. http://www.humsec.eu/cms/fileadmin/user_upload/humsec/Journal/Prezelj.pdf

[2] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. **تقرير التنمية البشرية لعام 1994: "أبعاد جديدة للأمن الإنساني"**. مرجع سابق. ص22.

[3] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. **تقرير التنمية البشرية لعام 1994: "أبعاد جديدة للأمن الإنساني"**. مرجع سابق.ص24.

[4] المرجع السابق، ص24.

أما في البلدان الفقيرة، فيحتاج الإنسان إلى التحرر من التهديد الذي يمثله الجوع والمرض والفقر وعدم وجود مأوى، وأكثر المشاكل الموجودة في البلدان النامية حيث يعيش أكثر من ثلث السكان تحت خطر الفقر، ويعيش أكثر من بليون إنسان من سكان العالم على دخل يومي يقل عن دولار واحد.[1]

7.2 مرتكزات الأمن الإنساني

يرتكز مفهوم الأمن الإنساني بالأساس على صون الكرامة البشرية وكرامة الإنسان، وكذلك تلبية حاجاته المعنوية بجانب احتياجاته المادية، والذي يمكن تحقيقه من خلال الآخر، والاقتراب من اتباع سياسات تنموية رشيدة، وأن التهديد العسكري ليس هو الخطر الوحيد، لكن يمكن أن يأخذ شكلاً آخر مثل الحرمان الاقتصادي، وانتقاص المساواة، وعدم وجود ضمانات كافيه لحقوق الإنسان، والمساواة الاجتماعية وسيادة حرياته، والحكم والقانون، ومن منطلق تحقيق هذه المرتكزات سنتعرض لمرتكزات الأمن الإنساني من خلال ثلاثة مستويات، محلياً وإقليمياً وعالمياً: [2]

أولا: المستوى المحلي

نظراً لارتباط أمن الأفراد بأمن الدول لابد من التوصل لإطار يمكن من خلاله التوفيق بين متطلبات الأمن الإنساني وأمن الدولة، لأن تحقيق أي منهما لا يتم بمعزل عن الآخر.

وعمليه إعادة بناء نظام الدول واقتصادها يجب أن تنبع من اقتراب إنساني، وأن تكون موجهة نحو خدمة وتحقيق أمن الأفراد من خلال خلق المؤسسات الكفيلة بتحقيق متطلبات الأمن الإنساني والرفاهية الإنسانية.

---

[1] العبود، نضال: مفهوم الأمن الإنساني. مجلة: الحوار المتمدن. المحور: حقوق الإنسان، ع1576. 9-6-2006. http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=67007

[2] الشرجبي، عبد الحكيم: **الفقر التحدي الرئيسي للأمن الإنساني دراسة حالة للمجتمع اليمني. التنمية البشرية وآثارها على التنمية المستدامة.** بحوث وأوراق عمل المؤتمر العربي السادس للإدارة البيئية. مصر. 2007. ص45.

وضرورة اتباع سياسات تنموية رشيدة على المستوى المحلي سيستلزم خلق نوع من التوازن بين متطلبات أمن الأفراد وأمن الدولة، ومن خلال التوازن بين الإنفاق على الصحة والتعليم من جهة، والانفاق العسكري من جهة أخرى.

ثانيا: المستوي الإقليمي

يعد التعاون الإقليمي ملائماً لمواجهة مصادر تهديد الأمن الإنساني وخاصة في قضايا مثل قضية اللاجئين.

ثالثا: المستوى العالمي

يجب إدخال بعض الإصلاحات على نظام الأمم المتحدة، بحيث يصبح أكثر استجابة لمتطلبات الأمن الإنساني مثل إنشاء لجنة للأمن الإنساني لدراسة أوضاع الأمن الإنساني، ومن ناحية أخرى التوصل إلى إدارة إلزامية تلزم الدول بتنفيذ تعهداتها الدولية في إطار الاتفاقيات الدولية المتعلقة بقضايا حقوق الإنسان.

يتطلب تحقيق الأمن الإنساني نموذجا جديدا للتنمية البشرية، وتحقيق هذا النوع من التنمية البشرية يحتاج إلى درجة عالية من التعاون العالمي لتحقيق التنمية، أي تشكيل نظام جديد للتعاون التنموي ليلائم التزامات الأمن الإنساني.

8.2 أبعاد الأمن الإنساني

طرح تقرير التنمية البشرية لعام 1994م سبعة أبعاد للأمن الإنساني، التي تعد بمثابة التهديدات الموجهة للأمن الإنساني، وهذه الأبعاد متمثلة في الأمن الاقتصادي، والأمن الغذائي، والأمن الصحي، والأمن البيئي، والأمن الشخصي، والأمن المجتمعي، والأمن السياسي. وسيتم عرض طبيعة هذه الأبعاد، ومصادر التهديد الرئيسية في كل منها:

أولا: الأمن الاقتصادي

ازداد الاهتمام بالشؤون الاقتصادية، ولاسيما في ظل الانفتاح الاقتصادي فيما بين الدول بعد انتهاء الحرب الباردة وتراجع الاستقطاب الثنائي – العسكري والسياسي–، والذي ازداد معه متطلبات الأفراد واحتياجاتها في هذه الدول، حيث غدت القضايا الاقتصادية من أكثر القضايا التي تشكل محوراً للصراع، وستتفاقم معاناة الأفراد من جراء عدم تحقيق أمنهم الاقتصادي.

وقد حاولت الأمم المتحدة إيجاد معنىً جامعاً يفسر الأمن الاقتصادي فتوصلت إلى التعريف التالي وهو: " أن يملك المرء الوسائل المادية التي تمكنه من أن يحيا حياة مستقرة ومشبعة، وبالنسبة للكثيرين يتمثل الأمن الاقتصادي، في امتلاك ما يكفي من النقود لإشباع حاجاتهم الأساسية، والتعليم".[1]

ومنهم من يرى أن الأمن الاقتصادي يعني "بالضرورة السعي إلى تأمين دخل وعمل مناسبين للأفراد من أجل حياة كريمة في أي مكان يقيمون فيه"[2].

ويتضمن انعدام الأمن الاقتصادي في عدة محاور:

1- الدخل

صرح تقرير التنمية البشرية: " إن الأمن الاقتصادي يتطلب وجود دخل أساسي مضمون عادة من عمل منتج ومجز، أو من شبكة سلامة ممولة من القطاع العام وذلك كملاذ أخير. ولكن الربع فقط من سكان العالم قد يكونون حاليا آمنين اقتصادياَ بهذا المعنى "[3]، إذ يتمثل عدم توافر دخل أو عائد مناسب من العمل لتلبية متطلبات واحتياجات البشر، إحدى مشكلاتهم الأساسية،

---

[1] الأسرج، حسين عبد المطلب: الأمن الاقتصادي للإنسان العربي الواقع والآفاق. المملكة المتحدة: مركز الشرق العربي للدراسات الحضارية والإستراتيجية. الأربعاء 29-12-2010. http://www.asharqalarabi.org.uk/markaz/m_abhath-29-12-10-1.htm

[2] أنطاكي، أكرم: في الأمن الإنساني وتداعياته. http://www.maaber.org/issue_march11/spotlights1.htm

[3] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. **تقرير التنمية البشرية لعام 1994:** " **أبعاد جديدة للأمن الإنساني**. مرجع سابق. ص25.

ولاسيما أن التضخم المستمر والتكنولوجيات المطبقة في العالم، وآليات السوق تعمل على تفاقم تلك الأمور، والتهام أي زيادة في الأجور، أو عدم حدوثها أصلاَ.

2- البطالة وعدم الاستقرار في العمل

يعاني العديد من سكان العالم من انتشار البطالة، فالقادمون الجدد إلى سوق العمل لا يجدون فرصاَ للعمل، وهم عادة من الشباب.

فارتبطت البطالة بعدة مشكلات وعوامل تؤدي إلى التوتر السياسي والاجتماعي، كما ارتبطت مشكلة البطالة بمسألة في غاية الأهمية، وهي مشكلة عدم الاستقرار في العمل، أو العمالة المؤقتة، فنجد أن النسبة الغالبة من العمالة إما غير دائمة أو محدده لفترة زمنية معينة، ومن ثم لا يتوفر ضمانات للمنخرطين في تلك الأعمال.[1]

3- الفقر

يعد الفقر أحد المشاكل العالمية، ولاسيما في ظل تغير مفهوم الفقر، إذ لم يعد يقصد به فقر الدخل فقط، وإنما امتد ليشمل فقر القدرات والإمكانيات.

والفقر بمفهومه التقليدي " فقر الدخل" ويقاس بمقدار ما يتوافر للإنسان من سلع وخدمات " الإنفاق الاستهلاكي الحقيقي للفرد"، ولكن التعريف أخذ بالتوسع وأصبح يعرف " بالفقر الإنساني " والذي يقاس بمعيار الدخل وأبعاد أخرى ذات قيم حياتية مثل التعليم والصحة والحريات الأساسية.

وللفقر بالمنظور الحديث مفهومان؛ الأول: يتمثل في الشعور بالضعف وسهولة التأثير إما خارجياً بالتعرض للصدمات والضغط والمخاطر مثل تذبذب سقوط الأمطار، والأمراض الوبائية، والجريمة والعنف إلى جانب الصراعات العرقية، أو داخليا بضعف الحماية التي يعني

[1] عدوي، محمد: **مفهوم الأمن الإنساني وعلاقته بمنظومة حقوق الإنسان ودراسة في المفاهيم والعلاقات المتبادلة.** مرجع سابق. ص11.

نقص وسائل التغلب على المشاكل دون خسائر، أما المفهوم الثاني: فيتمثل بنقص المشاركة في اتخاذ القرار، ليمتد إلى ضعف المشاركة السياسية.[1]

وتتمثل إشكاليه الفقر في التزايد المستمر في هذه الظاهرة على مستوى العالم، وازدياد أزمة عدم العدالة في توزيع عوائد التنمية، واتساع دوائر التهميش والاستبعاد، وإذا ما قصرنا الأمر على فقر الدخل باعتباره الأقرب للقياس فإن ربع البشرية لازالت تعيش على أقل من 1.25 دولار أمريكي في اليوم الواحد[2]، فنجد أن شخص من بين كل 6 أشخاص من سكان الولايات المتحدة يعيشون تحت خط الفقر، ومقارنة مع دخولهم المنخفضة نجد أن 146 مليون أمريكي إما فقراء أو الدخل لديهم محدود[3]، وفي الدول النامية يعيش شخص من بين كل 4 أشخاص تحت خط الفقر[4]، وأن 1.1 مليار شخص أي حوالي 19% في الدول النامية يعيشون على أقل من 1.25 دولار أمريكي في اليوم.[5]

4- عدم وجود سكن

تعد مشكله عدم وجود سكن من أحد مظاهر انعدام الأمن الاقتصادي على مستوى العالم، فإن ربع مليون شخص في نيويورك في نهاية القرن العشرين يعيشون في أماكن غير ملائمة للسكن، وفي بريطانيا هناك 400 ألف شخص لا مسكن لهم، وفي فرنسا يصل العدد إلى 500 ألف شخص، وتتفاقم المشكلة في الدول النامية فتأخذ شكلاً أكثر قسوة فنجد أن 25% من السكان متنقلين وقد لا يجدون السكن الملائم[6].

---

[1] أمن الإنسان: الأمن الاقتصادي " الفقر والعدالة والحرية"، http://www.ye1.org/vb/showthread.php?t=585123

[2] البنك الدولي. **تقرير عن التنمية في العالم 2010: التنمية والتغير في المناخ**. واشنطن. 2010. ص9.

[3] Snyders, Micahal. The Beginnig Of The End**. Statist.c About The Explosive Growth Of Povertyln America That Everyone Should Know**. 4-4-2013. http://theeconomiccollapseblog.com/archives/21-statistics-about-the-explosive-growth-of-poverty-in-america-that-everyone-should-know

[4] **البنك الدولي بيانات جديدة تظهر أن هناك 1.4 مليار نسمة مازال يعيشون على أقل من 1.25 دولار أمريكي في اليوم**. http://web.worldbank.org/WBSITE/EXTERNAL/EXTARABICHOME/NEWSARABIC/0,,contentMDK:21882190~pagePK:64257043~piPK:437376~theSitePK:1052299,00.html

[5] **البنك الدولي يدعو للقضاء على الفقر بحلول** 2030. 3-4-2013. http://www.alriyadh.com/net/article/823018

[6] المرجع السابق.ص46.

فمشكلة السكن لا تقتصر على وجوده أو عدمه، وإنما تمتد إلى مدى ملائمة المسكن لحياه البشر، ومدى توافر المعايير الصحية والبيئية فيه.

ثانياَ: الأمن الغذائي

يقصد بالأمن الغذائي " أن تكون لدى جميع الناس في جميع الأوقات إمكانية الحصول مادياً واقتصادياً على الغذاء الأساسي"[1].

وتمثل أزمة الجوع أحد التهديدات الأساسية للنظم في العديد من الدول وخاصة في الدول النامية، فمشكلة الأمن الغذائي لا تقتصر على مجرد توافر الغذاء في المجتمع، إذ زاد في البلدان النامية نصيب الفرد من إنتاج الأغذية بنسبه 18% في المتوسط خلال عقد الثمانينات، ويوجد ما يكفي من الأغذية لتزويد كل شخص في العالم بحوالي 2500 سعر حراري يومياً، وهو قدر يتجاوز الحد الأدنى الضروري بمقدار 200سعر حراري، بل تتعدى ذلك إلى سوء توزيع الأغذية، وتوافر القدرة الشرائية لدى الأفراد، بالإضافة إلى القدرة الوصول إليه ونوعيته، فهناك حوالي 800 مليون نسمة في العالم يعانون من الجوع.[2]

ويعود السبب في تفاقم أزمة الجوع في العالم لأسباب عدة منها: التزايد السكاني وما يشكله من ضغط على البيئة، وإهدار مواردها، بالإضافة إلى عدم عدالة التوزيع، فقد أشارت منظمة الأغذية والزراعة إلى أن عدد ناقصي التغذية في العالم في تزايد مستمر، ففي الفترة 2001–2003 كان عدد ناقصي الأغذية في العالم [*]845 مليون نسمة، وفي الفترة ما بين 2003 – 2005 بلغ عدد ناقصي التغذية 848 مليون نسمة، ليزداد عدد الذين يعانون من الجوع

---

[1] بيرو سيناد كليز: " **السكان والأمن**". المجله الدوليه للعلوم الإجتماعيه. اليونسكو.ع 141. سبتمبر1994. ص152.

[2] **العبود، نضال:"مفهوم الأمن الإنساني"**.مرجع سابق.

[*] حيث تصنف 845 مليون نسمة إلى: 820 مليونا في البلدان النامية، و25 مليونا في البلدان التي تمر بمرحلة تحول، و9 ملايين في البلدان الصناعية. انظر: حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم 2006. القضاء على الجوع في العالم. حصاد عشر سنوات بعد مؤتمر القمة العالمي للأغذية. منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة.2006. ص8. ftp://ftp.fao.org/docrep/fao/009/a0750a/a0750a00.pdf

المزمن في عام 2007 ليصل إلى 923 مليون شخص نتيجة ارتفاع أسعار الأغذية[1]، أما في عام 2009 فقد تفاقمت حالة انعدام الأمن نتيجة للأزمة الاقتصادية، إذ بلغ عدد ناقصي التغذية في العالم إلى 1.02 مليار شخص، أي بنحو ما يزيد 100مليون شخص عن عام 2008، وهو ما يعادل سدس البشرية [2]، كما تشير الدراسات إلى أنه في العقدين الآخرين من القرن العشرين هناك 200 مليون من البشر ماتوا جوعاً أو من أمراض ناتجة عن سوء التغذية[3]، وفي الفترة 2010–2012 بلغ عدد ناقصي التغذية 870 مليون شخص، والذي يعادل 12.5% من سكان العالم ، أي ما معناه شخص واحد من كل ثمانية أشخاص، والأغلبية العظمى من هؤلاء يعيشون في البلدان النامية بمقدار 852 مليون شخص بمعدل 14.9% من السكان[4].

والجدير بالذكر أن المسألة الخاصة بأزمة الغذاء في بعض الدول تعود إلى كيفيه تخصيص الدخل القومي "فبرامج الغذاء تخصص لها نسبة أقل بكثير مما يخصص لزيادة القوة العسكرية".[5]

ثالثاَ: الأمن الصحي

يقصد بالأمن الصحي " ضرورة تأمين الشروط الصحية الأساسية والضرورية للحماية من الأمراض والأوبئة.[6]

---

[1] حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم 2008. ارتفاع أسعار الأغذية والأمن الغذائي –الأخطار والفرص–. روما: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة. 2008. ص5–6.ftp://ftp.fao.org/docrep/fao/011/i0291a/i0291a00.pdf

[2] حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم 2009: الأزمات الاقتصادية التأثيرات والدروس المستفادة، روما: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة. 2009. ص4.
http://www.pogar.org/publications/other/un/conferences/wfs/fao/stateoffoodinsec-09a.pdf

[3] عدوي، محمد:" **مفهوم الأمن الإنساني وعلاقته بمنظومة حقوق الإنسان ودراسة في المفاهيم والعلاقات المتبادلة**"، مرجع سابق. ص13.

[4] **نقص التغذية في العالم في عام 2012**. منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة. 2012. ص 8.
http://www.fao.org/docrep/017/i3027a/i3027a02.pdf

[5] المرجع السابق، ص13.

[6] إنطاكي، أكرم، " **الأمن الإنساني وتداعياته**"، مرجع سابق.

كما يقصد بالأمن الصحي " توافر الخدمات الصحية بأسعار معقولة في متناول الجميع، وقدرة الأفراد على الحصول على تلك الخدمة، سواء أكان من خلال نظام التأمين الصحي، أو حمايتهم من الأمراض التي يمكن الوقاية منها"، خاصة أن الأسباب الرئيسية للوفاة في البلدان النامية هي الأمراض المعدية، والطفيلية، والتي تقتل 17 مليون شخص سنوياً.[1]

وتتفاوت الرعاية الصحية بين الدول، ففي البلدان الصناعية يوجد في المتوسط طبيب واحد لكل 400 شخص، في حين أنه في البلدان النامية يكون هناك طبيب واحد لكل 7000 شخص، وفي أفريقيا وجنوب الصحراء هناك طبيب واحد لكل 36000 شخص.[2]

كما يتفاوت الإنفاق الصحي بين البلدان النامية، فنجد أن متوسط الإنفاق على الرعاية الصحية في جمهوريه كوريا يبلغ 377 دولاراً للفرد الواحد بينما تنفق بنغلادش 7 دولارات فقط[3].

رابعا: الأمن البيئي

ينظر إلى الأمن البيئي باعتباره قضية محورية على المستوى العالمي، سواء أكان من حيث نقص الموارد أم من حيث إهدارها وتدهور البيئة بوجه عام.

فالأمن البيئي يعني" ضرورة حماية البيئة التي يعيش فيها الإنسان من التعديات التي يمارس عليها من قبله ومن قبل الدولة".[4]

وتتسم التهديدات البيئية بنوع من التراكم، فقد أهمل الإنسان الحفاظ على البيئة من أجل صحته، ومن أجل استمراريتها للأجيال القادمة، حتى تفاقمت مشاكلها، فهناك بعض التهديدات البيئية تتسم بالتراكم، والاستمرارية لمدة طويلة.

---

[1] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. **تقرير التنمية البشرية لعام 1994: أبعاد جديدة للأمن الإنساني**. مرجع سابق. ص27.

[2] المرجع السابق.، ص28.

[3] المرجع السابق، ص28.

[4] أنطاكي، أكرم: " **الأمن الإنساني وتداعياته**". مرجع سابق.

ويعد نقص المياه من أبرز التهديدات البيئية ففي عام 1990 كان حوالي 1.3 بليون شخص في العالم النامي لا يحصلون على مياه نقية، بالإضافة إلى إن جانباً كبيراً من تلوث المياه يعود سببه إلى سوء الصرف الصحي، فهناك بليوني شخص لا يحصلون على صرف صحي مأمون.[1]

ومن التهديدات البيئية أيضاً تدني الأراضي وإزالة الغابات، وانبعاث غازات الاحتباس الحراري والتي تؤثرسلباً على الأحوال المناخية* في شتى أنحاء العالم، إذ أن ازدياد درجة كوكب الأرض بدرجتين مئويتين عما كانت سائدة عليه قبل الثورة الصناعية، يشكل تهديدا لكافة البلدان. لكن البلدان النامية هي الأكثر عرضة للمعاناة من تغيرات المناخ، وتفيد التقديرات بأنها ستتحمل 75-80% من تكاليف الأضرار التي تنجم عن تغيّرات المناخ، بحيث يمكن لسرعة وحجم التغيير القضاء على أكثر من 50% من السلالات والأنواع، ويمكن أن ترتفع مستويات مياه البحر بواقع متر واحد، مما يهدد 60 مليون شخص، وأكثر من 200 مليار دولار أمريكي من الأصول في البلدان النامية وحدها، ومن المرجح هبوط إنتاجية قطاع الزراعة في مناطق العالم كافة، وبذلك قد يموت أكثر من 3 ملايين شخص آخر نتيجة لسوء التغذية، كما سيتعرض مابين 100-400 مليون شخص آخر لمخاطر الجوع، كما يمكن أن لا يكون لدى مابين مليار ومليارى شخص آخر ما يكفي من المياه لسد احتياجاتهم الاستهلاكية، واحتياجات النظافة الشخصية وطهي الطعام[2].

وكما يتوقع أن يكون هناك زيادة في درجات الحرارة بواقع 5 درجات مئوية مقارنة بالفترة التي سبقت الثورة الصناعية، مما يؤدي إلى ازدياد شدة الوقائع المناخية، والانخفاض الكبير في أعداد السلالات النباتية والحيوانية، وغمر مياه البحار لبلدان جزرية بكاملها[3].

---

[1] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.**تقرير التنمية البشرية لعام 1994:"أبعاد جديدة للأمن الإنساني"**. مرجع سابق. ص29.

* آثار تغير المناخ هي:1- ارتفاع متوسط درجات حرارة الهواء والمحيطات، 2- انتشار ذوبان الثلوج والجليد، 3- ارتفاع مستويات مياه البحار والفيضانات، 4- انحباس الأمطار.

[2] تقرير عن التنمية في العالم 2010. **التنمية والتغير في المناخ**. مرجع سابق. ص18.

[3] المرجع السابق، ص14.

خامساَ: الأمن الشخصي

ويقصد به حماية الإنسان من التعرض للإيذاء والعنف البدني، ومن ثم فإن الأمن الشخصي يعد أكثر أبعاد الأمن أهميه للإنسان، فهو يتعلق بسلامته بشكل مباشر، فيهدف من خلاله إلى تحقيق الحماية من أشكال العنف، وحماية الفرد في مواجهة التطبيقات القمعية للمجتمعات التسلطية والاضطهاد التي تفرضها ضد الجماعات بسبب التمييز العنصري، فقد جاء في نص المادة الأولى في الفقرة الثالثة من إعلان هيئه الأمم المتحدة" تعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للناس جميعا والتشجيع على ذلك بلا تمييز بسبب اللون أو الدين أو الجنس ".[1]

وطرح تقرير التنمية البشرية لعام 1994م، أشكال التهديدات التي يتعرض لها الأفراد في البلدان الغنية والفقيرة وتتضمن ما يأتي[2]: تهديدات من الدولة " التعذيب الجسدي"، و تهديدات من الدول الأخرى (الحرب)، وتهديدات من جماعات أخرى من الناس "التوتر العرقي"، وتهديدات من أفراد أو من عصابات ضد أفراد آخرين أو ضد عصابات آخرين (الجريمة في الشوارع)، وتهديدات موجهه ضد المرأة (الاغتصاب والعنف المنزلي)، وتهديدات موجهه إلى الأطفال على أساس ضعفهم وتبعيتهم (أساءة معاملة الأطفال)، وتهديدات للنفس (الانتحار واستعمال المخدرات).

سادسا: الأمن المجتمعي

ويقصد بالأمن المجتمعي شعور الفرد بانتمائه للجماعة والمجتمع، سواء أكانت أسرة، أو مجتمعاً محلياً، أو منظمة، أو جماعة عنصرية، أو عرقية يمكن أن توفر لأعضائها هوية ثقافية ومجموعة قيم تطمئنهم، وهذه الجماعة توفر المساندة العملية لهم، إلا أن الأمر لا يمنع وجود هجوم أو تهديدٍ لهذه الجماعة ككل، ومن ثم تهديد الأفراد المنتمين لها.[3]

---

[1] نصري، سميره، **الأمن الإنساني**.مرجع سابق.

[2] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.**تقرير التنمية البشرية لعام 1994:"أبعاد جديدة للأمن الإنساني**". مرجع سابق. ص30.

[3] المرجع السابق. ص31.

وهناك العديد من الصراعات بين الجماعات على الموارد والفرص أو نتيجة للتعصب أو التطرف القومي أو الديني، ومن ثم تكثر تلك الصراعات داخل الدولة الواحدة، أو حتى فيما بين الدول، ونتيجة ذلك تعرضت حوالي نصف دول العالم لصراعات فيما بين الأعراق.[1]

ويؤثر انعدام الأمن المجتمعي سلبا على انتماءات الأفراد، وبدون هذا الارتباط، يمكن أن يمثل مصدرا لعدم الاستقرار والتوتر، وقد بدأت تظهر آثاره في الصراعات العرقية داخل الدولة الواحدة أو بين الدول، وعدم توفر الأمن المجتمعي يمكن أن يقدم بيئة خصبة لأي أفكار، أو اختراقات للأمن القومي.

سابعا: الأمن السياسي

تثار في إطار الأمن الإنساني قضية " احترام حقوق الإنسان "، ويعود السبب في ذلك إلى أن قضية حقوق الإنسان السياسية والاجتماعية والثقافية أصبحت من القضايا المثارة على المستوى العالمي، ليس في الدول المتقدمة فقط وإنما أيضا في الدول النامية، حيث تتجلى في الانتقادات الموجهة للعديد من النظم في الدول النامية، وذلك لعدم إيلاء هذه النظم الاهتمام الكافي بحقوق الإنسان في ممارساتها، وسياساتها، أو تعريف المواطنين بها من خلال المؤسسات المختلفة.[2]

حيث باتت تلك الممارسات تهدد سمعتها ومكانتها الدولية، وتستغل تلك الانتهاكات كمبرر لعدم تقديم المساعدات لبعض الدول، أو رفض ضمها لمنظمات دولية، أو إقليمية، كنوع من الاستبعاد، أو العقاب، أو الاستهجان لأفعالها.

---

[1] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.**تقرير التنمية البشرية لعام 1994:"أبعاد جديدة للأمن الإنساني"**. مرجع سابق. ص32.

[2] عدوي، محمد: " **مفهوم الأمن الإنساني وعلاقته بمنظومة حقوق الإنسان ودراسة في المفاهيم والعلاقات المتبادلة**". مرجع سابق. ص16.

9.2 المفاهيم ذات العلاقة بالأمن الإنساني

عملية طرح المفاهيم ليست عشوائية، بل تحتاج إلى عديد من الضوابط، أهمها أن خضوعها لقوى دولية تدفع بالمفاهيم نحو مصالحها، بحيث يصبح لها أبعاد معلنة وأخرى غير معلنة.

وهكذا أصبحت الدول النامية خاضعة لمنظومة مفاهيم تصوغها الدول الغربية، وتدافع عنها بما يخدم مصالحها، وتجعلها أحادية الاتجاه، والأهم من هذا أن هذه المفاهيم لا يمكن رفضها، كما لا يمكن مواجهة تداعياتها.

ونحن بصدد مناقشه هذه المفاهيم من منظور ارتباطها بالأمن الإنساني، حيث يرتبط مفهوم الأمن الإنساني بمجموعه من المفاهيم ومن أبرزها مفهوم الأمن القومي، وحقوق الإنسان، والتنمية البشرية، والتدخل الدولي الإنساني، وحفظ السلام، والأمن العالمي، والأمن الجماعي، والأمن التعاوني. وذلك لمعرفة العلاقة بين هذه المفاهيم و بين مفهوم الأمن الإنساني، و تحديد أوجه الشبه والاختلاف فيما بينهما.

1.9.2 الأمن الإنساني وعلاقته بالأمن القومي

يُعرف الأمن القومي بأنه" مجموع المفاهيم والإجراءات التي تعتمدها الدولة (الأمة) لممارسة سيادتها على أراضيها وصيانة مجتمعها وتراثها ضمن مجالاتها البرية والبحرية والجوية من أي تهديد خارجي، وكذلك حماية مصالحها في الداخل والخارج، وضمان الحياة الحرة والآمنة لمواطنيها ولمن يعيش في حماها"[1]، ومع تطور مفهوم قدرة الدولة اتسع مفهوم الأمن القومي إلى "القدرة الشاملة للدولة والمؤثرة على حماية قيمها ومصالحها من التهديدات الخارجية والداخلية".[2]

---

[1] الجلاد، محمد وليد: الأمن القومي. الموسوعة العربية. http://www.arab-ency.com/index.php?module=pnEncyclopedia&func=display_term&id=159561&m=1

[2] مهدي، سحر: بحوث ودراسات في مفهوم الأمن القومي. جريدة الاتحاد. http://www.alitthad.com/paper.php?name=News&file=article&sid=22433.

وبالنظر إلى التعريفات التي طرحت حول علاقة الأمن الإنساني بالأمن القومي، يمكننا التمييز بين أربع اتجاهات لتحديد العلاقة بينهما، فالاتجاه الأول يرى أن الأمن الإنساني يشكل تحولاً أو بديلاً عن الأمن القومي، بينما يرى الاتجاه الثاني أن هناك علاقة بين المفهومين ويكمل كلٌ منهما الآخر، في حين أن الاتجاه الثالث يرى أن هناك تعارضاً بين المفهومين، أما الاتجاه الرابع يرى أن تحقيق الأمن الإنساني شرط مسبق لتحقيق الأمن القومي.

ومن أنصار الاتجاه الأول (توماس كون) في كتابه " بين الثورات العلمية" حيث أكد أن مفهوم الأمن الإنساني يشكل تحولاً في المنظور القائم على تحقيق الأمن القومي، ومن أنصاره أيضاً (جورج ماكلين) الذي عرفه " بأنه في معناه الشامل يعني تحويل الانتباه من الأمن القومي إلى أمن الأفراد، فالأمن الإنساني يقوم على أن حماية الأفراد لن تتحقق من خلال حماية الدولة كوحدة سياسية، ولكن من خلال التركيز على رفاهية الأفراد ونوعية الحياة، والأمن الإنساني يعني الحماية من العنف غير الهيكلي الذي يترافق مع عدة اعتبارات غير مرتبطة بالتكامل الإقليمي مثل الندرة البيئية أو الهجرة الجماعية، فإذا كانت المفاهيم التقليدية للأمن تركز على العنف الهيكلي، فإن الأمن الإنساني هو أمن الأفراد في محيطهم الشخصي، وفي مجتمعاتهم، وفي بيئتهم ".[1]

أما أنصار الاتجاه الثاني، يرون أن المفهومين يكمل بعضهما الآخر، لأنه لا يمكن وصف دولة على أنها آمنة في ظل وجود مصادر تهديد خطيرة لأمن مواطنيها.

ومن المؤيدين لهذا الاتجاه (بول هينيكر) الذي يعرف الأمن الإنساني بأنه " يركز على الأفراد والمجتمعات بدلاً من الدول، كما أنه يقوم على فكرة أن أمن الدول ضروري لكنه ليس كافيا لتحقيق بقاء البشر، والأمن الإنساني يركز على مصادر التهديد العسكرية وغير العسكرية، إذ يعد أمن الأفراد وبقائهم جزءاً مكملاً لتحقيق الأمن العالمي، كما إنه يكمل مفهوم الأمن القومي

[1] Maclean, George, "The changing Concept of Human Security: Coordinating Nation and Multilateral Responses ", United Nation and Canada,(1999-2000). http://www.unac.org/en/link_learn/canada/security/perception.asp

ولا يحل محله، ويضاف إلى ذلك أن تحقيق الأمن الإنساني يعتمد على أدوات جديدة منهـا دور المنظمات غير الحكومية".[1]

ومن ذلك أيضا ما طرحته غادة موسى إذ تقول: "إن كلا من الأمن الإنسـاني والأمـن القومي مفهومين متكاملين. فالأفراد لا يشعرون بالأمان إلا في ظل وجود دولـة قـادرة علـى حمايتهم والإعلاء من قيم التسامح والحرية والانفتاح، كما أن تطوير مفهوم الأمن القومي مـن شأنه تحقيق استقرار الدولة، وإضفاء الشرعية عليها. والجدير ذكره أن الأمن القـومي شـرطاَ كافياَ للأمن الإنساني، وأن القوه الزائدة أو الضعف الزائد للدولة يـؤثران سـلباً علـى الأمـن الإنساني".[2]

وينظر أعضاء الاتجاه الثالث إلى أن هناك تعارضاً بين مفهومي الأمن الإنساني والأمن القومي، فقد ركز (أمرتيا سين) في تعريفه على هذا التعارض فقد عرفه أن " الأمـن الإنسـاني يعني الحد من أوجه انعدام الأمن التي تبتلى بها حياه البشر، والتخلص منها إن أمكن، وهو مـا يتعارض مع فكره أمن الدولة التي تركز أساساً على صون سلامة الدولة وقوتها، ومن ثم فـإن أمن الدولة يرتبط ارتباطا مباشراً بأمن البشر الذي يعيشون في الدولة.[3]

ويركز أنصار الاتجاه الرابع على أن تحقيق الأمن الإنساني شرطا مسبق لتحقيق الأمن القومي، ومن ذلك تعريف (ووسانج كيم وان) – و(تاك هيون):" الأمن الإنساني ينطلق من فكرة أن توفير الاحتياجات الأساسية للأفراد هو شرط أساسي للمجتمعـات وبـدون تحقيـق الأمـن الإنساني لن يتحقق الأمن القومي... فالأمن الإنساني يعني التحرر من المعاناة الإنسانية النابعـة من الكوارث الطبيعية التي هي من صنع الإنسان على المستويات المحلية والإقليمية والعالميـة، كما أنه يشمل أيضاَ المجالات السياسية والعسكرية والاقتصادية والبيئية".[4]

---

[1] Heinbecker, Pail, "Pace Theme:Human Security", http://www.cpdsindia.org/peacetheme.htm

[2] موسى،غادة: **مخاطر غياب الأمن الإنساني على البيئة والتنمية المستدامة.** مرجع سابق. ص156.

[3] Sen, Amertya**, "Developments, Rights and Human Security ," Human Security Now, The Final Report of The Commission on Human Security** ,op.cit,p8

[4] Kim, Woosang and in –Tack Hyun, **"Towards a New Concept of Security: Human Security in: World Politics, Asia's Emerging Regional Order: Reconciling Traditional and Human**, op.cit, P.39.

وترى الباحثة أن العلاقة بين مفهومي الأمن الإنساني والأمن القومي علاقة تكاملية يكمل كل منهما الآخر، ويعود السبب في ذلك إلى أن الدولة هي التي تتولى المسئولية لتحقيق أمن الأفراد، كما أنه في أحيان كثيرة يصبح أمن الأفراد مرهوناً بتحقيق أمن الدولة مسبقاً، ومن ناحية أخرى فإنه في بعض الأحيان تكون الدولة ذاتها هي مصدر تهديد أمن مواطنيها.

كما أنه من المغالطة التعامل مع الأمن الإنساني على أنه جاء ليحل محل الأمن القومي، وذلك لأن مفهوم الأمن القومي لازال هو الإطار الحاكم في العلاقات الأمنية والدولية، وهذا ما برهنته أحداث " 11 أيلول عام 2001".

وفي سياق تحليل العلاقة التكاملية بين مفهومي الأمن الإنساني والأمن القومي نجد بينهما بعض الاختلافات، فمفهوم الأمن القومي يركز على الدولة كوحدة للتحليل الأساسية، في حين أن مفهوم الأمن الإنساني يتخذ الفرد وحدته الأساسية في التحليل، بالإضافة إلى أن مصادر التهديد في الأمن القومي هي مصادر عسكرية نابعة من خارج حدود الدولة، أما مصادر تهديد الأمن الإنساني تتمثل في مصادر تهديد تنبع من داخل الدولة ذاتها كالنزاعات الداخلية، بالإضافة إلى مصادر تهديد من خارج الدولة والتي لا تملك الدولة القدرة على مواجهتها كالتلوث البيئي وانتشار الأسلحة..، أما هدف الأمن القومي، فيتمثل في حماية أمن الدولة في مواجهة مصادر التهديدات الخارجية، وتعد الدولة ومؤسساتها الأمنية الجهة المسؤولة عن تحقيق الأمن، أما فيما يخص قضايا الأمن الإنساني فإنه لابد من تعاون الدول، والمنظمات الدولية، والمنظمات الدولية غير الحكومية، ومنظمات المجتمع المدني.

2.9.2 الأمن الإنساني وعلاقته بحقوق الإنسان

يعد مفهوم حقوق الإنسان مفهوماً مركباً شاملاً لمنظومة متكاملة ذات تفريعات متشابكة متقاطعة، تمثل مفهوماً متفقاً عليه من حيث هو قيمة جوهرية.

فيقصد بحقوق الإنسان " ضمانات قانونية عالمية تحمي الأفراد والمجموعات من الأفعال التي تعيق التمتع بالحريات الأساسية وكرامة الإنسان. وقانون حقوق الإنسان يلزم الحكومات

بالقيام ببعض الأشياء ويحظر عليها بأشياء أخرى. فمن أهم مميزاتها أنها مضمونة دوليا، محمية قانونيا، تركز على كرامة الإنسان، تحمي الأفراد والمجموعات، ملزمة للدول والجهات الفاعلة فيها، ولا يمكن التنازل عليها أو نزعها، وإنها متساوية ومترابطة، وعالمية".[1]

وحديثا تم ربط مفهوم حقوق الإنسان بمفهوم الأمن الإنساني، إذ إن مفهوم الأمن يعد من المفاهيم القديمة، ولكن الجديد هو ربط هذا المفهوم بالإنسان ليعطي بعداً جديداً، متمثلاً في دخول المفهوم في شبكة علاقات جديدة من أبرزها شبكة مفاهيم حقوق الإنسان، مما جعل الأمن يقترن بالإنسان مولداً مفهوماً جديداً هو الأمن الإنساني.[2]

وتثير عمليه الربط بين مفهوم حقوق الإنسان ومفهوم الأمن الإنساني قضية تحليل العلاقة بينهما من نقاط التقاء أو اختلاف، ولا سيما في أن البعض قد تصور أن كليهما يعني الشيء ذاته متمثلاً في ضرورة توافر حد أدنى من الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية للأفراد كافه بصرف النظر عن النوع أو الدين أو الجنس، وفي حين أن البعض الآخر قد تصور أن مفهوم الأمن الإنساني جاء تعويضا عن مفهوم حقوق الإنسان.

ولكن في حقيقة الأمر يوجد مجموعة من التباينات بين المفهومين، فمفهوم حقوق الإنسان يرتكز بالأساس على تحديد مجموعة كبيرة من الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية اللازم توافرها للأفراد، بينما مفهوم الأمن الإنساني يسهم في خلق ترتيب أو وضع أولويات لتلك المجموعة الواسعة النطاق من الحقوق الإنسانية، من خلال إعلائه من شأن بعض الحقوق كأسبقية التحرر من الخوف على التحرر من الحاجة أو العكس، وذلك وفقاً لأجندات الدول.

وبالإضافة إلى ذلك فإن مفهوم الأمن الإنساني يخطو خطوة أبعد من حقوق الإنسان، فيما يتعلق بكون مفهوم حقوق الإنسان يأخذ شكل المطالبات القانونية ممثلة في ضرورة توافر

---

[1] مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان جنيف، العدد رقم 6 من سلسلة التدريب المهني. التدريب في مجال حقوق الإنسان. دليل لتدريب المهنيين في مجال حقوق الإنسان. الأمم المتحدة نيويورك. 1999. ص19. http://www.ohchr.org/Documents/Publications/training6ar.pdf

[2] البكوشر، الطيب: "الترابط بين الأمن الإنساني وحقوق الإنسان". http://www.aihr-iadh.org/docs/revue/pdf/revue10ok/164-172.pdf

تشريعات قانونية كفيلة بوضع التزامات محددة تجاه حقوق بعينها كاتفاقيات حقوق الطفل أو المرأة أو اللاجئين وغيرها من الاتفاقيات القانونية سواء أخذت الطابع العالمي أو الإقليمي. ولكن الأمن الإنساني يخطو أبعد من ذلك إلى التركيز على الإصلاح المؤسسي، فهو يركز على كيفية إصلاح المؤسسات القائمة والمعنية بتحقيق أمن الأفراد أو إنشاء مؤسسات جديدة كفيله بهذا الأمر، خصوصاً في ظل عدم فاعليه القواعد القانونية من حيث عدم التزام الدول بتنفيذها.[1]

أما (أميريتا سين) فهو ينظر إلى مفهوم الأمن الإنساني بأنه يتطلب اعترافاً سياسياً، وذلك لأن مفهوم الأمن الإنساني مازال في مرحلة التشكيل، ومن المفيد له أن يتحقق من خلال تعريف مفهوم الأمن الإنساني في إطار مفهوم حقوق الإنسان وذلك لما يحظى به الأخير من اعتراف وقبول سياسي. [2]

وبالرغم من وجود هذه التباينات بين المفهومين، إلا أن هناك تكاملاً والتقاء فيما بينهما يتمثل في أربعة جوانب، أولها: أن وحدة التحليل لأمن الإنسان هي الفرد والمجتمع وليس الدولة، وثانيها: أن التهديدات لأمن الإنسان قد لا تصنف تهديدات لأمن الدولة، وثالثها: أن الجهات الفاعلة لأمن الإنسان أوسع من الجهات الفاعلة لأمن الدولة، ورابعها: أن أمن الإنسان لا يتضمن حماية الناس فحسب، بل يجعلهم قادرين على حماية أنفسهم.[3]

ونخلص من ذلك إلى أن هناك تناسباً قوياً بين مفهوم حقوق الإنسان ومفهوم الأمن الإنساني، وذلك لأن احترام حقوق الإنسان يحقق لنا الشعور بالأمن، وبذلك يتحقق الأمن الإنساني نتيجة لتكريس حقوق الإنسان، وبالمقابل إذا تقلصت حقوق الإنسان، فإنه يؤدي إلى انعدام أو غياب الأمن، فيعد المفهومان مكملان لبعضهما البعض.

---

[1] المحسين، جهاد: عندما يصبح مفهوم الأمن الإنساني بديلا عن حقوق الإنسان. 21-12-2010. http://www.e-joussour.net/ar/node/7189

[2] Sen, Amertya, **,"Developments, Rights and human security ," human security now, The final report of the commission on human security** ,op.cit,p8-9

[3] علاوي،كمال: الأمن الإنساني في العراق نظره تحليليه. 2010. http://www.baghdadtimes.net/Arabic/?sid=47606

لكن الباحثة لا تتفق مع التصور الذي ينظر إلى أن مفهوم الأمن الإنساني جاء تعويضاً لمفهوم حقوق الإنسان، وذلك لأن مفهوم حقوق الإنسان تكرست معالمه واتضحت ولا يمكن استبداله بمفهوم ما يزال بطور التشكيل.

3.9.2 الأمن الإنساني وعلاقته بالتنمية البشرية

يقصد بالتنمية البشرية أنها" عملية توسيع الخيارات المتاحة للأفراد عن طريق توسيع الوظائف والقدرات البشرية، والقدرات الأساسية الثلاث للبشر وهي: أن يحيا الأفراد حياة مديدة وصحية، وأن يحصلوا على المعرفة، وأن يحصلوا على الموارد اللازمة لمستوى معيشة لائق".[1]

وقد يبدو للوهلة الأولى أن مفهوم التنمية البشرية، لا يختلف عن مفهوم الأمن الإنساني حيث يتضمن مفهوم الأمن الإنساني أبعاداً للارتقاء بأمن البشر تتشابه مع الأبعاد الخاصة بتحقيق التنمية البشرية، إلا أنه في الحقيقة يختلف المفهومان عن بعضهما، فإذا كان مفهوم الأمن الإنساني قد تراكم من خلال أدبيات التنمية البشرية ومؤشراتها في العالم، فإن مفهوم التنمية البشرية شامل، ولو أخذنا الفقر على سبيل المثال كأحد الاهتمامات الأساسية لكل من التنمية البشرية والأمن الإنساني يجعلهما مرتبطين، إلا أن التنمية البشرية تعد مفهوماً أشمل وأوسع من مفهوم الأمن الإنساني.[2]

وهذا الأمر يحتم علينا تحليل العلاقة بين المفهومين من حيث نقاط التشابة والاختلاف، فهما يلتقيان في أن كلاهما يسعى إلى تحقيق تحرر الأفراد من الحاجة، كما أنه يمكن الاعتماد على المؤشرات المستخدمة في قياس التنمية البشرية كأساس مفيد في التحليل لقياس الأمن الإنساني.

---

[1] تقرير التنمية البشرية لعام 2010م. **الثروة الحقيقية للأمم: مسارات إلى التنمية البشرية.** برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ص12. http://hdr.undp.org/en/media/HDR_2010_AR_Chapter1_reprint.pdf

[2] عدوي، محمد، **مفهوم الأمن الإنساني وعلاقته بمنظومة حقوق الإنسان ودراسة في المفاهيم والعلاقات المتبادلة**". مرجع سابق. ص7-8.

في حين يختلف مفهوم الأمن الإنساني عن مفهوم التنمية البشرية من حيث الرؤية، والغايات، والأولويات، والاستراتيجيات، وأسلوب التنفيذ لكل منهما، حيث يمكن إبراز أوجه الاختلاف بينهما فيما يأتي:

أولا: الرؤية: يُعنى مفهوم التنمية البشرية بتوسيع نطاق الخيارات المتاحة أمام الأفراد، في حين أن مفهوم الأمن الإنساني يُعنى بقدرة الأفراد على الاختيار بين تلك البدائل في بيئة آمنة.

ثانيا: الغايات: إن غاية مفهوم التنمية البشرية تتمثل في العمل على إزالة مجمل العقبات التي تعوق الحياة البشرية أو تمنع ازدهارها، أما غاية مفهوم الأمن الإنساني تذهب إلى أبعد من ذلك فهي لا تقتصر على حماية الحياة البشرية فحسب، وإنما تتعدى إلى البحث عن السبل الكفيلة لتقليل تلك الأخطار مستقبلياً، من خلال التركيز على تمكين الأفراد بما يجعلهم قادرين على التعامل والتغلب على تلك الأخطار.

ثالثا: الأوليات: تتجه الأولوية في مفهوم التنمية البشرية نحو تحقيق النمو والمساواة (Growth with Equity) أما الأولوية في مفهوم الأمن الإنساني تتجه نحو الكيفية لإيجاد بيئة آمنة ملائمة تمكننا من مواجهة التحولات الإقليمية والعالمية دون الإضرار في الوقت ذاته بأمن الأفراد، أي البقاء على حد أدنى من أمن الأفراد الاقتصادي والسياسي، حتى في ظل التحولات الحادة والمفاجئة في النظام الدولي.

رابعاَ: الاستراتيجية: إن الاستراتيجية المتبعة لبلوغ الأهداف المنشودة فيما يتعلق بالتنمية البشرية تتمثل في توفير الاحتياجات الأساسية للأفراد مما يوفر لهم مستوى معيشة ملائم، أما استراتيجية مفهوم الأمن الإنساني تتمثل في الاصلاح المؤسسي، أي كيف يمكننا اصلاح المؤسسات القائمة أو حتى إنشاء مؤسسات جديدة كفيلة بالحفاظ على صون الكرامة البشرية لجميع الأفراد.

خامساَ: أسلوب التنفيذ: تعمد التنمية البشرية إلى تحقيق النمو وتوزيع أرباحه مناصفة بين الناس، أما الأمن الإنساني يعمد إلى التركيز على الظروف التي تهدد البقاء على قيد الحياة وتهدد كرامة البشر والعمل على التقليل منها.

فإن مفهوم الأمن الإنساني ومفهوم التنمية البشرية يكمل بعضهما الأخـــر، وذلـــك لأن مفهوم التنمية البشرية يعنى بتوسيع خيارات الناس، والأمن الإنساني يعنى بتمكين النـــاس مـــن ممارسة هذه الخيارات بسلامة وحرية، بالإضافة لذلك فإن إحراز أي تقدم في مجال من المجالين يعزز فرص إحراز تقدم في المجال الآخر، ولكن الفشل في أي مجال منهما يزيد من حدة الفشل في المجال الآخر[1].

4.9.2 مفهوم الأمن الإنساني وعلاقته بمفهوم التدخل الدولي الإنساني

يعد مصطلح التدخل الإنساني مركب من مصطلحين هما التدخل والإنساني، فالتـــدخل يعني "التدخل العسكري أي استعمال القوه، والإنساني يتعلق بالإنسان وخاصة المبادئ العالميـــة لحقوق الإنسان التي تم خرقها وانتهاكها، أي استعمال القوة لوضع حد لانتهاك حقوق الإنسان.[2]

فقد أثارت فكرة التدخل الدولي الإنساني إشكالية ربط كل من مفهوم الأمـــن الإنســـاني وعلاقته بالتدخل الدولي الإنساني، وتتمثل هذه الإشكالية في أن مفهوم التدخل الدولي الإنســـاني محكوم بالأساس باعتبارات إنسانية، إلا أن خبرة الممارسة الفعلية لمبدأ التدخل الدولي الإنساني في العلاقات الدولية في فترة ما بعد الحرب الباردة أثبتت أن التدخل الدولي الإنســـاني أصـــبح محكوماً باعتبارات سياسية واقتصادية واستراتيجية، إذ أصبحت بعض الدول تسعى إلى الهيمنة من خلال التدخل العسكري، الذي يعني أنه أصبح للمفهوم أهداف معلنة وأخرى غيـــر معلنـــة، فالهدف الظاهري أو المعلن هو التدخل لوقف الانتهاكات الشديدة لحقوق الأفراد السياسية وهو ما يصب في تحقيق الأمن الإنساني، أما الأهداف غير المعلنة تتمثل في التدخل لـــدوافع سياســـية وأمنية.[3]

---

[1] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. **تقرير التنمية البشرية لعام 1994:"أبعاد جديدة للأمن الإنساني**. مرجع سابق،.ص23.

[2] مهدي،محمد: **تحولات مفهوم الأمن الإنساني**. مرجع سابق.

[3] أبـــو عـــون، ناصـــر: التـــدخل الـــدولي الإنســـاني وإشـــكالياته. 12 يوليـــو 2007، الســـاعة 10:10. http://nasseroon.maktoobblog.com/405836/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AF%D8%AE%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D9%8A

وفي السياق ذاته، يمكن النظر إلى العلاقة بين المفهومين من خلال زاويتين، الأولى تتمثل بأنه يمكن النظر إلى مفهوم الأمن الإنساني بصفته جزء من منظومة المفاهيم الغربية ومن بينهما مفهوم التدخل الدولي الإنساني، والتي أصبحت تستخدم كأدوات للتفاوض والسيطرة على الدول النامية، ومن زاوية ثانية تتمثل في طرح التدخل الدولي كأحد أدوات تحقيق الأمن الإنساني في المناطق التي تعاني من أزمات وصراعات.[1]

فمن الملاحظ أن هناك اختلافاً بين التدخل الدولي الإنساني والأمن الإنساني، لأن التدخل الدولي يكون في حالة انتهاك فادح لحقوق البشرية بشكل تعسفي، أي أنه يأتي كحل أخير بعد حدوث الخطر، أما مفهوم الأمن الإنساني فإنه يعد مفهوماً أشمل فهو يحاول عدم الوصول إلى هذه المرحلة المتقدمة من خلال ضمان كل احتياجات البشر لتحقيق السلم العالمي، كما أن التدخل الدولي الإنساني قد يكون غطاء ووسيلة للتدخل في شؤون الدول.[2]

5.9.2 مفهوم الأمن الإنساني وعلاقته بمفهوم حفظ السلام

يقصد بعمليات حفظ السلام " أنها وسيلة لمساعدة البلدان التي يمزقها صراع، على خلق ظروف لتحقيق السلام المستدام، وكذلك وقف عمليات القتل والإبادة المحتلمة بحق المدنيين".[3]

إذ ينص ميثاق الأمم المتحدة على " أنه يتعهد جميع أعضائها في سبيل المساهمة في حفظ السلام والأمن الدوليين، وإنقاذ حياة المدنيين من القتل والإبادة، بأن يضعوا بتصرف مجلس الأمن ما يلزم من القوات المسلحة والتسهيلات الضرورية".[4]

ويضطلع مجلس الأمن الدولي بإنشاء بعثات حفظ السلام وتحديدها، وذلك من خلال تحديد ولايتها، أو وصف المهام المنوطة بها من أجل تشكيل بعثة جديدة لحفظ السلام أو تغيير

---

[1] جاد، عماد: **التدخل الدولي: بين الاعتبارات الإنسانية والأبعاد السياسية**. القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية. 2000م. ص17.

[2] مهدي،محمد: **تحولات مفهوم الأمن الإنساني**.10 يوليو 2011. مرجع سابق.

[3] كمال، منال: الأمن القومي العربي والأمن الدولي الإنساني. الجمعة فبراير 2011. الساعة 9:3، http://compunet4arab.techno-zone.net/t4585-topic

[4] المرجع السابق

ولاية بعثة جارية، ويجب أن يصوت تسعة من أعضاء مجلس الأمن الخمسة عشر لصالح هذا الأمر، إلا أن القرار يسقط في حال صوت أي من الأعضاء الدائمين ضده.[1] فقد اتسع نطاق عمليات حفظ السلام ليشمل إضافه لضمان وقف عمليات القتل والإبادة بحق المدنيين، تطبيق سيادة القانون، والإدارة المدنية، والتنمية الاقتصادية، وحقوق الإنسان بمفهومها الكلي.

وعند النظر إلى العلاقة بين مفهوم الأمن الإنساني وعمليات حفظ السلام، فإننا نجد أن هناك اختلافا فيما بينهما، فعمليات حفظ السلام تنظم من قبل جهة دولية مسؤولة عنها وهو مجلس الأمن، أما مفهوم الأمن الإنساني لا يوجد جهة دولية محددة تتبناه للرجوع إليها أو حتى للرقابة على أدائها، فهي تكون بالدرجة الأولى مسؤولية الدولة تجاه مواطنيها، بالإضافة إلى تعاون بين الدول والمنظمات الدولية الحكومية، والمنظمات الدولية غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني، كما أن عمليات حفظ السلام تتواجد فقط في حالات الانتهاك وعمليات القتل والإبادة أي بعد وقوع الحدث، أما مفهوم الأمن الإنساني يعمل على عدم الوصول إلى عمليات القتل والإبادة أو أي انتهاكات أخرى، أي تكون قبل وقوع الحدث.

كما أن عمليات حفظ السلام تنتهي بمجرد انتهائها من المهام المنوطه بها، أما الأمن الإنساني فإنه عمل مستمر في سبيل التقليل من الأخطار مستقبلاً.

6.9.2 الأمن الإنساني وعلاقته بالأمن العالمي

بعد ما فشل المفهوم التقليدي للأمن القومي في احتواء الأبعاد غير العسكرية، خاصة في الدول النامية، أثيرت قضيه الأمن العالمي، ودور الدول في تحقيقه لحماية بقائها الذاتي من تلك التهديدات الكونية، فأصبح بقاء الدول والمجتمعات في العالم مشتركاً، لاسيما في ظل ظهور قضايا بيئية واقتصادية وصحية، ومشكلات عالمية تهدد العالم وبقاء البشرية، ورفاهية وحياة سكانه، إذ لم تعد قاصرة على دول دون أخرى، بل أن العالم كله مستهدف من خلالها، الأمر

[1] كمال، منال: **الأمن القومي العربي والأمن الدولي الإنساني**، مرجع سابق.

الذي أدى إلى إثارة قضايا خاصة بالأمن داخل الدولة، وهل هو أمن الدولة أم أمن المجتمع أم البشر؟.[1]

وعند تحليل العلاقة بين الأمن الإنساني وعلاقته بالأمن العالمي خصوصاً أن المفهومين جزءاً من منظومة المفاهيم الغربية فإننا نجد أن كلا المفهومين يتفقان على عدم أولوية البعد السياسي والعسكري من أجل بقية الأبعاد، بل أن للأبعاد الأخرى أهمية وأصبحت هماَ مشتركاَ بين الدول وضرورة أن يكون هناك تعاوناً بين الدول لحل تلك المشكلات.

7.9.2 الأمن الإنساني وعلاقته بالأمن الجماعي

جاءت أولى إرهاصات فكره تحقيق الأمن للدول بشكل جماعي مع معاهدة (وستفاليا) التي عقدت في عام 1648م، إذ وضعت هذه المعاهدة القواعد والأسس لتحقيق الأمن لدول الأعضاء في المجتمع الدولي على أساس جماعي، ومن ثم اتخذت العلاقات الدولية بعدها توجهاً نحو التعاون والمشاركة بدلا من السيطرة والإخضاع، ومن أهم القواعد التي أرستها في هذا السياق[2]:

- اجتماع الدول للتشاور وحل مشاكلها على أساس المصلحة المشتركة.
- إقرار المساواة بين الدول.
- إرساء العلاقات بين الدول على أساس ثابت بإقامة سفارات دائمة لديها.
- اعتماد فكرة التوازن الدولي كأسس للحفاظ على السلم وردع المعتدي.
- إقرار فكرة السيادة للدولة في الداخل وتجاه الدول الخارجية.

---

[1] عدوي، محمد، مفهوم الأمن الإنساني وعلاقته بحقوق الإنسان، مرجع سابق. http://www.policemc.gov.bh/reports/2011/March/29-3-2011/634370196843147393.pdf

[2] نظير، مروه: **من الأمن الجماعي إلى الأمن الإنساني تحول اهتمام المجتمع الدولي من الدولة إلى الفرد.** الحوار المتجدد، العدد 338، 2010/9/28م، المحور السياسية والعلاقات الدولية

بعد ذلك تبلورت أفكار الأمن الجماعي من خلال صيغ عدة لتنظيم المجتمع الدولي وذلك مروراً بمعاهد "أوتراخت" عام 1713م وصولاً إلى معاهده "فينا" عام 1815م.

ومنذ بدايات القرن العشرين نشطت فكرة "الأمن الجماعي "، لاتصالها بالمنظمات ذات الرسالة الشاملة الكونية– عصبة الأمم، ثم منظمة الأمم المتحدة – كان الأمن الدولي هو مبدأهما الأساسي ولا يزال الشاغل الأهم.[1]

فالأمن الجماعي هو نظام أمني من بين أنظمة أخرى، كمثل مبدأ التوازن أو مبدأ الردع النووي، وهناك تعاريف متعددة للأمن الجماعي منها تعريف معجم العلوم السياسية والعلاقات الدولية للأمن الجماعي بأنه" يهدف إلى تحقيق الأمن بوسائل جماعية من خلال أجهزة تعمل على تحقيق هذا الهدف ". [2]

وهناك تعريف آخر للأمن الجماعي يقوم على" العمل من أجل المحافظة على السلم والأمن الدوليين، ويتكون من شقين: شق وقائي يتمثل في إجراءات وقائية تحول دون وقوع العدوان، وشق علاجي يتمثل في إجراءات لاحقة لوقوع العدوان مثل إيقافه وعقاب المعتدي"[3].

وهناك من يعرف الأمن الجماعي بأنه " المبدأ الذي يقضي في العلاقات الدولية بأن يعين كل واحد من نفسه حارساً على أخيه فهو ترجمة دولية للشعار (الفرد للكل والكل للفرد) وقوامه أن لجوء أية دولة إلى استخدام القوة العدوانية وغير القانونية ضد أية دولة أخرى يقاوم بالقوة الجماعية لجميع الدول الأخرى".[4]

وبالرغم من تعدد التعريفات التي تتناول هذا المفهوم واختلافها فيما بينها، فمن الممكن تحديد مجموعة من النقاط الأساسية والتي تشكل ملامح المفهوم، والعناصر اللازم توافرها في

---

[1] إشراف،تيري دي مونبريال وجان كلين /مساعدة سابين جانسن.ترجمه علي مقلد: **الموسوعة الإستراتيجية**. بيروت: مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع. ط1. 2011م. ص261.

[2] مصباح، عامر: **معجم العلوم السياسية والعلاقات الدولية**. ط1. القاهرة: دار الكتاب الحديث. 2010 م،.ص 24.

[3] زيد، محمد: " الأمن **الشامل والنظام العالمي الجديد دراسة آفاق الإستراتيجية الأمنية للدول العربية**". سلسة الدراسات الإستراتيجية والأمنية. الرياض: المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب. 1999م. ص28.

[4] المرجع السابق. ص25.

نظام الأمن الجماعي ليكون مثاليا، بحيث ينظر الفقهاء إلى هذه العناصر على أنها وحدة متكاملة، بحيث إذا غاب أي منها يفسد النظام ككل ويصبح عديم الفائدة، هذه العناصر هي: [1]

- تحريم استخدام القوة في العلاقات بين الدول: ويأتي هذا العنصر استناداً لقناعة الحد من استخدام القوة المسلحة أو العسكرية في العلاقات الدولية عبر تحريم ذلك الاستخدام، سوف يؤدي ذلك إلى التقليل من الحروب.

- الضمان الجماعي للأمن: إن تقدم كل الدول الأعضاء في هذا النظام المساعدة إلى الدولة أو الدول التي تتعرض للهجوم، لا يفترض أن تدعي أي دولة عضو في النظام الحياد في هذه الحالة كما أنه من غير المقبول أن تقوم أي دولة بدعم الدولة المعتدية سواء أكانت إحدى الدول للأعضاء في النظام أو من غير الأعضاء فيه.

استخدام القوة كرادع وكعقاب في الوقت ذاته، ويقصد بذلك أنه إذا ما تم تطبيق العنصرين السابقين فمن المفترض تحقيق الردع نظرياً على الأقل، بحيث لن تتجه أي دولة للمخاطرة بالاعتداء على إحدى دول الأعضاء في نظام الأمن الجماعي وإلا سيكون عليها مواجهة كل الدول الأعضاء في هذا النظام.

- تلقائية العمل الجماعي:ويقصد بذلك ضرورة أن تتسم بالضمانات الجماعية للأمن في إطار نظام الأمن الجماعي.

- أولوية عضوية نظام الأمن الجماعي على ما عداها من تحالفات يجب أن يكون نظام الأمن الجماعي فوق أي تحالفات أخرى خاصة بين أعضائه، فهو لا يعترف بوجود أصدقاء أو خصوم في إطار هذا النظام.

- التوافق على معنى الاعتداء أو العدوان: يفترض أن تقبل كل الدول الأعضاء في نظام الأمن الجماعي بتعريف موحد لمفهوم الاعتداء أو العدوان "بحيث يمكن بموجبه تحديد الأعمال العدائية فور حدوثها.

---

[1] نظير، مروه: **من الأمن الجماعي إلى الأمن الإنساني: تحول اهتمام المجتمع الدولي من الدولة إلى الفرد**. مرجع سابق.

- ديمومة النظام وعموميته: يجب أن يتسم النظام الجماعي بأن يكون دائما، ومجرداً، وعاماً، ومناسباً، وذلك حتى يمكنه التحول إلى مؤسسة لحماية الأمن الدولي ضد كل الأخطار المحتملة ضد كل الأعضاء فيه بمعنى أن نظام الأمن الجماعي لا يمكن أن يكون ذا طبيعة متغيره أو مترددة.

وبعد هذا، لابد من تحليل العلاقة بين الأمن الجماعي وبين الأمن الإنساني، فمفهوم الأمن الجماعي يختلف عن مفهوم الأمن الإنساني، إذ إن مفهوم الأمن الجماعي يعد نظاماً أمنياً محكوماً باعتبارات سياسية، أما مفهوم الأمن الإنساني محكوم باعتبارات إنسانية، كما أن مفهوم الأمن الجماعي لا يتعلق إلا بالأمن فيما بين الدول، أي أنه لا يهتم إلا بالسلام والأمن الدوليين، مما يعني أنه يتجاهل العديد من أشكال العنف، التي لايكون مفعولها الدولي مباشراً، ولو أمكن أن يخل بالاستقرار، أما مفهوم الأمن الإنساني فإنه يتعلق بأمن الأفراد وليس بأمن الدول، كما أنه يهتم بجميع مصادر التهديد الموجهة ضد الأفراد.

كما يركز مفهوم الأمن الجماعي على المظاهر العسكرية من الأمن، أي حماية الدول من الاعتداء المسلح مما يجعله يهمل المنشأ العميق للحروب، أما مفهوم الأمن الإنساني لا يركز على البعد العسكري ولا يولي الأهمية الكبرى له، بل إنه يولي اهتمامه للأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية والصحية والشخصية وكذلك الغذائية.

8.9.2 الأمن الإنساني وعلاقته بالأمن التعاوني

لم يقتصر الجدل حول طبيعة مفهوم الأمن في فترة ما بعد الحرب الباردة على توسيع مفهوم الأمن القومي وتعميقه، بل شهدت تلك الفترة جدلاً حول مفهوم الأمن الإقليمي، وذلك من حيث التركيز على مفهوم الأمن التعاوني بصفته بديلا لمفهوم الأمن الجماعي.

ويعرف (امتياف أشاريا) مفهوم الأمن التعاوني على أساس تميزه بعناصر ثلاثة هي: أولاً: قبول فكرة الشمولية فيما يتعلق بالمشاركين بما يعني مشاركة الدول المختلفة في الفكر، كذلك توسيع الأجندة الأمنية بحيث لم تعد مقصورة على مصادر التهديد التقليدية، ليشمل مصادر

التهديد غير التقليدية. ثانيا: الاعتماد على الحوار بين الأطراف المختلفة لحل النزاعات، وثالثاً: يتمثل في أن معظم قضايا الأمن لم تعد تتطلب تحركاً فردياً، ولكنها تتطلب اقتراباً تعاونياً بين الدول.[1]

أما بالنسبة لعلاقة الأمن الإنساني بالأمن التعاوني، فإنهما يلتقيان بالتوجه نحو مصادر التهديد غير التقليدية، وكذلك فكرة التعاون بين الدول لمواجهة التهديدات، والوقاية من حدوثها، في حين أنه مفهوم الأمن الإنساني يختلف عن مفهوم الأمن التعاوني من حيث اهتمام الأمن الإنساني بأمن الأفراد وليس أمن الدول فقط، وكذلك في تركيز الأمن التعاوني على النزاعات التي قد تحدث بين الدول، وآلية الوقاية من حدوثها، في حين أن الأمن الإنساني يتعدى ذلك إلى أمن المواطنين في تلك الدول، كما أنه لا يعتمد فقط على التعاون بين الدول، ليمتد للتعاون مع المنظمات الدولية، والمنظمات الدولية غير الحكومية، ومنظمات المجتمع المدني، إذ إن الأمن الإنساني أشمل من الأمن التعاوني.

[1] Acharya, Amitav, "**Human Security: East Versus West**", International Journal, Vol.56, No.3, Summer 2001, p.456. http://www.jstor.org/pss/40203577

الفصل الثالث

الخطط الإصلاحية والتنموية المقدمة من السلطة الفلسطينية والتحديات والمعيقات الداخلية والخارجية

الفصل الثالث

الخطط الإصلاحية والتنموية المقدمة من السلطة الفلسطينية والتحديات والمعيقات الداخلية والخارجية

يختلف وضع فلسطين عن البلدان الأخرى التي تعمل باتجاه تحقيق التنمية والأمن؛ وذلك لخضوعها تحت الاحتلال الإسرائيلي، وما يفرضه هذا الواقع من تحديات جمة تقف عائقاً في طريقها، ولهذا سيتم الحديث في هذا الفصل عن الخصوصية الفلسطينية، وعن الخطط الإصلاحية والتنموية المقدمة من السلطة الفلسطينية، وكذلك تحليل البيئة الداخلية من حيث نقاط القوة والضعف، وتحليل البيئة الخارجية من حيث المصالح والفرص، والتحديات الداخلية والخارجية.

1.3 الخصوصية الفلسطينية

مر المجتمع الفلسطيني بعدة مراحل وتطورات سياسية واجتماعية واقتصادية مختلفة، خضع فيها للاحتلال لعشرات السنين، مما أثر على تطوره الاجتماعي، حيث انسلخ المجتمع الفلسطيني عن المحيط الذي يعيش فيه، فتحول من مجتمع متماسك إلى مجموعة من اللاجئين، مما أدى إلى حالة من عدم الاستقرار والأمان.

وفي أعقاب أوسلو فرضت سلطات الاحتلال القيود على الشعب الفلسطيني، من خلال سياسيات الإغلاق والاستيطان، الذي نتج عنهما انتشار البطالة، واتساع الفجوة في مستويات المعيشة، وتدهور الوضع الاقتصادي. وبحسب اتفاقية أوسلو الثانية عام 1995م تم تصنيف المناطق الفلسطينية إلى ثلاث مناطق إدارية، هي المنطقة "أ" تكون فيها السيطرة والمسؤولية الكاملة للسلطة الوطنية الفلسطينية، فيما يخص الشؤون الإدارية والأمنية. ومنطقة "ب" تتولى السلطة الوطنية الفلسطينية المسؤولية فقط على الشؤون المدنية. والمنطقة "ج" تكون السيطرة والمسؤولية الكاملة فيها لإسرائيل، وذلك فيما يخص الشؤون الإدارية والأمنية، والتي تشمل 61% من المساحة الإجمالية للضفة الغربية.

وبموجب تتولى السلطة الوطنية الفلسطينية المسؤولية عن إدارة منطقتين منفصلتين وتخضعان لنظام قاسٍ من الاحتلال والإغلاق العسكري، مما يفرض واقعاً يقوض معه قدرة السلطة الوطنية الفلسطينية على توفير الخدمات الأساسية لمواطنيها، وكذلك القدرة على اتخاذ القرارات الاقتصادية والسياسية بحسب محدودية امتلاكها للقرار، والقيود المفروضة عليها سواء تلك الناتجة عن نصوص الاتفاقيات السياسية والاقتصادية المعقودة مع الجانب الإسرائيلي، أو بسبب الحصار والإغلاقات والاعتداءات العسكرية، وإقامة المستوطنات وبقاء الفصل الجغرافي والاجتماعي والاقتصادي بين الضفة والقطاع.[1]

وفي الفترة الواقعة ما بين عامي 2006-2007 حصل تضخم في الحالة السياسية الفلسطينية، أدى إلى انشطار الضفة والقطاع، مما سبب حدوث شق سياسي وانقسامات اجتماعية ما بين الضفة وغزه، ومن نتائج هذا الانشطار كانت ولادة حكومة سلام فياض، التي اهتمت بالأمن والاقتصاد، فقد واجهت هذه الحكومه ردود فعل مختلفه فهناك من أيدها وهناك من عارضها، وهذا أمر طبيعي لأنها حكومة تعمل في ظروف خاصة، ولم تعرض على المجلس التشريعي.

فإن ما تحمله الخصوصية الفلسطينية من احتلال، وانقسام، وعدم تملك لسيادة، والحرية، وكامل القرار، أعطى ذلك أهمية للتعاطي مع مفهوم الأمن الإنساني، وذلك من خلال إبراز مقدرة الفلسطيني على التعاطي مع الأمن الإنساني في ظل وجود احتلال، ومدى مقدرته أيضا على تحقيق التنمية والحكم الرشيد والدمقرطة، وأخيراً مقدرة الخطط الإصلاحية الفلسطينية على التصدي للمعيقات والتحديات التي تهدد الأمن الشخصي أو الفردي (الحريات الفردية)، والأمن السياسي (الشرعية، والوحدة الوطنية)، والأمن الاقتصادي (البطالة، والفقر)، والأمن الغذائي(المساواة والعدالة في توزيع الموارد)، والأمن الصحي(توافر الخدمات الصحية وجودتها) ، والأمن البيئي (حماية الموارد الطبيعية).

---

[1] الصوراني، غازي: **المشهد الفلسطيني الراهن (السياسي- الاقتصادي- المجتمعي- في إطار الوضعين العربي والدولي)**. تقديم: عبد العال، الباقوري، وعبد القادر، ياسين. الطبعة 2. فلسطين: مطبعة الأخوة. مايو 2011م.. ص290.

2.3 التخطيط في الأراضي الفلسطينية

عند إعداد أي برنامج تنموي لأي بلد فقير، فإنه يهدف إلى إحداث تغيير هيكلي في البنية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والإدارية والمؤساساتية، لتحقيق توزيع عادل للموارد، وتكافؤ في فرص التعليم، والرعاية الصحية، والعمل المناسب لكل مواطن.

فإن عملية تحديد ورسم خطوط عريضة لصياغة رؤية تنموية فلسطينية، تعزز القدرة الذاتية، وتنطلق من واقع الاقتصاد الفلسطيني، ليس بالأمر السهل، فخلال سنوات المرحلة الانتقالية (1994م – 2000م) لم تَقدُم السلطة الوطنية الفلسطينية على تبني برنامج تنموي شامل وذلك لعدة أسباب منها:[1]

1. قيام قيادة منظمة التحرير الفلسطينية طوال تاريخها الطويل ، على ممارسة السياسة على أنها ردود أفعال وارتجال واتخاذ مواقف آنية يكون هدفها الاحتفاظ بالمواقع التي حصلت عليها أكثر من تطوير الوضع السياسي، أواعتماد أسلوب التخطيط بعيد المدى.

2. عدم وجود أهداف محددة لعملية التنمية عند القيادة الفلسطينية، وذلك عائد بالدرجة الأولى للتناقض الذي عاشته السلطة منذ قيامها بالنسبة لعلاقتها مع إسرائيل، فوجدت السلطة الوطنية نفسها ومنذ البداية، ملتزمة مع إسرائيل والدول المانحة ببذل جهود التعاون والتنسيق، فلم يكن بإمكان السلطة الوطنية صياغة برنامج تنموي يعتمد على علاقات التعاون والتنسيق مع إسرائيل، متجاهلة ما تقوم به إسرائيل من ممارسات معادية على أرض الواقع، كما أنها لم تكن مؤهلة لصياغة برنامج تنموي يعتمد على علاقات صراع مع إسرائيل؛ لأن ذلك يفقدها الدعم الدولي الداعم لعملية التسوية السياسية، ويعرضها لفقدان الدعم المالي من الدول المانحة والتي كانت بأمس الحاجة إليه.

---

[1] الصوراني، غازي: **المشهد الفلسطيني الراهن (السياسي– الاقتصادي– المجتمعي– في إطار الوضعين العربي والدولي)**. مرجع سابق. ص5.

3. كما وجدت السلطة الوطنية نفسها ملتزمة أمام شعبها بمناهضة الممارسات الإسرائيلية الاحتلالية المناقضة لروح عملية التسوية والاتفاقيات المعقودة بين الطرفين، والمناقضة لحقوق الإنسان.

وعلى الرغم من عدم تبني السلطة الوطنية برنامجاً تنموياً شاملاً، إلا أن هناك العديد من البرامج التنموية التي صاغتها مؤسسات فلسطينية أو دولية، تقود عملية إعادة الإعمار والتنمية الفلسطينية، والتي بنيت على أساس فرضيات لم يكتب لها أن تتحقق، حيث قام البنك الدولي في مطلع 1993م بإرسال بعثة إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة لدراسة الوضع الاقتصادي، وإجراء تقرير لتكاليف إعادة الإعمار، وفي أيلول عام 1993م، صدرت عن البنك الدولي دراسة "تنمية المناطق المحتلة، الاستثمار في السلام"، التي احتوت على خمسة مجلدات الزارعة، الموارد البشرية، البنى التحتية، الاقتصاد الكلي، وتنمية القطاع الخاص)، ولقد كانت الدراسة شاملة، غطت كافة مجالات النشاط الاقتصادي في الضفة الغربية والقطاع، وقدمت اقتراحات محددة لإعادة تأهيل البنى التحتية، وإعادة النظر في كل القوانين والسياسات التي كانت سارية أثناء الاحتلال.[1]

كما يعد "البرنامج العام لإنماء الاقتصاد الوطني للسنوات (1994م – 2000م)" من أوائل البرامج التنموية الصادر عن دائرة الشؤون الاقتصادية والتخطيط ومنظمة التحرير الفلسطينية بالاستعانة بحوالي 300 خبير في كل مجالات النشاط الاقتصادي المختلفة ومرافق البنى التحتية، فقد كان الهم الرئيسي عند تصميم البرنامج الإنمائي الفلسطيني إزالة العراقيل وتصحيح التشوهات التي اعترضت مسار السعي للانطلاق بعملية إنماء ذي مضمون حقيقي وقابل للاستمرار خلال الاحتلال[2]، كما قام البرنامج على أساس استراتجيات أعطت الأولوية لتصحيح التشوهات الناجمة عن الاحتلال، وخلق فرص عمل، وتطوير البنية التحتية، وتشجيع قطاع التصدير، والإسكان.[3]

---

[1] **Developing The Occupied Territories: An Investment In Peace**. Volume 1. Overview. Washington: The World Bank. Sep 1993. P.2.

[2] البرنامج العام لإنماء الاقتصاد الوطني الفلسطيني للسنوات 1994–2000. المجلد الأول. تونس. تموز 1993. ص14

[3] المرجع السابق. ص37.

وفي عام 1998 أصدرت وزارة التخطيط والتعاون الدولي الفلسطيني خطة التنمية الفلسطينية 1998–2000، التي تشكل إطاراً عاماً يحدد الاستراتيجية التنموية العامة، وكذلك رؤية التنمية الاقتصادية الفلسطينية في السنوات الثلاث القادمة، إذ تهدف هذه الخطة إلى تطوير المؤسسات والسياسات المالية، والتشغيل والتنمية الاقتصادية، وإنعاش وتنمية الريف، وتنمية الموارد البشرية، وتحسين الأوضاع الاجتماعية، وذلك عبر العديد من الاستراتيجيات.[1]

كما أصدرت وزارة التخطيط والتعاون الدولي خطة التنمية الفلسطينية (1999– 2003) بإشراف لجنة استثمارية ضمت وزارة الصناعة، والأشغال العامة، والحكم المحلي، ومدير عام المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية وإعادة الإعمار (بكدار)، ولقد اشتملت الخطة على البرامج والمشاريع المقترح القيام بها في فترة السنوات الخمس، ولقد بنيت الخطة على أساس ثلاث أولويات؛ الأولى: توليد وخلق فرص عمل جديدة تساعد في تقليص الفجوة بين العرض والطلب في سوق العمل، وتخفف من حدة البطالة. والثانية: الاهتمام بالقطاع الزراعي كوسيلة لتقليص الفجوة بين مستوى المعيشة في المدينة والريف. والثالثة: الاهتمام بالبناء المؤسساتي لخلق بيئة مساندة لنمو القطاع الخاص وتشجيع الاستثمار المحلي، وتقديم الحوافز للاستثمارات الأجنبية الوافدة، ولتحقيق تلك الأولويات فقد بلغت الموارد المالية المحلية والخارجية لتمويل خطة التنمية الفلسطينية خلال الخمس سنوات 4680 مليون دولار. [2]

فإن جميع هذه البرامج كانت وثائق مهمة وذات فائدة كبيرة من حيث المعلومات التي تقدمها، والسياسات التي تقترحها، ولكنها لا تشكل رؤية محددة وذلك بسبب الفرضيات التي بنيت عليها، فمثلاً البرنامج العام للإنماء الوطني الفلسطيني (1993 – 2000) بني على أساس فرضية زوال الاحتلال الذي نشأ عام 1967 دفعة واحدة، وسيطرة الشعب الفلسطيني على كل موارده الطبيعية من أرض ومياه وزوال المستعمرات الاستيطانية اليهودية، وكذلك الحرية

---

[1] وزارة التخطيط والتعاون الدولي. **خطة التنمية الفلسطينية 1998–2000**. البرنامج الاستثماري العام–مسودة للمناقشة مقدمة إلى المجلس التشريعي. فلسطين. 1998. ص42–ص46.

[2] وزارة التخطيط والتعاون الدولي. **خطة التنمية الفلسطينية 1999–2003**. فلسطين. يونيو 1999. ص39.

الكاملة في اختيار السياسات الاقتصادية المناسبة، وهي نظرية تتعارض مع اتفاقات الحكم الذاتي الانتقالي.

أما برنامج الاستثمار في السلام "الصادر عن البنك الدولي عام 1993" افترض إمكانية علاقات تعاون وتنسيق بين الاقتصاد الفلسطيني والاقتصاد الإسرائيلي لمجرد دخول الطرفين في عملية التسوية السياسية، وأكثر من ذلك، فإنها عند بحثها في ديناميكية العلاقة بين اقتصاد صغير وفقير مجاور لاقتصاد كبير وغني، فإنها ركزت فقط على الفوائد التي يجنيها الاقتصاد الصغير من تلك العلاقة، ولم تولِ اهتماماً للخسائر التي قد تلحق به ما لم يتم وضع سياسات محددة لتلافيها.

فكانت الفترة من 1994 – 2000 تمثل غياب رؤية سياسية وتنموية فلسطينية، مدركة لطبيعة المرحلة الانتقالية ومحدداتها، وغياب أهداف واضحة ومحددة لإعادة هيكلية الاقتصاد الفلسطيني، والافتقار إلى خطة لإصلاح التشوهات الموروثة من الاحتلال، وإرساء دعائم التنمية الشاملة، وغياب برامج تنفيذية مرتبطة بجداول زمنية للاقتراب من الأهداف بشكل تدريجي.

ولكن بعد انتفاضة الأقصى، وما كرسته من مستجدات، برزت الحاجة لصياغة رؤية تنموية جديدة تشكل مرجعية البرنامج الوطني الشامل للمقاومة والتنمية، فشرعت السلطة الوطنية الفلسطينية إلى وضع خطط من أجل التنمية الفلسطينية متوسطة المدى، متمثلة في خطة التنمية الفلسطينية متوسطة المدى 2005 – 2007، وكذلك خطة التنمية الفلسطينية متوسطة المدى 2006 – 2008، وخطة التنمية والإصلاح الفلسطينية 2008 – 2010، وبرنامج الحكومة الثالثة عشرة "إنهاء الاحتلال وإقامة الدولة الفلسطينية"، وكذلك الخطة الوطنية للتنمية 2011 – 2013 "إقامة الدولة وبناء المستقبل".

و سيتم تسليط الضوء على التخطيط الاقتصادي حسب مستويات عملية التخطيط المتمثلة في (الرؤية– الأهداف– الغايات– الاستراتيجيات)، وحسب ما عمد إليه المخططون في خطة التنمية والإصلاح الفلسطينية 2008 – 2010.

الرؤية: تتمثل الرؤية التنموية في إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة، وإقامة دولة فلسطينية مستقلة وذات سيادة ضمن حدود 1967، وأن تكون القدس عاصمتها.

فقد عبرت السلطة الوطنية عن رؤيتها التنموية في خطة التنمية والإصلاح الفلسطينية 2008 – 2010 "فلسطين دولة عربية مستقلة ذات سيادة على الضفة الغربية وقطاع غزة على حدود المنطقة التي احتلتها إسرائيل في حزيران عام 1967، وعاصمتها القدس الشريف، وهي دولة ديمقراطية مستقرة وتحترم حقوق الإنسان وتضمن لمواطنيها كافة حقوق وواجبات متساوية، ويعيش سكانها في بيئة آمنة في ظل سيادة القانون، وتعمل على ضمان المساواة بين الرجل والمرأة، وتثمن عالياً ثروتها الاجتماعية، وتماسك مجتمعها وتضامنه، وتتميز بالثقافة العربية الفلسطينية والقيم الإنسانية والتسامح الديني".[1]

الأهداف: تتطلع السلطة الفلسطينية إلى تحقيق عدة أهداف سياسية وطنية جنبا إلى جنب مع أهداف ثانوية مساندة لها، حيث تحدد أجندة السياسات الوطنية الفلسطينية، التي تمثل الإطار السياسي التوجيهي لخطة الإصلاح والتنمية، هذه الأهداف الرئيسية والقانونية هي:

1. تعزيز الصمود، وبناء دولة فلسطينية مستقلة ديمقراطية عاصمتها القدس الشريف، وتحقيق بناء مؤسساتها على أسس الثقافية والمهنية في ظل سيادة حكم القانون.
2. بناء اقتصاد عصري يشكل رأس المال البشري ثروته الرئيسية والقطاع الخاص محرك نموه. اقتصاد يقوم على المعرفة ويوفر مناخاً استثمارياً مناسباً لتشجيع القطاع الخاص، وجذب الاستثمار من الخارج[2]، وتوفير الحماية والرعاية الاجتماعية لكافة المواطنين لاسيما الفئات المهمشة والضعيفة، والقضاء على الفقر والبطالة، وضمان الحماية وتطوير المصادر والموارد الطبيعية بما فيها الأرض والمياه والبيئة ومصادر الطاقة.[3]

---

[1] وزارة التخطيط الفلسطينية. **خطة التنمية والإصلاح الفلسطينية 2008م – 2010م**. فلسطين. ص 22.

[2] المرجع السابق. ص8.

[3] المرجع السابق. ص 7.

الغايات: حددت السلطة الفلسطينية غاياتها الوطنية في أربعة غايات وينبثق عن كل غاية هدفان ليصل عدد الأهداف إلى ثمانية، وهذه الغايات هي: تحقيق السلام والأمن، إيجاد نظام من الحكم الرشيد، وتعزيز التقدم والازدهار الوطني، وتحسين جودة الحياة.

الاستراتيجيات: بعد تعريف الأهداف والغايات تم تطوير ثلاث سيناريوهات، متمثلة بالسيناريو الأساسي المعتمد للإطار العام للاقتصاد الكلي والمالي، الذي يفترض حدوث تحسن طفيف على الظروف السياسية والأمنية، مما يؤدي إلى التخفيف التدريجي من القيود على الحركة والبضائع، وازدياد تدريجي في حجم النشاط التجاري، وتصاعد الثقة في القطاع الخاص، والسيناريو الثاني يفترض حدوث المزيد من التقدم السياسي وتحسن البيئة الأمنية وزوال الاحتلال، والسيناريو الثالث يفترض بقاء الاحتلال الإسرائيلي.[1]

3.3 الخطط الإصلاحية والتنموية المقدمة من السلطة الوطنية الفلسطينية

شرعت السلطة الوطنية منذ 2005 إلى صياغة خطط تنموية متوسطة المدى متمثلة في خطة التنمية الفلسطينية متوسطة المدى (2005 – 2007)، وخطة التنمية الفلسطينية متوسطة المدى (2006– 2008) –والتي سيتم الحديث عنهما بإيجاز–، وكذلك خطة الإصلاح والتنمية الفلسطينية (2008ـ 2010)، وهي الخطة الرئيسية التي سيتم اعتمادها في هذه الدراسة لدراستها وتحليلها من حيث المدة الزمنية، الإطار المالي (الميزانية)، وهيكلية العمل، والقطاعات التي تمت معالجتها وإصلاحها، بالإضافة لذلك تم صياغة برنامج الحكومة الثالثة عشرة "إنهاء الاحتلال وإقامة الدولة"، وكذلك خطة التنمية الوطنية 2011–2013 " إقامة الدولة وبناء المستقبل".

1.3.3 خطة التنمية الفلسطينية متوسطة المدى 2005 ـ 2007

لقد وضعت السلطة الوطنية الفلسطينية برنامجاً لمدة ثلاث سنوات 2005 ـــ 2007، من أجل التنمية الفلسطينية متوسطة الأجل، والذي تولت وزارة التخطيط ووزارة المالية

[1] وزارة التخطيط الفلسطينية. **خطة التنمية والإصلاح الفلسطينية 2008م – 2010م**، مرجع سابق. ص 71.

إعدادها، وقام مجلس الوزراء بمراجعتها، وإقرار جميع الوثائق الرئيسية المنبثقة عنها خلال مرحلة إعدادها. وقسمت هيكلية العمل فيها على أساس القطاعات، من أجل تسهيل عملية تحديد الأولويات وانسجام السياسات والخطط وتوزيع الموارد المالية وتشجيع الانضباط المالي في كل من قطاعات الاقتصاد، والحكم، والبنية التحتية، والقطاعات الاجتماعية، وفي السعي لتحقيق الأهداف الكبرى المتمثلة في ــ الحد من الفقر، وبناء قدرات الدولة والمؤسسات ــ، حددت الخطة أربعة برامج وطنية لفترة 2005 ــ 2007، وهي ضمان الحماية الاجتماعية، والاستثمار في الحكم الرشيد، والاستثمار في رأس المال الاجتماعي والبشري والمادي، وخلق البيئة المناسبة لنمو القطاع الخاص.

ولتحقيق أهداف الخطة تم تصميم سيناريوهين[1]؛ الأول: سيناريو تأخر التقدم: الذي يفترض انخفاضاً طفيفاً في عدد العمال الفلسطينيين العاملين في إسرائيل خلال فترة الخطة، مع تخفيض للقيود المفروضة على الحركة بين الضفة الغربية وقطاع غزة.

والثاني: سيناريو احراز تقدم سريع: والذي يفترض اتجاهاً تصاعدياً في عدد العمال الفلسطينيين العاملين في إسرائيل خلال فترة الخطة، وكذلك تخفيف القيود المفروضة على التنقل داخل وبين المناطق الفلسطينية، وتلعب هذه الخطة دوراً رئيساً في تحديد الأولويات لدعم الميزانية وتحقيق التوازن، وبالتالي المساعدة في حالات الطوارئ والرعاية الاجتماعية مع خطط التنمية على مستوى 3 سنوات، وسيكون الدليل الرئيسي للمساعدات للجهات المانحة.

2.3.3 خطة التنمية الفلسطينية متوسطة المدى 2006 ــ 2008

جاءت خطة التنمية متوسطة المدى 2006 ــ 2008 بالاستناد على خطة التنمية التي تم أنجزت خلال 2005 ــ 2007، إذ تشمل خطة التنمية الفلسطينية متوسطة المدى للأعوام 2006 ــ 2008 على إضافات نوعية في مجال تعزيز الترابط المنطقي ما بين مكوناتها المختلفة، وتتمثل هذه الإضافات في[2]:

---

[1] وزارة التخطيط الفلسطينية. **خطة التنمية متوسطة المدى 2005-2007**. فلسطين. 8 ديسمبر 2004.

[2] وزارة التخطيط الفلسطينية **خطة التنمية متوسطة المدى 2006-2008**. فلسطين. ص 2.

أولاً: ربط الخطة متوسطة المدى برؤية تنموية بعيدة المدى.

ثانياً: وجود إطار عام يهدف إلى ربط وتكامل التخطيط التنموي متوسط المدى بالموازنة العامة، حيث تم إعداد هذا الإطار بالتشاور مع مختلف شركاء التنمية، وبالتركيز على وزارات الصحة والتعليم العالي والزراعة كإختبار أولي لتستكمل العملية مع باقي الوزارات لاحقاً.

ثالثاً: تفعيل نظام المراقبة والمتابعة والتقييم، ويشتمل هذا الإطار على نموذج لمراقبة وتنفيذ الخطة على المستويين الوطني والقطاعي، ويشتمل أيضاً على الهيكلية اللازمة لذلك.

وتستند خطة التنمية متوسطة المدى إلى سيناريوهين؛ الأول: إستمرار الوضع الراهن، ويفترض استمرار الواقع السياسي والتنموي على حاله، مع تحسن محدود يمنع تدهور هذا الواقع، ويرتبط هذا التحسن المحدود بالأساس بحجم العمالة الفلسطينية في سوق العمل الإسرائيلي، وحجم المساعدات الدولية.

والثاني: سيناريو الحل الدائم، والذي يفترض قيام دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة وعاصمتها القدس، وزيادة التزام الجهات المانحة بصرف المساعدات المالية، ان الفرق ما بين السيناريو الاول والثاني، هو التغيير في البيئة السياسية والتنموية، حيث يتوفر في حالة السيناريو الثاني سيطرة على الارض والموارد، ويتحقق التواصل الجغرافي بين المناطق الفلسطينية بما فيها القدس، وما يتيح المجال أمام استثمارات جديدة، كما تكون الدول المانحة راغبة في تقديم مزيد من الدعم التنموي.

كما عملت هذه الخطة على وضع استراتيجيات اجتماعية متكاملة مع استراتيجيات اقتصادية تستهدف في دعم الفقراء والعاطلين عن العمل –وهما التحديان الرئيسيان ـــــ وتمكينهم تنموياً، حيث تبدأ هذه الاستراتيجيات بالفئات الأكثر فقراً وتنتهي بتلك المهددة بالانكشاف، فتنطلق الاستراتيجيات الوطنية من فلسفة تنموية تستند إلى ضرورة تكامل القطاعات الاجتماعية مع القطاعات الاقتصادية، وتضافر جهود كافة شركاء التنمية المحليين والدوليين لإحداث تنمية شاملة مستدامة محورها الرئيسي التنمية البشرية، على أن يتم ذلك في إطار بلورة

رؤية جديدة تقوم على ربط الإغاثة بالتنمية، وتتم هذه الاستراتيجية عبر شبكة برامج وطنية لخطة التنمية المتوسطة المدى والتي تشمل[1]: 1ــ دعم القطاعات الانتاجية من خلال إعادة تأهيل المنشآت المتضررة، ودعم وتحديث القطاعات الانتاجية، والوصول إلى التكنولوجيا والمعرفة، ودعم برامج إعادة جدولة الديون، وتوفير التمويل. 2ــ الحماية والتنمية الاجتماعية، من خلال تمكين قطاع الحماية الاجتماعية، واستهداف الفقراء والفئات المهمشة انطلاقا من مبدأ الأمن الاجتماعي لجميع المواطنين، وتنفيذ شبكة أمان اجتماعي بتمويل سنوي يبلغ 240 مليون دولار سنويا ليستفيد 1.5 مليون فلسطيني. 3ــ الحكم السليم، 4ــ تنمية البنى التحتية من خلال إعادة تفعيل الأصول الاقتصادية التي تضررت، وتسريع تطوير الخدمات ذات الأهداف التجارية والمجدية اقتصاديا، وتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في أنشطة اقتصادية جديدة تعزز البنية التحتية. 5ــ المساعدات الإغاثية وإعادة التأهيل، من خلال توفير الدعم الإغاثي والمساعدات الإنسانية، والاستمرار في تنفيذ برنامج التشغيل الطارئ وتطويرها، وتيسير وصول المناطق المعزولة للخدمات. 6 ــ التنمية وحماية الموروث الثقافي من خلال تعزيز المراكز الشبابية والنسوية والعدالة في توزيعها الجغرافي، ورفع المستوي التأهيلي لكادر العاملين، وإعداد قاعدة معلومات شاملة بالموارد الثقافية.

3.3.3 تقييم الخطط متوسطة المدى

تعد الإشكاليات أمام خطة التنمية متوسطة المدى 2005 ــ 2007 هي غياب التخطيط متوسط المدى القائم على أساس الأولويات، وعدم القدرة على التنبؤ بحجم المساعدات المقدمة، وضعف التكامل بين الموازنات التنموية والموازنات التشغيلية، كما أن السيناريوهين تم تصميمها على أساس حجم العمالة الفلسطينية في السوق الإسرائيلية، ولكن الواقع السياسي الذي ساد خلال فترة الخطة أدى إلى الإخفاق في سقف التوقعات للعمالة الفلسطينية بإسرائيل، بسبب زيادة الضغوطات الإسرائيلية من الحصار والإغلاق، ومنع العديد من العمال للوصول للعمل في الأسواق الإسرائيلية.

[1] وزارة التخطيط الفلسطينية. **خطة التنمية متوسطة المدى 2006 ــ 2008**. مرجع سابق. ص 25.

فكانت الخسائر الاقتصادية والبشرية جسيمة فزادت أعداد الفقراء وكذلك العاطلين عن العمل، وهما التحديان الرئيسيان التي وضعت الخطة من أجل معالجتها، أما بالنسبة لتحدي بناء مؤسسات الدولة، فقد أدى قطع المساعدات الدولية 2006 ــ 2007، واستيلاء حركة حماس على القطاع وإغلاقه بشكل كامل تقريباً، ومنع إسرائيل دخول أي واردات إليه باستثناء المساعدات الإنسانية، وانعدام الأمن السياسي الذي ساد خلال فترة الخطة، إلى الحد من القدرة على بناء المؤسسات والسياسات الحكومية المستدامة والفاعلة.

أما في خطة التنمية متوسطة المدى 2006 ــ 2008، تم تحقيق انجازات متمثلة في ربط خطة التنمية برؤية بعيدة المدى، وبتوسيع دائرة المشاورات لإعداد الخطة، وتشكيل نظام المراقبة والمتابعة والتقييم. وكما يلاحظ من خطة التنمية متوسطة المدى 2006 ــ 2008 بأن الاحتلال الإسرائيلي هو العائق الأكبر أمام جميع القطاعات والبرامج الوطنية الست التي تم تصميمها، وكذلك كان هو العائق الرئيسي أمام السيناريوهات المصممة سواء استمرار الوضع الراهن مع تحسن طفيف للعمالة الفلسطينية في السوق الإسرائيلية، أو بإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، والذي قوَّض معه من احتمالية السيناريوهين بسبب الاستمرار في سياسة الحصار والاستيطان وبناء الجدار، والذي حال دون إحداث تنمية تعمل على استيعاب العمالة الفلسطينية، أو حتى من وصول العمال لسوق العمل الإسرائيلية، كما أدت عمليات الهدم والطرد والاستيطان، لتحويل المساعدات من مساعدات إنمائية إلى مساعدات إغاثية تستدعي إعادة الإعمار وإعادة تأهيل البنى التحتية، أي توجيهها في مجال الإغاثة فقط.

وفي ظل هذا الواقع والتحديات المفروضة في فترة الخطة جعلت السيناريو الثاني صعب التحقيق والتنفيذ على أرض الواقع.

4.3.3 خطة الإصلاح والتنمية الفلسطينية 2008 ــ 2010

تبنت السلطة الوطنية الفلسطينية في العام 2008 خطة الإصلاح والتنمية الفلسطينية للأعوام الثلاث اللاحقة، والتي تهدف إلى تطوير رؤية تنموية لبناء الاقتصاد الوطني ومؤسسات الدولة الفلسطينية.

إذ تبقى هذه الخطة هي الخطة الرئيسة في عمل الحكومة، بالإضافة إلى خطة موعد مع الحرية لعام 2010، التي تنظم برنامج أولويات الحكومة في ذاك العام بناء على الهدف الاستراتيجي للحكومة الموضوع في خطتها ذات المدى البعيد.

وتتسم هذه الخطة بقدر كبير من الشمولية؛ لأنها توفر المعلومات الضرورية حول عمليات التخطيط وتوزيع الموارد المالية على جميع وزارات السلطة الفلسطينية الى جانب أكبر المؤسسات العامة فيها، بالإضافة لذلك تستند هذه الخطة لإطار شامل للأولويات السياسات الوطنية وتغطي جميع النفقات السلطة الوطنية الفلسطينية من كلا المصادر المحلية والخارجية، كما توفر تحليلاً لكافة أنواع الإنفاق بما فيها النفقات الجارية، ونفقات رأس المال، والإنفاق على عمليات التنمية.[1]

حيث تم إعداد الإطار المالي متوسط الأمد الخاص بالسلطة الوطنية الفلسطينية باستخدام نموذج الاقتصاد الكلي للتنبؤ بإيرادات الحكومة ونفقاتها خلال الفترة الواقعة بين عامي 2008 ــ 2010، وتستخدم هذه التنبؤات كأساس لتوزيع الموارد المالية على البرامج التي تتضمنها خطة الاصلاح والتنمية الفلسطينية، بالإضافة إلى تحديد سقوف القطاعات والمؤسسات التي تشملها القطاعات، كما تم إعداد ثلاثة سيناريوهات للإطار المالي متوسط الأمد، التي تُبنى على أساس التغييرات في العوامل الخارجية فقط، ففي السيناريو الأساسي الذي يفترض حدوث تحسن طفيف على الواقع الأمني والسياسي بحيث يتيح تخفيف القيود بصورة تدريجية إلى أن يسير الاقتصاد الفلسطيني باتجاهه الطبيعي، فمن المتوقع أن يصل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إلى 4.4 مليار دولار خلال عام 2010، أما بموجب السيناريو المتفائل الذي يفترض أنه يمكن للتقدم السياسي أن يعمل على الإسراع في رفع القيود المفروضة على حركة الأفراد والبضائع، وحدوث انتعاش في المؤشرات الاقتصادية، فمن المتوقع أن يبلغ الناتج المحلي الاجمالي 4.7 مليار دولار، وبموجب السيناريو المتشائم وهو الذي يفترض عدم حدوث أي تغيير على حرية الحركة والتنقل، من المتوقع أن ينخفض الناتج إلى 3.6 مليار دولار إذ تشير التنبؤات إلى نطاق

[1] وزارة التخطيط الفلسطينية. **خطة التنمية الفلسطينية 2008-2010**. مرجع سابق ص 3.

من معدلات النمو المحتملة من 4 ـــ 11 % على مدى السنوات الثلاث في تلك السيناريوهات المتباينة.[1]

كما تم تقسيم هيكلية العمل في هذه الخطة على أساس القطاعات وذلك من أجل تسهيل عملية تحديد الأولويات، وضمان انسجام السياسات والخطط، وتوزيع الموارد المالية إلى جانب تشجيع التنظيم المالي، وتنسيق هذه الهيكلية مع هيكلية الفريق الذي أنشئ خلال شهر كانون الأول عام 2005 المختص بتشغيل استراتيجية تتسق مع المساعدات، وذلك في قطاعات الاقتصاد، والحكم، وتنمية البنية التحتية، والتنمية الاجتماعية، إذ تم تصميم ست قطاعات فرعية في قطاع الحكم، وتخصيص 453 مليون دولار لدعم الموازنة التطويرية، لتحتل بذلك المرتبة الثالثة من حيث الموازنة التطويرية الكلية، إذ أعطت الأولوية لقطاع الأمن بنسبة 51%[2].

وفي قطاع التنمية الاجتماعية تم تصميم خمسة قطاعات فرعية، وتخصيص 612 مليون دولار لتنفيذ البرامج و المشاريع المخصصة للقطاع الاجتماعي، ليستحوذ على أعلى نسبة في الموازنة التطويرية والتي بلغت 32%، كما أعطت الحكومة الأولية ضمن القطاع الاجتماعي لقطاع التعليم بنسبة 59%، وقطاع الصحة بنسبة 25.3%[3].

وفي قطاع التنمية الاقتصادية تم تصميم خمسة قطاعات فاعلة، وتخصيص 305 مليون دولار من الموازنة التطورية، إذ استحوذ قطاع التنمية الاقتصادية على 16% من الموازنة التطويرية الكلية[4]، وهي النسبة الأقل بين القطاعات الحكومية الأخري.

وفي قطاع البنية التحتية تم تصميم خمسة قطاعات فرعية، وتخصيص 525 مليون دولار، أي ما يبلغ نسبته 28% من الموازنة التطويرية الكلية للخطة[5]، حيث استحوذ قطاع المياه والمياه العادمة، وقطاع المواصلات على النصيب الأكبر من حيث الصرف المالي.

---

[1] وزارة التخطيط الفلسطينية. **خطة التنمية الفلسطينية 2008-2010**.مرجع سابق. ص 36.

[2] وزارة التخطيط الفلسطينية. **تقرير المتابعة والتقييم لخطة الإصلاح والتنمية الفلسطينية**، مرجع سابق ص51.

[3] المرجع السابق. ص1-ص2.

[4] المرجع السابق. ص37.

[5] المرجع السابق. ص32.

5.3.3 برنامج الحكومة الثالثة عشرة "إنهاء الاحتلال وإقامة الدولة"

تنطلق هذه الخطة من هدف بناء مؤسسات الدولة الفلسطينية وبنيتها التحتية، وتمكين تلك المؤسسات الرسمية من الاستجابة الفعالة لاحتياجات المواطنين، وتعزيز قدرتهم على الصمود، وتفعيل انخراطهم الشامل في انجاز المهام الوطنية التي حددتها الوثيقة وصولا إلى إنهاء الاحتلال وتحقيق الحرية والاستقلال، من خلال تنفيذ الأولويات التي حددتها الحكومة ضمن خمسة مجالات، وهي: توحيد الإطار القانوني، ونظم العمل والهيكليات التنظيمية للحكومة، وتوظيف أنظمة تكنولوجيا المعلومات، وإدارة الموارد المالية الوطنية، وإدارة الموارد البشرية في القطاعين الأمني والمدني[1]، وبعد انتهاء المدة الزمنية لهذه الخطة بقيت الحكومة تعمل وفق خطة التنمية الوطنية 2011-2013.

6.3.3 خطة التنمية الوطنية 2011-2013 "إقامة الدولة وبناء المستقبل"

تأتي هذه الخطة كمرحلة ثانية من مراحل التخطيط الشامل بعد خطة الإصلاح والتنمية الفلسطينية للأعوام 2008-2010، وتستند هذه الخطة في منهجيتها إلى سابقتها، إلا أنها تضفي تحسينات هامة عليها، بما يشمله ذلك من إجراء مشاورات واسعة ومكثفة بشأنها مع عدد أكبر من الأطراف ذات العلاقة، وعبر إعداد 23 استراتيجية قطاعية وعبر قطاعية.

وتهدف خطة التنمية الوطنية بالاستناد إلى خطة الإصلاح والتنمية الفلسطينية للاعوام 2008-2010، وبرنامج الحكومة الثالثة عشرة "فلسطين: إنهاء الاحتلال وإقامة الدولة"، إلى إتمام العمل على بناء مؤسسات الدولة الفلسطينية بحلول شهر آب من العام 2011، وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة التي تحظى بالسيادة التامة على إقليمها، و كذلك تهدف إلى انجاز مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية لضمان مستقبل أفضل لمواطنيها، وذلك من خلال بناء وتعزيز المؤسسات لتكون في مقام مؤسسات الدولة[2].

---

[1] **برنامج الحكومة الثالثة عشرة " فلسطين: إنهاء الاحتلال وإقامة الدولة"**. فلسطين. آب 2009. ص18.

[2] وزارة التخطيط والتنمية الإدارية. **خطة التنمية الوطنية 2011-2013 " إقامة الدولة وبناء المستقبل"**. فلسطين. نيسان 2011. ص19.

7.3.3 ردود الأفعال تجاه خطط التنمية متوسطة المدى

أثارت خطط التنمية متوسطة المدى والهادفة لإقامة الدولة الفلسطينة وبناء المؤسسات العديد من المواقف وردود الأفعال تجاهها، فقد وجه للدكتور سلام فياض العديد من الأسئلة والانتقادات حول مشروعه بأنه كيف يمكن بناء الدولة تحت الاحتلال؟، وهل بناء مؤسسات الدولة على الرغم من الاحتلال ممكن؟، وهل تكفي سنتان لإعلانها؟، وماهو متوقع انجازه خلال هذين العامين؟، فردّ الدكتور سلام فياض على هذه الاسئلة من خلال إجرائه للمقابلات، ففي مقابلة أجرتها مجلة الدراسات الفلسطينية مع الدكتور سلام فياض يشرح مشروعه لبناء الدولة، من رؤية تقول إن جوهر الخطة يتمثل في "البناء من أجل تعجيل إنهاء الاحتلال، والبناء على الرغم من الاحتلال لإنهاء الاحتلال، وكذلك إقامة بنية تحتية، وبناء مؤسسات ومأسسة آليات الحكم والإدارة كافة، فالاحتلال سبب كثيراً من مشكلاتنا، وهو المعوق الأكبر، لكن هذا لا يمنع من أن نبذل جهداً أكبر و أفضل، وأن نرتب أمورنا بشكل أفضل، فمن غير المقبول ألا نعمل في الأمور التي لا يستطيع الاحتلال إعاقتها، كما أنه لا يجوز التعامل مع الاحتلال كمبرر للعجز أوالفشل أو الإفشال الذاتي".[1]

فقد انقسمت المواقف السياسية الرسمية تجاه هذه الخطط ما بين معارض ومؤيد، فعلى المستوى المحلي فإن حركة فتح تتفق مع فلسفة الحكومة بالنسبة لآليات إقامة الدولة وإنهاء الاحتلال، فكلاهما يعتمد المفاوضات، ويؤمن بالوسائل السلمية وبفكرة التعايش وحسن الجوار كثمن للحصول على دولة فلسطينية، وهذا ما تتفق منظمة التحرير الفلسطينية عليه أيضا[2].

أما على المستوى الدولي لاقت هذه الخطط قبولاً واعترافاً بها، وبالتالي عادت المساعدات التي كانت قد توقفت عند تسلّم حركة حماس للحكومة، فقد بلغ الدعم الخارجي للسلطة عام 2008 نحو 1763 مليون دولار منها 446 مليون دولار من الدول العربية، وقد

---

[1] مجلة الدراسات الفلسطينية. **سلام فياض في حوار شامل مع مجلة الدراسات الفلسطينية**. ملحق خاص 79. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية. صيف 2009. ص5-ص9.

[2] صالح، محمد محسن: دراسة: حكومة سلام فياض. بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات. http://www.alzaytouna.net/permalink/4633.html

تراجع هذا الدعم ليصبح 1415 مليون دولار، منها 462 مليونا من الدول العربية،[1] ولقد كان هذا التراجع نتيجة اعتبارات سياسية تمثلت بالحوار الوطني واستقالة حكومة سلام فياض، ولكن بعد فشل الحوار وعودة سلام فياض لمنصبه تم إعادة تفعيل المساعدات الخارجية للسلطة الفلسطينية.

ومن الجدير أن حكومة فياض قد حازت على ثناء كل من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، بأنها اقتربت من انجاز الجاهزية لإقامة الدولة الفلسطينية، إذ جاء في تقرير أعدته المؤسسة المالية التي تكافح الفقر التابعة للبنك الدولي "إذا حافظت السلطة على أدائها الحالي في بناء المؤسسات وتقديم الخدمات العامة، فإنها ستكون في موقف تمكنها من إقامة الدولة".[2]

وبعد استعراض الخطط الإصلاحية والتنموية المقدمة من السلطة الفلسطينية، وكذلك ردود الأفعال تجاهها، أصبح من الضروري تحليل البيئة الداخلية والبيئة الخارجية للأراضي الفلسطينية، للتعرف على الظروف والعوامل المساعدة أو المثبطة في تنفيذ الخطط الإصلاحية والتنموية.

4.3 تحليل البيئة الداخلية والخارجية للأراضي الفلسطينية

تعزز صياغة الخطط الإصلاحية والتنموية من القدرة الذاتية الفلسطينية الهادفة إلى التغلب على جميع العقبات والتحديات، وبناء الدولة الفلسطينية المستقلة، وإن أي تأخير في صياغة هذه الخطط والبرامج المنبثقة عنها، أو في تنفيذها على أرض الواقع، تبعثر الجهود نحو تحقيق الاستقلال، والتحرر من الخوف والجوع، والعيش بكرامة وأمان.

فلذلك سيتم تحليل البيئة الداخلية، من خلال تحديد كل من نقاط القوة والضعف، وتحليل البيئة الخارجية من حيث المصالح والفرص من جهة، والتحديات والمعيقات من جهة أخرى.

---

[1] صالح، محسن: **دراسة: حكومة سلام فياض**. مرجع سابق.

[2] زيون، كفاح: **البنك الدولي يشيد بانجازات حكومة فياض "ويؤكد أن جاهزيتها لإقامة الدولة وشيكة**. جريدة الشرق الأوسط. 17-11-2010.

1.4.3 نقاط القوة ونقاط الضعف

لاستشراف رؤية تنموية فلسطينية، لابد من تحديد مواطن القوة لدى الشعب الفلسطيني، التي يمكن استثمارها لمواصلة مشروعه الوطني في التحـــرر الـــديمقراطي، وتحقيـــق الأمـــن السياسي، والأمن الاقتصادي، والأمن الاجتماعي، والأمن الثقافي، والأمن الصـــحي، والأمـــن البيئي، وكذلك لابد من إبراز مواطن الضعف التي يعاني منها المجتمع الفلسطيني.

إذ تتمتع الأراضي الفلسطينية بالعديد من نقاط القوة التي تساعد الفلسطينيين في صياغة رؤية تنموية، وتتمثل أبرز مواطن القوة لدى الفلسطينيين في:

أولاً: في الموقع الجغرافي الإستراتيجي، والذي يمثل حلقة وصل بين قـــارتي آســـيا وإفريقيـــا، وكذلك وفرة عناصر الجذب السياحي والتنوع المناخي والذخر التاريخي والثقافي.

ثانياً: رأس المال البشري الفلسطيني، إذ تحتوي الأراضي الفلسطينية علـــى خصـــائص جيـــدة للسكان وقوة العمل، والتركيبة العمرية للشعب الفلسطيني يغلب فيها عنصر الشـــباب إذ قـــدرت نسبة الأفراد في الفئة العمرية (5 – 14) سنة في الأراضي الفلسطينية منتصـــف عـــام 2011م حوالي 40.8% من مجمل السكان، بواقع 38.9% في الضفة الغربية، و44% في قطاع غـــزة. كما قدرت نسبة الأفراد 65 سنة فأكثر من منتصف عام 2011م في الأراضي الفلسطينية 3.0% من مجمل السكان.[1]، ولا شك بأن هذه الميزة لها ارتباط وثيق بتقبل التغيير والقدرة على الـــتعلم واكتساب المهارات وتشغيل التكنولوجيا الحديثة.

ثالثاً: مخزون الخبرات ورؤوس الأموال لدى الجاليات والتجمعات الفلسطينية في الخـــارج[2]، إذ أن عدد الفلسطينين في نهاية عام 2011 بلغ 11.22 مليون نسمة، وأن أكثر من نصفهم يعيش

---

[1] الجهاز المركزي الإحصائي. **كتاب فلسطين للإحصاء السنوي2011م رقم (12)**. رام الله: الجهاز المركزي للإحصـــاء الفلسطيني. كانون الأول. 2011م. ص 46.

[2] التنميـــــــة الفلســـــــطينية فـــــــي مواجهـــــــة المشـــــــروع الإســـــــرائيلي. http://www.nbprs.ps/page.php?do=show&action=iqtsad14

بالخارج[1]، وبالتالي يمكن الاستفادة من تلك الجاليات بأشكال وأوجه متعددة، كمصدر لرأس المال المادي والبشري، ونقل التكنولوجيا والبحث والتطوير، وجذب الاستثمارات الأجنبية.

رابعاً: حيوية المجتمع المدني الفلسطيني، ومخزون رأس المال الاجتماعي، وتبرز هذه الميزة بإمكانيات كبيرة للمشاركة المجتمعية على مختلف مستويات التخطيط وتنفيذ الاستراتيجيات والبرامج، وانخراط مئات المؤسسات غير الحكومية وشبه الحكومية في نشاط تنموي ممتد في سائر أرجاء التجمعات الفلسطينية في المدن والقرى والمخيمات للحفاظ على النسيج المجتمعي في مواجهة حرب سلطات الاحتلال الهادفة إلى تهميش وتفتيت المجتمع الفلسطيني، فقد أكد تقرير التنمية البشرية لعام 2002 على ضرورة تعزيز وتحفيز قدرات الفلسطينين ودعم مشاركتهم الفاعلة من أجل تحقيق تنمية فلسطينية.[2] فمهمة بناء دولة ديمقراطية وعصرية ومجتمع تنموي لا يقع على عاتق السلطة الفلسطينية وحدها، فهي مهمة قوى المجتمع السياسية والمدنية المختلفة.[3]

وعلى الرغم من نقاط القوة التي يتمتع بها الفلسطينيون، إلا أن المجتمع الفلسطيني يواجه العديد من نقاط الضعف، وأبرزها[4]:

أولاً: انحسار قاعدة المصادر، فتعتبر الأراضي الفلسطينية فقيرة بمواردها الطبيعية باستثناء أملاح البحر الميت التي تشكل ثروة طبيعية متميزة، وكذلك تمتلك الضفة الغربية مخزوناً كبيراً من أنواع جيدة من الرخام، بالإضافة إلى وجود كميات من الغاز الطبيعي قبالة شاطئ غزة، ولكن هذه الموارد غير متاحة للفلسطينيين بسبب الاحتلال الإسرائيلي وسيطرته على جميع

---

[1] الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني 2011. الفلسطينيون في نهاية عام 2011. فلسطين. كانون الأول 2011. ص 13. http://www.alzaytouna.net/arabic/data/attachments/2011/Stat_Pls_People_12-11.pdf

[2] برنامج دراسات التنمية. تقرير التنمية البشرية لعام 2002. فلسطين-رام الله: جامعة بيرزيت. حزيران 2002.ص 45. http://home.birzeit.edu/cds/arabic/research/publications/2002/18e.pdf

[3] برنامج دراسات التنمية. **تقرير التنمية البشرية لعام 1998-1999**. فلسطين-رام الله: جامعة بيرزيت. أيلول 1999.ص 51.

[4] معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس). **نحو صياغة رؤية تنموية فلسطينية**. رام الله. 2005. ص 22-24.

الموارد، مما يفرض واقعاً يقضي بعدم مقدرة الفلسطينيين على السيطرة والتمتع بالمصادر الطبيعية المتاحة، سواء من الأرض أو الموارد المائية، فقد صادرت إسرائيل العديد من الأراضي وسيطرت عليها من خلال بناء المستوطنات و الجدار الفاصل، وكذلك القيود على إدارة المياه والاستهلاك الفلسطيني، مما يؤدي إلى تحويل المياه الجوفية الفلسطينية إلى إسرائيل.

ثانياً: التشوهات الهيكلية المتراكمة بسبب الاحتلال الإسرائيلي، التي نتج عنها ضعف في البنية التحتية، وفجوة مزمنة في الاستثمار ناتجة بسبب كون الاستهلاك الخاص أكبر من الناتج المحلي الإجمالي، وكذلك إضعاف العلاقة الداخلية بين الإنتاجية والأجور، والذي أدى إلى رفع تكاليف إنتاج السلع وبالتالي إضعاف تنافسية المنتجات الفلسطينية في الدول المجاورة، بالإضافة إلى إضعاف التنوع الصناعي وغلبة الصناعات التقليدية على البنية الصناعية.

ثالثاً: سيطرة سلطات الاحتلال على مفاتيح التحكم بالاقتصاد الفلسطيني، فقد أدت سياسات الاحتلال المعادية للتنمية الفلسطينية والتي ركزت على تقليص مصادر نمو الاقتصاد الفلسطيني، وتحديد حجم الاستثمارات فيه، إلى إضعاف قدرة الاقتصاد الفلسطيني على فتح فرص عمل كافية لاستيعاب الزيادة في قوة العمل، وتحويل السوق الفلسطيني إلى سوق حرة للشركات الإسرائيلية، وكذلك إلى تأثر قرارات الإنتاج والاستهلاك في السوق الفلسطينية بالعرض والطلب الإسرائيليين، بالإضافة إلى احتكار إسرائيل لتجارة فلسطين الخارجية، والاعتماد الشديد على سوق العمل الإسرائيلي.

2.4.3 المصالح والفرص الفلسطينية

للفلسطينيين عدة مصالح يسعون لتحقيقها، ولكن يعتبر تحقيق الاستقلال وإقامة الدولة الفلسطينية مصلحة عليا، إذ يسعى الفلسطينيون إلى بلوغها عبر إكمال السيطرة على الأراضي الفلسطينية في الضفة وقطاع غزة، وفرض سيادة فلسطينية عليها، والحصول على اعتراف بذلك من الأطراف الدولية والإقليمية، وضمان وحدة وتكامل الشعب الفلسطيني في الداخل والخارج.

كما يعد تأسيس نظام سياسي ديمقراطي منفتح يتمتع بالاستقرار السياسي مصلحة يجتمع عليها معظم الفلسطينيين.

بالإضافة لذلك فإن تحسين مستوى معيشة الفرد الفلسطيني، وتحسين الاقتصاد الفلسطيني_ مما يعمل على ازدهار الصناعة والزراعة والتجارة الفلسطينية_ هما مصلحتان جوهريتان مترابطتان للشعب الفلسطيني، لتحقيق نمو اقتصادي حقيقي، يرفع من الدخل القومي الفلسطيني.

وأخيراً فإن إقامة علاقات سياسية وأمنية مستقرة مع الدول المجاورة هي مصلحة فلسطينية، وذلك في سبيل إقامة نظام أمني إقليمي في المستقبل تكون فلسطين طرفاً فيه ويتم من خلاله ضمان الأمن الإستراتيجي.

ولتحقيق هذه المصالح الفلسطينية يحتاج الشعب الفلسطيني للعديد من الفرص والمتمثلة في:

أولاً: التعاطف الدولي مع نضال الشعب الفلسطيني، والتي يجب أن يستحوذ على اهتمام شعوب العالم، وأن لا يقل الاهتمام بالقضية أو الانشغال عنها، لحين تحقيق المصير بإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، والتعاطف والاهتمام الدولي يشكل عنصراً هاماً يجب العمل على تدعيمها واستغلالها لمصلحة الاستقلال والتنمية الفلسطينية.

ثانياً: ضرورة حصول الشعب الفلسطيني على تسهيلات تجارية في الأسواق العربية والإسلامية والدولية، التي من شأنها مضاعفة صادرات فلسطين، وفتح فرص العمل أمام الشعب الفلسطيني.

ثالثاً: الاستفادة من العولمة وما يواكبها من ثورة المعلومات والاتصالات وشفافية العلاقات الدولية وتعاظم التبادل الثقافي، بطريقة لا تكون تلقائية، بل من خلال تصور سليم ومخطط له، يهدف لكشف ازدواجية المعايير لأولئك الذين يدعمون الاحتلال الإسرائيلي والعدوان المتواصل على الحقوق الفلسطينية، ابتداء من العدوان على حق المصير للشعب الفلسطيني، والحق بالحياة لأبنائه، مروراً بانتهاك الحق في التنمية، وانتهاءً بمصادرة الحق في حرية التجارة.

3.4.3 التحديات والعقبات التي تقف عائقاً أمام عملية الإصلاح والتنمية

هناك العديد من العقبات التي تفرض قيوداً ملموسة على تنفيذ خطة الإصلاح والتنمية بصورة ناجحة، وسيتم تقسيم هذه التحديات إلى قسمين:

أولاً: تحديات داخلية، متمثلة في: الانقسام السياسي، ومعيقات البناء المؤسسي، وتجزئة الاقتصاد الفلسطيني وتدهوره.

ثانياً: تحديات خارجية، متمثلة في: الاحتلال الإسرائيلي، والفصل الجغرافي لفلسطين عن العالم العربي، وعدم انتظام الدعم الخارجي.

1.3.4.3 التحديات الداخلية

1. انقسام النظام السياسي

يحظى النظام السياسي الفلسطيني بخصوصيته، لأنه يعيش في مرحلة من التحرر الوطني، وليس في ظل دولة فلسطينية مستقلة كاملة السيادة لها عاصمتها وسلطاتها المختصة المنصوص عليها في الدستور، ولها آليات عملها وقوانينها وأحزابها السياسية ومؤسساتها المختلفة.

فالنظام السياسي الفلسطيني هو نظام ديمقراطي نيابي، حسب ما ورد في القانون الأساسي الفلسطيني لعام 2003م في المادة الخامسة من الباب الأول "إن نظام الحكم في فلسطين نظام ديمقراطي نيابي يعتمد على التعددية السياسية والحزبية، وينتخب فيه رئيس السلطة الوطنية انتخاباً مباشراً من قبل الشعب وتكون الحكومة مسؤولة أمام الرئيس والمجلس التشريعي الفلسطيني"[1].

[1] القانون الأساسي المعدل 2003م، المادة 5، الباب الأول. http://www.elections.ps/ar/tabid/535/language/en-US/Default.aspx

وفقاً للقانون الأساسي الفلسطيني، فإن النظام السياسي الفلسطيني نظام سياسي مختلط، بمعنى أن نظام الحكم الفلسطيني ليس رئاسياً خالصاً، ولا برلمانياً خالصاً، وإنما يجمع ما بين خصائص النظام الرئاسي، وخصائص النظام البرلماني.

فالنظام السياسي الفلسطيني مرَّ بثلاثة أطوار[1]: **الطور الأول:** تشكلت منظمة التحرير كعامل أساسي خارج إقليمها، في سبيل صيانة وحماية الهوية الفلسطينية وتطويرها بوصفها حركة تحرر وطني، **وفي الطور الثاني:** تشكلت السلطة الفلسطينية وفقاً لاتفاقيات أوسلو، الذي شكل منعطفاً حاداً ومرحلة جديدة، فرض على الحقل الفلسطيني وقائع جديدة متمثلة في قيام السلطة الفلسطينية على إقليمها، وتحول الصراع إلى صراع حول حدود هذا الإقليم والسيادة الوطنية عليه، بالإضافة إلى صعود تنظيمات الإسلام السياسي في هذا الطور، **أما الطور الثالث:** تشكل بعد فوز الحركة الإسلامية حماس في الانتخابات التشريعية التي جرت بتاريخ 2006/1/25م، وتشكيل الحكومة العاشرة للسلطة الفلسطينية، الذي عمل على حدوث تبدل حقيقي في موازيين القوى داخل النظام السياسي الفلسطيني.

وبعد الانتخابات التشريعية الثانية بدأت أشكال الصراع بين قطبي الساحة الفلسطينية يطفو على السطح، إذ برزت شرعيتان على مستوى المجتمع والسلطة؛ شرعية حركة فتح المتمثلة في رئيس السلطة، وشرعية حركة المقاومة الإسلامية حماس المستمدة من المجلس التشريعي، حيث نشأ تناقض في البرنامج السياسي لكل منهما، فرئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس يعد في الاستمرار في العملية السلمية والامتداد لمشروع أوسلو – الذي لن يؤدي إلى إقامة دولة فلسطينية إلا وفق الاشتراطات الإسرائيلية – ولقد سعى عبر جهود حثيثة من تقريب حماس من تلك الرؤية.[2]

---

[1] الأزعر، محمد خالد: **النظام السياسي والتحول الديمقراطي في فلسطين**. فلسطين: المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية (مواطن). 1998م. ص7.

[2] كريم، وائل: قراءة في النظام السياسي الفلسطيني وفي مضمون الشرعيات. 9 كانون الثاني 2006م. الساعة 59:21. http://wailkareem.maktoobblog.com

فقد أدى بروز الاستقطاب السياسي إلى تعطيل عمل المؤسسة التشريعية المتمثلة بالمجلس التشريعي الفلسطيني – والتي تعد أهم مؤسسة في النظام السياسي الفلسطيني – وتشكيل الحكومة سلطة تنفيذية لإنقاذ حالة الطوارئ في 2007/6/14م،[1] وبعد شهر من تشكيلها تم إنهاء عملها وتشكيل حكومة تسيير أعمال في 2007/7/13م،[2] والتي لا زالت تعمل تحت هذا المسمى دون الرجوع للسلطة التشريعية الفلسطينية، وهي حكومة برئاسة الدكتور سلام فياض، فهي حكومة انتقالية لحين تشكيل حكومة وفاق وطني ضمن اتفاق ينهي الانقسام الداخلي.[3]

فقد فرض هذا الواقع تمركز النظام السياسي الفلسطيني بيد السلطة التنفيذية، دون وجود هيئة رقابية عليها، مما أدى إلى إحداث خلل وظيفي في النظام السياسي، عدا عن ذلك، فإن المؤسسات الحكومية متمركزة في غزة، وهذا في فترة ما قبل الانقسام، وأن المؤسسات العاملة في الضفة هي امتداد فرعي للمؤسسات في القطاع، الذي دفع الحكومة إلى رفد مؤسسات الضفة الغربية بطواقم عاملة حتى تكون قادرة على عملها كمؤسسات مركزية، مما أدى إلى تكبد الحكومة نفقات رواتب جديدة، وبالتالي أدى كل ذلك إلى انعدام شعور المواطن الفلسطيني بالأمن السياسي.

2. معيقات البناء المؤسسي

باشرت السلطة الفلسطينية مسؤولياتها في ظل ظروف بالغة الصعوبة والتعقيد، مقارنة بأية مؤسسة حاكمة أخرى في حالة ما بعد الصراع، فكان المطلوب من السلطة الفلسطينية في ظل تلك الظروف الصعبة والاستثنائية أن تبني مؤسسات عامة قادرة على تعزيز حكم صالح ونظام سياسي ديمقراطي، ومجتمع مدني قائم على التعددية، واقتصاد السوق الحر.[4]

---

[1] مرسوم رئاسي رقم (15) لسنة 2007م. **بشأن تشكيل الحكومة المكلفة بتنفيذ أنظمة وتعليمات حالة الطوارئ الوقائع الفلسطينية**. رام الله، العدد الحادي والسبعون. 9 آب 2007م. ص7.

[2] مرسوم رئاسي رقم (29) لسنة 2007م. **بشأن تعديل مرسوم تشكيل مجلس الوزراء الوقائع الفلسطينية**. العدد 73، 3 أيلول 2007م. ص28.

[3] صحيفة القدس العربي. لندن. 6208. 21 أيار. 2009. ص 5.

[4] الصايغ، يزيد، والشقاقي، خليل: **تقوية مؤسسات السلطة الفلسطينية**. تقرير فريق العمل المستقل برعاية مجلس العلاقات الخارجية. رام الله: المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية. 1999م. ص6.

فكان على السلطة أن تقيم وتشغل مؤسسات عامة في فترة قصيرة من الوقت وفي إطار ولاية إقليمية محدودة، وتشرذم جغرافي، وسيطرة بلا سيادة على الأرض والسكان والمصادر الطبيعية، والتزامات أمنية صارمة اتجاه إسرائيل.[1]

إذ تواجه مؤسسات السلطة العديد من المعيقات والمتمثلة في عدم الاستقرار في الوزارات نتيجة التقلبات والتغييرات الهيكلية الحكومية، نتيجة دمج، أو فصل، أو استحداث، أو إلغاء، كما تعاني من ازدواجية هيكل القطاع الحكومي الفلسطيني، حيث تم دمج مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية مع موظفي الإدارة المدنية، دون القيام بعملية تدريب تحويلي، مما أوجد نظامين أحدهما بيروقراطي يمتلك الخبرة في تسيير الأعمال ويتمثل بموظفي الإدارة المدنية، والآخر إشرافي إداري لكنه يفتقد إلى الخبرة المهنية ويتمثل بموظفي منظمة التحرير الفلسطينية، بالإضافة إلى ذلك فإنها تعاني من تداخل الاختصاصات الوظيفية بين الوزارات والهيئات والإدارة الحكومية الفلسطينية، وهذا يؤدي إلى تبديد المال العام وهدر الطاقات، بالإضافة إلى اختلال التوازن التنظيمي بين وحدات الإدارات الحكومية، ويلاحظ ذلك من خلال الفروق الواضحة في موازنات الوزارات والمؤسسات غير الحكومية وتضخيم رأس الجهاز الإداري وتقلص قاعدته، كما تعاني مؤسسات السلطة من تفشي الفساد الإداري، والمركزية الشديدة للسلطة، والتضخيم الوظيفي، وضبابية الهياكل الإدارية، وعدم توفر هيكلية تنظيمية بين المناصب الإدارية والتخصصات الوظيفية على المستويين العمودي والأفقي.[2]

ومن التحديات التي تواجهها مؤسسات السلطة أيضاً هو تضخيم الجهاز الحكومي بسبب سياسات السلطة الفلسطينية في التوظيفات والتعيينات، حيث كدست الآلاف من المواطنين، بدون الارتكاز على معايير محددة، فقد بينت دراسة بعنوان "آليات إصلاح الفساد الإداري والمالي والاقتصادي في مؤسسات السلطة، رؤية المواطنين الفلسطينيين"، "أن السلطة عملت منذ إنشائها

---

[1] الصايغ، يزيد، والشقاقي، خليل: **تقوية مؤسسات السلطة الفلسطينية**، مرجع سابق. ص 11.

[2] الرقب، حماد محمود: رسالة ماجستيرغير منشورة بعنوان واقع إدارة التغيير لدى وزارات السلطة الفلسطينية. غزة: الجامعة الإسلامية. 2008م ص 75.
.page=4&department=502&library.iugaza.edu.ps/browse_thesis.aspx?college=5

في العام 1994م على التوسع في الوظائف العامة مع الهبوط بمستوى المهارة، وأن السلطة لم تطبق أساليب التعيين والترقية تقوم على أساس المنافسة والجدارة، فقد جاءت معظم التعيينات التفافاً حول قواعد التعيين على أساس الجدارة، وأصبح الموظفون يعينون ويرقون على أساس المحسوبية والتبعية، مما أفقد السلطة قدرتها المركزية لصياغة السياسات وتنسيقها، والافتقار إلى نظم كافية وفعالة لتقديم الخدمات وغياب الموظفين القادرين في الخدمة، والذين يعتبرون شرايين الحياة في مؤسسات السلطة".[1]

فيلاحظ بأن الاحتلال ليس هو المسبب الرئيسي فقط لفوضى المؤسسات، وإنما يعود إلى مركزية السلطة، التي تركت آثاراً سلبية على العقلية الإدارية في المؤسسات خاصة المؤسسة الأمنية، التي بقيت متأثرة باستحقاق الثورة والنضال، بالإضافة لذلك الاتهامات الموجهة للمؤسسات بالفساد الإداري والمالي، التي أثرت سلباً على الثقة العامة على المستويين المحلي والدولي في أداء المؤسسات، مما جعلها تبدو بصورة مشوهه أمام جميع الأطراف المحلية والدولية.

3. تجزئة الاقتصاد الفلسطيني وتدهوره

واجه الاقتصاد الفلسطيني ظروفاً قاسية نتيجة الانتهاكات الإسرائيلية، وسياسة الحصار والإغلاق التي تفرضها قوات الاحتلال على الضفة الغربية وقطاع غزة، مما أصاب مختلف القطاعات الاقتصادية بحالة من الشلل أفقدها القدرة على التطور والاستمرار.

إذ يُعدُّ الاحتلال الإسرائيلي التحدي الأبرز للقطاع الاقتصادي؛ وذلك لأنه أكثر القطاعات تضرراً من وجود الاحتلال الإسرائيلي، ولاسيما فيما ارتبطت فيه السلطة من التزامات عبر الاتفاقيات، حيث كان لاتفاقية باريس الأثر الأكبر في عرقلة السياسات الاقتصادية الرامية لبناء "اقتصاد الدولة"، فهي لم تحرر الاقتصاد الفلسطيني من تبعيته، وربما على العكس، زادت من

[1] أبو خلف، نايف، أبو الرب، محمود، أحمد، حسين: آليات إصلاح الفساد الإداري والمالي والاقتصادي في مؤسسات السلطة الفلسطينية (رؤية المواطن الفلسطيني). مجلة جامعة القدس المفتوحة.
http://blogs.najah.edu/staff/hussein/article/article-4

هذه التبعية، وذلك لعدم تمكن السلطة الوطنية من إنشاء بنك مركزي وإصدار عملة فلسطينية، وما ينتج عن ذلك من فقدان السلطة في حقها في أن تتحكم بالضرائب غير المباشرة، عدا عن ممارسات الاحتلال في حجز عائدات الضرائب، كما لا تمتلك السلطة الوطنية الفلسطينية القدرة على التحكم بالسياسات النقدية، حيث إن إسرائيل هي من تحدد قيمة النقد، وتتحكم بسعر الفائدة، فلا تمتلك السلطة من تلك السياسات سوى الدور الرقابي والإداري، فإن السياسات المالية والنقدية تبقى محددة في الأراضي الفلسطينية، ولا تشبه السياسات المالية والنقدية لأي دولة[1]، كما أن الاحتلال لا ينفك بسياسة التضييق على حرية الحركة والتنقل عبر نقاط التفتيش والحواجز، وإغلاق المعابر، والتي شكلت عوامل طاردة للاستثمار ولمجمل العلاقات الاقتصادية الطبيعية للضفة والقطاع مع العالم الخارجي بشكل عام، والدول العربية بشكل خاص، كما يواجه الاقتصاد الفلسطيني ارتفاع المديونية للسلطة الوطنية الفلسطينية، وعدم القدرة على سداد الالتزامات من رواتب الموظفين وغيرها من الخدمات، بالإضافة إلى الأثر الاقتصادي للانقسام وغياب وتوقف تحويل الأموال من الدول المانحة، فكل هذه التحديات تضرب بعمق النظام الاقتصادي الفلسطيني، وتحرم المواطن الفلسطيني من حقة في الأمن الاقتصادي، إذ تشير المؤشرات الاقتصادية الفلسطينية إلى مستويات مرتفعة من البطالة، والفقر، وتصاعد مستمر للدين العام، وانخفاض في الناتج المحلي الفلسطيني، لاسيما عند مقارنته بالناتج المحلي الإسرائيلي.

[1] الشرفا، ياسر عبد طه: **دور سلطة النقد الفلسطينية في إدارة السيولة النقدية في الجهاز المصرفي الفلسطيني**. غزة: الجامعة الإسلامية. ص2-3. http://site.iugaza.edu.ps/yshorafa/files/2010/02/%D8%AF%D9%88%D8%B1-%D8%B3%D9%84%D8%B7%D8%A9%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%82%D8%AF-%

جدول (1): المؤشرات الاقتصادية الفلسطينية 2009-2010

السنة	إجمالي الناتج المحلي الفلسطيني (بالمليون دولار)	إجمالي الناتج المحلي الإسرائيلي (بالمليون دولار)	البطالة	الفقر	الدين العام (بالمليون دولار)
2009	5,241.3	195,377	%24.5	%26.2	1732
2010	5,728	217,143	%23.7	%25.7	1883

المصدر: الجدول من إعداد الباحثة وبالاستناد للمعلومات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني*، و التقرير الاستراتيجي الفلسطيني 2010*.

2.3.4.3 التحديات الخارجية

تتمثل التحديات الخارجية التي واجهت الخطط الاصلاحية والتنموية بالاحتلال الإسرائيلي، والفصل الجغرافي لفلسطين عن العالم العربي، وعدم انتظام الدعم الخارجي وتذبذب المواقف.

1. الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية المحتلة:

يعدّ الاحتلال الإسرائيلي للأراضي المحتلة التحدي الرئيس أمام المخططين الفلسطينيين، والسلطة الوطنية الفلسطينية، فقد أدت العقود الطويلة من الصراع الفلسطيني الإسرائيلي إلى تعريض الناس في الأراضي الفلسطينية المحتلة لانعدام الأمن، وحرمان السكان من الحقوق الأساسية في الأمن وتقرير المصير والتنقل، والحصول على فرص عمل، والخدمات الأساسية.

ومنذ بداية الاحتلال عام 1967م مارست سلطات الاحتلال الإسرائيلي العديد من السياسات التي تهدد السلام والأمن للفلسطينيين وهي: أولاً: التفتيت الجغرافي، ثانياً: التوسع الاستيطاني، ثالثاً: تهويد القدس، رابعاً: هدم المنازل، خامساً: الحصار، سادساً: الجدار الفاصل.

---

* نسب الفقر بالاستناد إلى الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2011. **كتاب فلسطين الإحصائي السنوي 2011**. رقم 12. رام الله. 2011. ص11.

نسب البطالة. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. **أداء الاقتصاد الفلسطيني 2010**. رام الله. 2011. ص20

* نسب إجمالي الناتج المحلي الفلسطيني. و إجمالي الناتج المحلي الإسرائيلي. والدين العام. مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات. **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني 2010**. تحرير: محسن صالح. الطبعة الأولى. بيروت. 2011. ص 334.-ص344.

فإن الحديث عن سياسات الاحتلال الإسرائيلي ليس لمجرد إعطاء معلومات وتفاصيل يخيل للبعض أنها معروفة، وليس أيضا للقول بأن الاحتلال هو المسبب الوحيد الذي نلقي عليه إخفاقاتنا، وإنما جاء الحديث عن سياسات الاحتلال الإسرائيلي لمناقشة كيف تعيق سياسات الاحتلال الإسرائيلي خطط التنمية الفلسطينية؟، وكيف تهدد الأمن الإنساني بأبعاده المختلفة؟

أولاً: التفتيت الجغرافي

إن أكثر ما يوضح التفتيت الجغرافي في الأراضي الفلسطينية المحتلة هو حبس السكان في جيوب جغرافية تفتقر للتواصل الإقليمي والاقتصادي والمؤسسي، وفرض العديد من القيود على حركة الناس والبضائع، وعلى أنواع التفاعل الاجتماعي والاقتصادي والسياسي التي يمكن أن تحدث فيما بين هذه الجيوب.[1]

فقد نتج عن نظام التجزئة الإدارية التي صاغها اتفاق أوسلو وفاقمتها السياسات الإسرائيلية، والتغييرات الجارية على أرض الواقع، العديد من الآثار الاجتماعية والسياسية والاقتصادية بالنسبة للفلسطينيين في الضفة الغربية والقدس وقطاع غزة، وبين أولئك الذين يعيشون في المناطق "أ" و "ب" و "ج"، وعلى الرغم من أن معظم الفلسطينيين في الضفة الغربية يقيمون في المنطقة "أ" و "ب"، إلا أن المنطقة "ج" مهمة للتخطيط الفلسطيني والتنمية وسبل الرزق، إذ تحتوي المنطقة "ج" على احتياطي الأراضي اللازمة للتوسع في المراكز السكانية الفلسطينية وتطوير البنى التحتية والقطاع الزراعي والقطاعات الخاصة، كما تقع مستودعات المياه الرئيسية أيضاً في هذه المنطقة، وبالنظر إلى أن المنطقة "ج" هي أقل كثافة سكانية، فإنها الموقع المطلوب كمدافن للقمامة والنفايات ومحطات معالجة مياه الصرف الصحي وغيرها من البنى التحتية[2]، فقد أدت إجراءات التفتيت الجغرافي بما حملته من وقائع جيوسياسية إلى

---

[1] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. تقرير التنمية الإنسانية 2009 – 2010:الاستثمار في الأمن الإنساني من أجل دولة مستقبلية. ص54. http://www.undp.ps/en/newsroom/publications/pdf/other/phdrar.pdf

[2] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. **تقرير التنمية الإنسانية 2009 – 2010:الاستثمار في الأمن الإنساني من أجل دولة مستقبلية** مرجع سابق. ص 57.

إضعاف إمكانات السلطة الفلسطينية للحيلولة دون القيام بأي خطوات جدية لتحقيق التنمية البشرية.[1]

كما جعل الاحتلال مقترنا بما أسفرت عنه نتائج انتخابات عام 2006 من إسناد الالتزامات الإدارية والأمنية والإنسانية والتنموية في قطاع غزة معقدا جدا، ويسهم الغموض السياسي والقانوني بشأن المسؤوليات الإنسانية والإنعاش وإعادة الإعمار والتنمية –بين حركة حماس والسلطة، وبين حماس واسرائيل في قطاع غزة، وبين السلطة وإسرائيل في الضفة الغربية– في تقويض الأمن الإنساني ويؤدي الى انعدام التماسك الداخلي.[2]

ثانياً: التوسع الاستيطاني

إن توزيع المستوطنات الإسرائيلية في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة لم يأت عبثاً، بل تم التوزيع ضمن خطط مدروسة بعناية لتحقيق الأهداف والمطامع الإسرائيلية للسيطرة على الأراضي الفلسطينية أو الضغط على التجمعات السكانية الفلسطينية لكي تصبح في النهاية جيوباً صغيرة أو (كانتونات) مغلقة وسط المحيط الإسرائيلي المتمثل في المستوطنين الذين يسكنون المستوطنات.

وتشير الإحصائيات إلى أن عدد المستوطنين في الضفة الغربية قد تضاعف أكثر من 40 مرة خلال السنوات 1972م – 2011م، ويسكنون في 144 مستوطنة، وأن معظم المستوطنين يتركزون في محافظة القدس بنسبة 50%،[3] وتتوزع استخدامات إسرائيل للأراضي في الضفة الغربية إلى مخططات هيكلية مساحة 485 كم^2، والتي تمثل 8% من المساحة الإجمالية للضفة الغربية، وإلى مواقع وقواعد عسكرية 50 كم^2 وما يمثل 1% من المساحة الإجمالية للضفة الغربية، ومواقع وقواعد عسكرية 1000 كم^{2}وما يمثل 18%، و طرق التفافية

[1] سعيد، نادر: فلسطين والتنمية البشرية. http://www.arab-hdr.org/publications/other/ahdr/papers/2005/said.pdf

[2] الخطيب، غسان: الأمن الإنساني والتنمية الإنسانية وحقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة. ص7–ص8. http://home.birzeit.edu/cds/arabic/news/ghassan.doc

[3] الجهاز المركزي للإحصائي الفلسطيني. بيان صحفي حول المستعمرات الاسرائيلية في الاراضي الفلسطينية. 2012/8/2مـــــ. رام الله. http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_pcbs/PressRelease/settlmt2011A.pdf

لربط المستعمرات 112 كم^2 ما يمثل 2%،[1] فإن استمرار التوسع الاستيطاني في الأراضي الفلسطينية المحتلة يؤدي إلى فصل أجزاء من الضفة الغربية عن بعضها البعض، وبالتالي القضاء على إمكانية إيجاد تواصل جغرافي للدولة الفلسطينية المستقبلية، والقضاء على إمكانية تحقيق الأمن الإنساني، بسب الآثار السلبية للاستيطان على الشعب الفلسطيني في مختلف المجالات من مصادرة الأراضي، وتخريبها واقتلاع الأشجار المثمرة، وتخريب المحاصيل الزراعية، وشق الطرق الالتفافية، والتي تهدد بمجملها أمن المواطن الفلسطيني فمن جهة تهدد أمنه الشخصي على نفسه وبيته وعائلته، ومن جهة أخرى تهدد أمنه الاقتصادي المتمثل في فقدان أرضه مصدر رزقة وحرمانه من تطوير اقتصادة وتحسين مستوى معيشته، عدا عن التهديدات البيئة والصحية التي تنتجها مخلفات المستوطنات والمصانع من مخلفات كيماوية ومياه عادمة ونفايات صلبة، ينعدم في ظلها الأمن الصحي والأمن البيئي.

ثالثاً: الاستمرار في تهويد القدس

يحتل ملف تهويد القدس رأس سلم الأولويات بالنسبة لـــِ إسرائيل، بالتزامن مع تزايد سيطرة هاجس "يهودية الدولة" على فكر الدولة الصهيونية، والذي دفع إسرائيل إلى الاستمرار في تهويد القدس وبناء المزيد من المستوطنات فيها، فخلال سنة 2011م بلغ إجمالي الوحدات السكنية التي تم طرح خطط بنائها في المدينة حوالي 15,500 وحدة، من بينها حوالي 11,360 وحدة (أي 73 من إجمالي الوحدات) في مستوطنات جنوب القدس، والتي تضم مستوطنات جيلو وهارجيلو وهارحوما وجعفات حماتوس، إذ يبلغ عدد الوحدات السكنية التي تم طرح عطاءات للشروع الفعلي ببنائها عام 2011م حوالي 3,634 وحدة سكنية في مستوطنات الضفة ككل، ومن ضمنها القدس.[2]

---

[1] الزبون، عيسى: استخدام تقنيات نظم المعلومات الجغرافية الاستشعار عن بعد في مراقبة النشاطات الاستعمارية الإسرائيلية والتغيير في استخدامات الأراضي في الضفة الغربية وغزة، فلسطين: معهد الأبحاث التطبيقية(أريج). ص10. http://magazine.geotunis.org/ar/2011/07/21/578.html

[2] مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات. الملخص التنفيذي للتقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2011 والمسارات المتوقعة لسنة 2012. مرجع سابق. ص 24. *www.alzaytouna.net/.../STR2011/PSR-11_Summar...*

وفي سياق مخططات تهويد القدس فقد نصت مخططات نتنياهو على استصدار قانون أملاك الغائب في العام 1982م، محاولة لإضفاء الصفة القانونية على سيطرة إسرائيل على الأراضي الفلسطينية تدريجياً حيث يمنح "القانون" الوصي الإسرائيلي على أملاك الغائب "الحق" في الاستيلاء والسيطرة على الأراضي التي يمتلكها أشخاص يعرفون "كغائبين".

"والغائب" حسب دراسات مختلفة هو أي فلسطيني هُجر إلى خارج فلسطين في الفترة من 1947/11/29م إلى 1948/5/18م عن تلك الأقسام التي أقيمت عليها إسرائيل، وبذلك يتم فتح الطريق أمام مصادرتها وتطويرها للاستخدام الإسرائيلي فقط، دون دفع أي تعويض لمالكيها الفلسطينيين، فالهدف من تطبيق القرار جعل العرب المقدسيين أقلية في القدس لا تتجاوز نسبتهم 12% من سكان المدينة في العام 2020م.[1]

وتعد حملات الإخلاء والتهويد التي تشنها سلطات الاحتلال في القدس متلاحقة من باحات المسجد الأقصى، إلى حارات البلد القديمة، إلى الشيخ جراح، إلى شعفاط، فحي الصوانة، ثم إلى حي الطور، فرأس العامود، فسلوان، جميعها حملات تم الإعداد إليها مسبقاً في إطار خطط، ترمي إلى إحكام سيطرتها على القدس، وإخراجها من كافة الحسابات الفلسطينية والعربية والإسلامية والدولية، وذلك من خلال تهويد الجغرافيا والديمغرافيا وإقصاء الرواية العربية الإسلامية تجاه القدس، واستبدال روايتهم بها، لتكون السيادة لهم فقط على القدس.

فقضية تهويد القدس تحمل في طياتها تهديدا للأمن السياسي؛ لأنها تسحق أي إمكانية لقيام الدولة الفلسطينية المستقلة –وعاصمتها القدس– التي يسعى الفلسطينيون إلى إقامتها وتحقيق استقلالها، والعمل من خلالها على تلبية احتياجات مواطنيها وتحقيق الأمن والأمان لهم.

رابعاً: عمليات هدم المنازل والطرد

تعد السياسة الإسرائيلية المتمثلة في هدم المنازل والبنى التحتية الفلسطينية انتهاكاً للحق الفلسطيني في السكن، فقامت سلطات الاحتلال بعمليات الهدم منذ عام 1967م، بحجة

[1] السهلي، نبيل: مخاطر تهويد القدس على أجندة مؤتمر الدوحة. الاثنين، 2012/3/5م. الساعة 11.49. http://www.aljazeera.net/pointofview/pages/ff28a2d9-4dcc-4338-9acf-645969c7fc92.

افتقارها إلى تصاريح البناء، وبعد أوسلو اقتصرت عمليات الهدم على المنطقة "ج" والقدس الشرقية.

فقد نصت المادة "17" من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي اعتُمد بموجب قرار الجمعية العامة 217 ألف (د-3) المؤرخ في 10 كانون الأول/ديسمبرعام 1948 "لكل شخص حق التملك بمفرده أو بالاشتراك مع غيره، ولا يجوز تجريد أحد من ملكه تعسفاً"[1]، وهذا يمنع إسرائيل من تدمير ومصادرة الممتلكات الفلسطينية تحت أي ظرف.

وبالرغم من ذلك فقد بلغ عدد المنازل الفلسطينية المهدمة منذ 2000 – 2009 في القدس 661، وفي الضفة الغربية 1323 منزلاً، أما عدد المنازل الفلسطينية المنذرة بالهدم في الأراضي الفلسطينية المحتلة خلال الفترة 2000 – 2009 في الضفة والقدس 5565 منزلاً.[2]

وفي عام 2001م أقدم الاحتلال على هدم حوالي 352 منزلاً فلسطينياً، ونحو 500 منشأة في الضفة والقطاع، وصادر أو دّمر نحو 13 ألف دونم من الأراضي، كما هدد ألف دونم أخرى بالإخلاء القسري.[3] وقد تذرعت سلطات الاحتلال بالعديد من الحجج الأمنية، لعمليات الهدم والطرد، ولكن المعنى الحقيقي بعيداً عن الذرائع والحجج الأمنية هو قيام إسرائيل بعملية التطهير العرقي والترحيل القسري، بحيث انتقلت من عمليات الهدم الفردية للمنازل والبيوت لما يسمى بالبناء غير المرخص إلى عملية هدم وطرد وترحيل أحياء بكاملها بدأت في سلوان باعتبارها حسب المزاعم يهودية تلمودية "مدينة داوود".[4]

فعملت عمليات الهدم والطرد على انعدام الأمن الشخصي والعائلي وتصدع التماسك المجتمعي بشكل عميق، فالمواطن الفلسطيني لا يملك أياً من مقومات العيش بعد هدم الاحتلال لمنزله، فالمنزل هو رأس المال بالنسبة له وضمان استقراره وراحته.

---

[1] الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. المادة (17). http://www.un.org/ar/documents/udhr/index.shtml#a13

[2] هدم المنازل في الأراضي الفلسطينية المحتلة. فلسطين: معهد أريج. 2010/2/1م. http://www.poica.org/editor/case_studies/view.php?recordID=2313.

[3] مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات.**التقرير الإستراتيجي الفلسطيني لسنة 2011م**. مرجع سابق. ص 24.

[4] عبد الرحمن، أسعد: تهديم البيوت: المعنى والحقيقي. الجمعة 15\6\2012. http://www.alittihad.ae/wajhatdetails.php?id=66393

خامساً: الحصار

فرضت إسرائيل الحصار على قطاع غزة إثر نجاح المقاومة الإسلامية حماس في الانتخابات التشريعية في عام 2006م، وقبل دخول حماس قطاع غزة بعام، ثم عززت إسرائيل الحصار بعد سيطرة حماس على غزة في حزيران 2007، إذ أعلنت الحكومة الإسرائيلية عن إغلاق القطاع بشكل كامل.

وبعد الإعلان عن إغلاق القطاع فرضت العديد من القيود على المدنيين الفلسطينيين في إطار العقوبات الجماعية، فقد تم تشديد الحصار على مختلف مدن وبلدات الضفة الغربية، وتقسيمها إلى (كانتونات) صغيرة معزولة، فقد أحاطت إسرائيل قطاع غزة بنظام أمني يشمل سياجاً حدودياً، وجداراً إسمنتياً، ومنشآت عسكرية على طول حدود القطاع مع إسرائيل، فقد منعت الحواجز ونقاط التفتيش من قدرة الفلسطينيين على التنقل ما بين أماكن سكناهم وأماكن عملهم ومدارسهم وجامعاتهم والمراكز الصحية والمستشفيات ومراكز الخدمات، مما حدّ من قدراتهم على ممارسة حقوقهم الأساسية، وحصولهم على الخدمات الصحية والتعليمية وترك آثار سلبية على مجمل النشاط الاقتصادي، والذي نتج عنه انعدام الأمن الاقتصادي الفلسطيني، فقد عانى القطاع التجاري من الحصار وأوشك على الانهيار بسبب العقبات المفروضة على التجارة والبضائع والخدمات، وإغلاق جميع المعابر وانحسارها في معبر واحد، مما عرّض المستوردين إلى إلغاء الوكالات والعلاقات التجارية والعربية الخاصة بمستوردي قطاع غزة، الأمر الذي تسبب في ضياع الإيرادات من الجمارك والضرائب، عدا عن تلف غالبية السلع المستوردة، بسبب الحجز في الموانئ، إضافة إلى توقف حركة التصدير من القطاع بشكل تام، كما خسرت المنتجات الزراعية والصناعية الأسواق العربية والعالمية مما تسبب في خسائر فادحة للمصدرين، فقد بلغت الخسائر الناجمة عن حصار غزة عام 2010م 25.8% من الناتج المحلي أو ما يعادل 1,908,751 دولار أمريكي، فقد بلغت خسارة اقتصاد غزة الناتجة عن الحصار

عام 2010م تقدر بـــ 1.908 بليون دولار (حسب الأسعار الحالية لعام 2010م) أي مـــا يزيـــد على ربع الناتج المحلي الإجمالي للفلسطينيين.[1]

كما أدى انعدام الأمن الاقتصادي إلى انعدام الأمن المجتمعي عن طريق تعطيل العمليـــة التعليمية، وعدم قرة الطالب على دفع الرسوم الجامعيه بسبب الحصار، فإن 81.24% من طلبة الجامعات في قطاع غزة –أثناء الحصار– لا يستطيعون تسديد كامـــل رســـومهم حتـــى بـــدء الامتحانات النصفية (أي بعد انقضاء ثلاث فترات سماح من أصل أربع فترات)، بينمـــا كانـــت هذه النسبة قبل الحصار 38.42% فقط[2]، فإن ذلك يؤدي إلى تـــأخر الطـــلاب فـــي التخـــرج والخروج لسوق العمل.

كما يؤدي الحصار إلى انعدام الأمن الصحي وذلك بسبب نفاذ عدد كبير مـــن الأدويـــة الأساسية، وكذلك تقييد قدرة المواطنين على مغادرة القطاع لتلقي العلاج في الخـــارج، ومنـــع إمدادات الوقود بما فيها غاز الطهي والكهرباء والأدوات اللازمة لمرافق الصحة العامة والميـــاه والصرف الصحي من الدخول للقطاع، فقد أدى كل ذلك إلى تعرض القطاع الصحي إلى ضربة قوية مست قدرته على تقديم أبسط الخدمات الأساسية للمواطنين، و التسبب كـــوراث إنســـانية، حيث شل الحصار قدرة المستشفيات على تقديم العلاج الصحي المناسب.[3]

---

[1] معهد الأبحاث التطبيقية (أريج). الخسائر الاقتصادية الناجمة عن الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين.دراسة مشتركة صـــادرة عن وزارة الاقتصاد الوطني الفلسطيني. ومعهد الأبحاث التطبيقية (أريـــج). القـــدس. أيلـــول 2011مـــــــــ. ص 5.
http://www.google.ps/url?sa=t&rct=j&q=&esrc=s&frm=1&source=web&cd=2&ved=0CCUQFjAB&url=http%3A%2F%2Fwww.un.org%2Fdepts%2Fdpa%2Fqpal%2Fdocs%2F2012Cairo%2Fp2%2520jad%2520isaac%2520a.pdf&ei=c39vUJ2kLu6K4gSLw4HABg&usg=AFQjCNFnf2u7n0J1vsYAu6hxibv3Wqom0g

[2] أبو عبدو، مصطفى ابراهيم: أثر الحصار على قدرة الطلبة جامعات قطاع غزة في تسديد الرسوم الجامعيـــة وتســـجيل الساعات الدراسية دراسة حالة (جامعة الأزهر في غزة)، المجلد 18. العدد 1. مجلة الجامعة الإسلامية (سلسلة الدراسات الإنسانية). يناير 2010. ص717– ص737 http://www.iugaza.edu.ps/ar/periodical/articles/%D8%A3

[3] الخضـــــري، جمـــــال نـــــاجي: أثـــــار الحصـــــار الإســـــرائيلي علـــــى قطـــــاع غـــــزة. http://www.iugaza.edu.ps/ar/periodical/articles/%D8%A3_%D9%85%D8%B5%D8%B7%D9%81%D

سادساً: الجدار الفاصل

تعد فكرة بناء الجدار والإقامة في معازل ليست بحديثة، وإنما لازمت اليهود والحركة الصهيونية منذ القرن السادس عشر، حيث عاش اليهود في أوروبا في معازل أطلق عليها (الغيتو) وكان لا يسمح لهم بالخروج إلا عند الضرورة، حيث شكل "الغيتو"* حجر الزاوية في المشروع الصهيوني القائم على الاضطهاد والعنصرية والاستيلاء على أراضي الغير بقوة.[1]

فقد بدأت سلطات الاحتلال الإسرائيلي منذ شهر حزيران 2002م بإقامة الجدار الفاصل، الذي يهدف بإيجاد منطقة عزل تمتد من شمال الضفة الغربية إلى جنوبها، بشكل يضمن أغلب المستوطنات، ويمنع دخول الفلسطينيين من الضفة الغربية إلى إسرائيل دون رقابة، ويتكون هذا الجدار من سياج إلكتروني، بنيت على طول طرفيه طرق معبدة، وسياج شيك وحفرت أنفاق، يصل معدل عرض الجدار إلى حوالي 60م، وفي بعض المناطق قرر جهاز الأمن الإسرائيلي إقامة سور باطوني بارتفاع 6 حتى 8 أمتار بدلاً من الجدار.[2]

فقد أدى الجدار إلى العديد من التداعيات الاجتماعية والاقتصادية والصحية والغذائية والبيئية والثقافية والسياسية، فقد عمل الجدار على تمزيق النسيج الاجتماعي الفلسطيني، من خلال عزل أحياء وقرى ومدنا كثيرة عن بعضها البعض ومنع تواصلها الاجتماعي، كما كان الجدار عاملا في تفكك الأسرة جغرافيا، وبالتالي فك الارتباط المادي والمعنوي بين الأسر، فبعض الأسر انفصلت عن بعضها وعن بقية أقاربها وأصدقائها، وبعضها الآخر تم طردها وتهجيرها بالكامل[3]، وهذا بدوره أدى إلى انعدام الأمن المجتمعي للمواطنين المتضررين من

---

* خلال الحرب العالمية الثانية كان الحي اليهودي اللغيتو: "عبارة عن مقاطعة مدنية (وغالبا ما كانت مغلقة) حيث حشد الألمان اليهود المحليين والإقليميين، وأجبروهم على العيش تحت ظروف سيئة".

[1] أنواع الأحياء اليهودية. موسوعة الهولوكست. http://www.ushmm.org/wlc/ar/article.php?ModuleId=10007445

[2] بتسليم مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة. خلفية عن الجدار الفاصل.. 1-1-2011 http://www.btselem.org/arabic/separation_barrier

[3] ميالة، عماد: **تأثير الجدار الفصل العنصري في فلسطين على نمط الحياة الاجتماعية والثقافية للسكان "دراسة ميدانية على الضفة الغربية والقدس الشريف"**. رسالة مقدمة لنيل الدكتوراة في علم الاجتماع. جامعة القاهرة: كلية الأداب قسم الاجتماع. القاهرة. 2012. ص 275.

الجدار، وكذلك للمواطنين غير المتضررين؛ لأنهم سيبقون في خوف مستمر لخسارة منازلهم وأسرهم وأقاربهم وأصدقائهم في أية لحظة، فلا يوجد مايحميهم من الطرد أومن التفكيك الاجتماعي.

كما عمل الجدار على ضرب القطاع الاقتصادي، الذي أثر على ظروف السكان المعيشية وبشكل أساسي على مجموعتين؛ الأولى: تتكون ممن يملكون الأرض أو ممن كانوا يعملون بها، فحرية وصولهم إلى الأرض مقيدة بنظام التصاريح والبوابات، أما المجموعة الثانية: تتكون من العمال الذين كانوا يعملون في إسرائيل بشكل غير رسمي[1]، وفقدوا عملهم بسبب الجدار، فقد أدى ذلك إلى انعدام الأمن الاقتصادي من خلال فقدان الأسر مصدر دخلها الرئيسي، إما من خلال مصادرة الأراضي والتي تمثل مصدر الرزق الأساسي لهم أو فقدان العمل، بسبب منع التواصل بين المناطق المعزولة خلفه والمدن الرئيسة القريبة منها، مما قلل ذلك من فرص العمل بالنسبة لهم، بالإضافة لذلك فإن سوق العمل الفلسطيني غير قادر على استيعاب العمالة العاطلة عن العمل في مشاريع وطنية، الأمر الذي يهدد استقرار الأسر المستقبلي، ويخفض من مستوى معيشتها.[2]

ويؤثر الجدار الفاصل أيضا على القطاع الصحي، حيث سيتسبب الجدار في الحد من قدرة الجهاز الصحي الفلسطيني على تقديم الخدمات للجميع، نظرا لتركز الخدمات الطبية في المدن والتجمعات السكنية الكبيرة، مما يؤدي ذلك إلى انعدام الأمن الصحي، بسبب الصعوبات في الوصول إلى أماكن الخدمات الصحية، فقد كشفت دراسة أصدرها معهد الإعلام والسياسات الصحية الفلسطينية أن 20% من الأطفال توفوا بسبب الجدار الفاصل والحواجز المنتشرة في أنحاء الضفة الغربية وقطاع غزة والتي يزيد عددها عن 500 حاجز[3]، فإن الاستمرار في بناء

---

[1] أثر الجدار على الوضع الإنساني. مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ا-لأمم المتحدة-. وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينين-للأمم المتحدة-. تموز 2008. ص12. http://unispal.un.org/pdfs/BR_Update8July2008a.pdf

[2] كتاب، إيلين: جدار الفصل العنصري والعائلة الفلسطينية. بديل المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين. http://www.badil.org/en/haq-alawda/item/304-article08

[3] 20% من وفيات الأطفال بفعل الحواجز والجدار الفاصل. صحيفة الشرق العربي. http://asharqalarabi.org.uk/paper/s-akhbar-20a.htm

الجدار يعرقل الخطط الصحية الوطنية، ويعطل تنفيذ البرامج، ويحولها إلى جهود مرتبطة بالإغاثة والطوارىء.

كما ألحق جدار الفصل العنصري العديد من التبعات السلبية على القطاع البيئي الفلسطيني، فقد تسبب في تدهور الأراضي، وتجزئة الأنظمة البيئة وتآكل التربة، وتدمير موارد مائية أساسية كالخزانات والآبار والينابيع، وتدهور إدارة النفايات، والفيضانات الشديدة[1]، أدى ذلك إلى انعدام الأمن البيئي بسبب الآثار التي خلفها الجدار.

ويعمل الجدار أيضا على إلحاق الضرر بالأنظمة الزراعية في المناطق المتأثرة بالجدار، فمنذ عملية السور الواقي في 2000/3/29م عملت إسرائيل على مصادرة آلاف الدونمات، وتجريف مساحات كبيرة من الأراضي لصالح الجدار، مما تسبب في إحداث كارثة للمزارعين، حيث تم السيطرة على أراضيهم، وفي أحيان أخرى عمل الجدار على الفصل بين المزارع وأرضه، بحيث لا يسمح له بالوصول للأرض إلا عبر التصاريح التي تمنحها لهم قوات الاحتلال[2]. فقد أدى هذا الوضع إلى خفض إنتاج الغذاء والذي غالبا ما يؤدي إلى الفقر لكثير من الأسر الريفية بشكل فعلي، وفي فلسطين –كإحدى الدول المنخفضة في الدخل– تعتبر الزراعة القطاع الأكثر أهمية، ومصدر الدخل الرئيس للأسر التي تعيش في المناطق الريفية، مما انعكس ذلك على إمكانية تحقيق الأمن الغذائي[3].

كما ألحق الجدار أضرارا بالغة بقطاع السياحة والآثار، سواء الأضرار التي لحقت بالمواقع الأثرية والمواقع السياحية والمواقع الدينية، من خلال ابتلاع الجدار للعديد من المواقع

---

[1] وحدة مراقبة الجدار ومعهد أريج للأبحاث التطبيقية: الجدار على طول امتداده يلقي بآثار مدمرة على البيئة والتجمعات الفلسطينية. http://www.unrwa.org/atemplate.php?id=1045

[2] يوسف، صبحي: الجدار الفاصل ومستقبل الدولة الفلسطينية دراسة في الجغرافيا السياسية. مجلة جامعة الأزهر. المجلد 12. العدد 1. فلسطين: مجلة جامعة الأزهر بغزة. سلسلة العلوم الإنسانية 2010م. ص 351 – 352. http://www.google.ps/url?sa=t&rct=j&q=&esrc=s&frm=1&source=web&cd=1&ved=0CB4Q

[3] بصلات، محمد تيسير: الأثار التي خلفها جدار الفصل العنصري الإسرائيلي على استدامة الأنظمة البيئية الزراعية في المناطق المتأثرة في محافظة قلقيلية. قلقيلية: وزارة الزراعة. ص150. http://scholar.najah.edu/sites/default/files/conference-paper/-%D8-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AA.pdf

الأثرية التاريخية الفلسطينية•، أو من خلال منع المواطنين الفلسطينين من الوصول إليها[1]، فقد أثر الجدار الفاصل على زيارة الأماكن المقدسة بنسبة 89.5% غرب الجدار، مقابل 81.8% للأسر المقيمة شرق الجدار[2]، مما ترك ذلك آثاراً نفسية وثقافية، إذ تحمل هذه الأماكن المقدسة القيمة الدينية والثقافية في نفوس الفلسطينيين، حيث يتوجب عليهم الحفاظ عليها وحمايتها وزيارتها وممارسة الشعائر الدينية فيها، ولكن بناء لجدار حال دون تنفيذ هذه الواجبات، وبالتالي إلى انعدام الأمن الثقافي.

وقد وجّه الجدارأيضا ضربة قاضية لقيام دولة فلسطينية ذات سيادة، وتواصل جغرافي، وقادرة على الحياة في الضفة الغربية وقطاع غزة، وإذا اعتبر الجدار على أنه ترسيم للحدود، فإن ذلك يعني أن أي نشاط لأي طرف بشأن المضي قدما في العملية السلمية لن يكون سوى مضيعة للوقت، وخصوصا أن موضوع الحدود من مواضيع المفاوضات الحل النهائي، أما إذا تم النظر إلى الجدار باعتباره ورقة ضغط ستستخدمها إسرائيل في مفاوضاتها مع الفلسطينيين فإن ذلك يعني أن أي تسوية مستقبلية ستكون إسرائيلية الإخراج وليس للفسطينيين أية دور فيها[3]، فإن ذلك يؤدي إلى انعدام للأمن السياسي الفلسطيني.

2- الفصل الجغرافي لفلسطين عن العالم العربي

تعمل التوجهات الإسرائيلية على عزل الكيان الفلسطيني عن العالم العربي باستمرار من خلال السيطرة الإسرائيلية الكاملة على المعابر الفلسطينية، وتحكمها الكامل بتنقل الأشخاص والبضائع بحجة حاجتها الأمنية، نجم عن هذه الإجراءات تحدي حقيقي أمام التنمية والأمن الفلسطينيين؛ فعلى المستوى الاقتصادي أدت إلى تقليص حجم التجارة الفلسطينية مع الدول

• أدى الجدار إلى ابتلاع العديد من المواقع الأثرية التاريخية الفلسطينية خاصة في مدن بيت لحم والقدس والخليل مثل (موقع الذهب) الواقع شمال مدينة جينين، الذي يحوي مقتنيات أثرية تعود للفترة الرومانية والبيزنطية، إضافة لفصل مدينتي القدس وبيت لحم اللتين تشكلان أحد أبرز المقاصد السياحية الرئيسية في فلسطين.

[1] الجدار الفاصل في الفكر الصهيوني. http://www.nbprs.ps/page.php?do=show&action=wall8

[2] يوسف، صبحي: **الجدار الفاصل مستقبل الدولة الفلسطينية دراسة في الجغرافيا السياسية**. مرجع سابق. ص365.

[3] المصري، شادي أحمد: **جدار الفصل العنصري وآثاره الاجتماعية على الشعب الفلسطيني حالة دراسية محافظة الخليل**. فلسطين: وزارة الإعلام.-مكتب الخليل. 2008. ص28.

العربية، فالتجارة البينية الفلسطينية العربية لم تزد عن 15% من القيمة الإجمالية للتجارة الفلسطينية الخارجية، وبالمقابل كان حجم التجارة مع الجانب الإسرائيلي يتراوح بين 85-90%، كما أن الاتفاقيات التجارية الفلسطينية العربية أقل من تلك المعقودة بين إسرائيل وبعض الدول العربية التي تضمنت في محتواها مبدأ الدولة الأولى بالرعاية.[1]

إذ يعد تطوير العلاقات الاقتصادية الفلسطينية العربية هدفا استراتيجيا يخدم المصالح الفلسطينية، التي تتمثل في تعزيز القدرة الذاتية للاقتصاد الفلسطيني لدعم الصمود في وجه المخططات التوسعية الإسرائيلية، وتقليص التبعية الفلسطينية الاقتصادية للاقتصاد الإسرائيلي، والتخلص من المشاكل الاقتصادية المستعصية المتمثلة بالبطالة وآثار الحصار الإسرائيلي، فإن الفصل الجغرافي يمنع تطوير العلاقات الاقتصادية، واستخدام الدعم العربي في إحداث التنمية الفلسطينية الشاملة، مما نجم عن ذلك تحكم إسرائيل سياسيا واقتصاديا بجميع مقدرات الشعب الفلسطيني، واستخدامها كوسائل للابتزاز السياسي وتحقيق التنازلات من القيادة الفلسطينية في المفاوضات الدائرة في ما يعرف بعملية التسوية[2].

وعلى المستوى السياسي أدى الفصل الجغرافي إلى عزل الشعب الفلسطيني عن العالم العربي وبقائه وحيدا منشغلا بقضيته، وكذلك عمل على إحباط كل فرصة أمامه لتحقيق قوميته ووحدته العربية، وانحسار المساندة للشعب الفلسطيني، واقتصار المساعدة على المساعدة المادية فقط، بالإضافة لذلك فإن العديد من البلدان العربية والإسلامية أصبحت ترتبط باتفاقيات عسكرية واستراتيجية مختلفة العمق والطبيعة مع أمريكا، وبعضها الآخر يقيم علاقات متفاوتة مع إسرائيل، وبعضها الآخر ممن يصنف في محور الممانعة يسعى بقوة للمفاوضات ويتجنب أية مواجهة مع إسرائيل[3].

---

[1] حامد، مهند: **التجارة البينية العربية الفلسطينية بين سندياتة المقاطعة العربية و مطرقة الحصار الاسرائيلي**. مجلة الاصلاح الاقتصادي، نشرة غير دورية يصدرها مركز المشروعات الدولية الخاصة. إبريل 2009. ص 37-38.

[2] متطلبات تطوير العلاقات الاقتصادية الفلسطينية العربية. فلسطين: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس). جزيران 2003. ص9. http://www.wafainfo.ps/pdf/relations_arabic.pdf

[3] عماد، عبد الغني: الصراع العربي الإسرائيلي بين النص والواقع. ص12. http://www.tourathtripoli.org/phocadownload/dirasset_fi_alkadia_alfilsstinia/alssira3%20al3arabi%20alira2ili.pdf

ففي ظل هذا الواقع فإن الصراع العربي الإسرائيلي لم يحتل الأولوية في لوائح معظم الدول العربية والإسلامية التي بقيت سياساتها تجاهه تتحدد وفق منظومة ردة الفعل والمواقف الطارئة التي في الغالب تتأسس على خلفية الأحداث الكبرى في المنطقة.

وفي ظل بطء أو غياب العمل العربي المشترك، فإن الصراع العربي الإسرائيلي يشكل أهم تهديد أمني للشرق الأوسط، وبالتالي لا يمكن التقدم نحو تحقيق تعاون أمني في الشرق الأوسط، مالم يُحل هذا الصراع أولا[1]، سيظل عائقا أمام التنمية العربية الشاملة، وأمام الوحدة العربية، واستمرارية الفصل الجغرافي سيحرم الفلسطينين من الدعم المادي والسياسي من الدول العربية القائم على أساس اتفاقيات تعاون وشراكة اقتصادية وسياسية أمنية في سبيل تحقيق تنمية فلسطينية.

3- عدم انتظام الدعم الخارجي لبناء المؤسسات وتذبذب المواقف

يعتمد الاقتصاد الفلسطيني بشكل أساسي على المساعدات الخارجية، إذ تشكل أكثر من 60% من الدخل القومي الإجمالي للضفة الغربية وقطاع غزة[2]، إلا أن حجم هذه المساعدات مرتبط بالأوضاع السياسية الفلسطينية، مما يشكل تحديا أمام واضعي الخطط في عدم القدرة على التنبؤ بحجم هذه المساعدات وبالتالي إعداد الموازنات.

ففي خلال الاضطرابات السياسية تتحول المساعدات الخارجية باتجاه برامج الإغاثة الطارئة، وبعيدا عن التنمية والسلطة، وكذلك تشهد تحولا في قنوات المساعدات الخارجية، بعيدا عن الجهات المانحة الثنائية نحو تلك الجهات المتعددة الأطراف.[3]

---

[1] سليم، محمد السيد: دور العوامل الخارجية في الصراع العربي الإسرائيلي. السياسية الدولية. 1 إبريل 2008. http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=222085&eid=306

[2] الصوراني، غازي: **المشهد الفلسطيني الراهن**. مرجع سابق. ص 293.

[3] عبد الكريم، نصر: العلاقات الأوروبية الفلسطينية: الدور الاقتصادي والاوروبي. مؤتمر السياسة الخارجية الأوروبية تجاه القضية الفلسطينية. الجلسة الرابعة. لبنان: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات. 3-4- تشرين الأول 2010. ص 12. http://www.alzaytouna.net/permalink/4600.html

ويتمثل هذا التحدي في تأثر المساعدات كماً ونوعاً بمدى التقدم الحاصل في مسيرة التسوية مع الحكومة الاسرائيلية، وهو ما يؤيد الافتراض الأساسي في ذهن المانحين وهو تمويل عملية السلام وتوفير مستلزمات نجاحها دون اعتبار للهدف النهائي وهو إزالة الاحتلال وإقامة الدولة، فإن المساعدات الخارجية تتم عبر ضغط على السلطة الفلسطينية بربط المساعدات بحقوق الفلسطينيين، وكذلك جعل المساعدات في سبيل المقايضة بالحقوق الوطنية للفلسطينيين، فإن وضع المطالبة في القضية الفلسطينية من شأنه أن يقلل ويقلص حجم المساعدات، فلذلك فإن الأسلوب المعتمد للمنح هو دعم الشعب الفلسطيني ماديا بدلا من دعم قضيته في التحرر والاستقلال[1].

وبالإضافة لذلك هناك مساعدات تعمل على إطالة أمد الاحتلال بدلا من اقتلاع الاحتلال، فمثلاً بعض المشاريع في المناطق الخاضعة لسيطرة الاحتلال تعمل على خدمة المستوطنين، لتطوير بنى تحتية تقع تحت الاحتلال ولكن في الوقت نفسه يتم اعتبارها على أنها موجهة للشعب الفلسطيني ومصممة لخدمة الفلسطينيين إلا أنها تخدم الاحتلال.

وبالرغم من ارتفاع نسبة المساعدات الخارجية خلال عشرة أعوام (1998 – 2008) إلى أكثر من 200.64%، إلا أن هذا الارتفاع لم يحقق تطوراً أو تخفيضاً في نسبة الفقر والبطالة.[2]

وذلك بسبب التمويل الخارجي المشروط، وغياب قدرة الحكومة على استثمار أموال التمويل الخارجي في مشاريع تنموية حقيقية، بالرغم من تضاعف نصيب المواطن الفلسطيني في مجمل المساعدات الخارجية المقدمة للشعب عما كانت عليه قبل عام 2006م والتي بلغت 326

[1] جامعة بيرزيت– مركز دراسات التنمية. **تقرير التنمية البشرية لعام 2004**. فلسطين. 2004. ص 117.

[2] مركز بيسان للبحوث والإنماء. رغم ارتفاع نسبة المساعدات الخارجية 200% الدين العام تضاعف والفقر ازداد في الأراضي الفلسطينية المحتلة. فلسطين. الاثنين 2011/11/5م. الساعة 11:18. http://ar.bisan.org/content/%D8%B1%D8%BA%D9%85

دولار سنوياً، ليتضاعف بعد ذلك العام إلى 658 دولار سنوياً،[1] إلا أنه لم ينعكس ذلك على ميزانية الخزينة العامة للسلطة الفلسطينية التي تواجه عجزاً متزايداً في سداد فاتورة الرواتب.

وعلى الرغم من ارتفاع نسب المساعدات إلا أن الدين العام يشهد ارتفاعاً بنسبة 100%، وذلك من مليار إلى 2 مليار دولار أمريكي.

وتوضح هذه المؤشرات مدى اعتماد الفلسطينيين على المساعدات الخارجية، حيث يؤكد التقرير الذي أعده مركز بيسان للبحوث، على حصول الفلسطينيين على مساعدات تفوق العديد من الدول في إفريقيا، وآسيا (وهي مساعدات أكبر من ما تحصل عليه مصر، الأردن، اليمن، الكونغو، هايتي، جمهورية نبال، لبنان) من حيث نصيب الفرد في تلك الدول من المساعدات الخارجية مجتمعة عام 2008 بـ 550 دولار أمريكي.[2]

ولهذا فإنه لا يمكن الحديث عن تنمية بشرية مرضية بدون إنهاء الاحتلال، ولاسيما أن إسرائيل يعد ترتيبها الأولى في المساعدات، فقد بلغ الدعم الأمريكي لإسرائيل عام 2010م ما مجموعه 2.775 مليار دولار على شكل منحة عسكرية،[3] في حين بلغ مجموع التمويل الخارجي للسلطة الفلسطينية عام 2010م 1278 مليون دولار.[4]

ومهما يكن من أمر تلك المساعدات فإنها لن ترتقي إلى مستوى المساعدات التي تتلقاها إسرائيل، والتي تستخدمها في مجال التنمية والأمن، مما يبرز قوة إسرائيل وتطورها.

---

[1] 658 دولار نصيب الفرد الفلسطيني من المساعدات الخارجية. رام الله: وطن للأنباء. 2011/11/23م. الساعة 11.15. http://wattan.tv/hp_details.cfm?id=a8577403a5182075&c_id=1

[2] مركز بيسان للبحوث والإنماء. **رغم ارتفاع نسبة المساعدات الخارجية 200% الدين العام تضاعف والفقر ازداد في الأراضي الفلسطينية المحتلة**. مرجع سابق.

[3] مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات. **التقرير الإستراتيجي الفلسطيني 2010م**. مرجع سابق. ص 81.

[4] المرجع السابق. ص374.

الفصل الرابع

انعكاسات الخطط الإصلاحية والتنموية المقدمة من السلطة الفلسطينية على الأمن الإنساني

الفصل الرابع

انعكاسات الخطط الإصلاحية والتنموية المقدمة من السلطة الفلسطينية على الأمن الإنساني

سيتم الحديث في هذا الفصل عن انعكاسات الخطط الإصلاحية والتنموية على الأمن الإنساني، من حيث مكونات الأمن الإنساني، المتمثلة في العيش بكرامة ورفاهية، والتحرر من الفاقة والجوع، والتحرر من الخوف، فتحقيق العيش بكرامة ورفاهية، يتم من خلال تحقيق الأمن الصحي والأمن البيئي، اما التحرر من الفاقة والجوع فيتم من خلال توفير الأمن الاقتصادي والأمن الغذائي، وأخيرا التحرر من الخوف فانه يتحقق من خلال الأمن السياسي والأمن الشخصي، وسيتم الربط مابين البرامج والسياسات المتبعة في الخطط الإصلاحية والتنموية، وبين مكونات الأمن الإنساني وأبعاده، وصولا إلى تحديد الانعكاسات الإيجابية والسلبية لهذه الخطط على الأمن الإنساني.

1.4 مكونات الأمن الإنساني

1.1.4 العيش بكرامة ورفاهية

يعد توفير العيش بكرامة ورفاهية للمواطنين، من المسؤليات الهامة الملقاة على عاتق الدولة، والتي يتوجب على الدولة تأمينها، لأنها تعد من الاحتياجات الضرورية لاستمرار حياة المواطنين، وفي الأراضي الفلسطينية المحتلة هدفت السلطة الفلسطينية الى توفير العيش بكرامة ورفاهية من خلال خططها الإصلاحية والتنموية، حيث سيتم تحليل إلى أي مدى حققت تلك الخطط الأمن الصحي والأمن البيئي، و تجدر الإشارة إلى أن الدراسة ليست بصدد تقييم الخطط من حيث الإنجازات والإخفاقات، وإنما بصدد تقيميها من منظور الأمن الإنساني.

1.1.1.4 انعكاسات الخطط الإصلاحية والتنموية على الأمن الصحي:

يتحقق الأمن الصحي بتوافر عناصر ثلاثة:الأول توافر الخدمات الصحية بأسعار في المتناول، والثاني يتمثل في قدرة الأفراد على الحصول على تلك الخدمة، والثالث يتمثل في حمايتهم من الأمراض التي يمكن الوقاية منها.

فقد جاء في دستور منظمة الصحة العالمية بأن "التمتع بأعلى مستوى من الصحة يمكن بلوغه هو أحد الحقوق الأساسية لكل إنسان دون تمييز بسبب العنصر أو الدين أو العقيده السياسية أو الحالة الاقتصادية أو الاجتماعية".[1]

ويواجه القطاع الصحي في الأراضي الفلسطينية تحديات تتمثل في استمرار معيقات الاحتلال الإسرائيلي من القيود على الحركة، وبناء المستوطنات وجدار الفصل العنصري، ونقاط التفتيش وغيرها من القيود التي أثرت وما زالت تؤثر على الوضع الصحي الفلسطيني، وعلى نوعية حياتهم مما يحمّل السكان في فلسطين عبئا إضافيا، ويؤدي إلى مضاعفة المعاناة من الأعباء الصحية، ولذلك فإن السلطة الفلسطينية لم تقلل من شأن هذه التحديات، بل عملت على تعزيز الإمكانات الإدارية والإستراتيجية عبر خطة التنمية الفلسطينية (2008– 2010) إذ تبنت برنامجين هما: برنامج تحسين نوعية الصحة، وبرنامج تطوير الخدمات الصحية، وكذلك تبنت في برنامج الحكومة الثالثة عشرة "إنهاء الإحتلال وإقامة الدولة" عدة أهداف متمثلة في ضمان الوصول اليسير لخدمات صحية ذات جودة عالية للمواطنين الفلسطينيين كافة، واستكمال شبكة الخدمات الصحية في مجال الرعاية الصحية الثانوية (المستشفيات)، وتنمية القوى البشرية العاملة في الوزارة، وضمان استدامة الخدمات الصحية المقدمة.

ويمثل الإنفاق الصحي في فلسطين على الرعاية الصحية من المستوى الثاني والثالث* – كما في البلدان المجاوره – أكثر من نصف الإنفاق الإجمالي على الصحة، كما تخصص فلسطين جزءا كبيرا من مواردها لقطاع الصحة، حيث بلغ الانفاق الكلي على الصحة من الناتج المحلي الإجمالي 13.7%، وهذا من أعلى النسب في البلدان الناميه الأخرى.[2]

---

[1] منظمة الصحة العالمية. دستور منظمة الصحة العالمية. ص1.
http://www.who.int/governance/eb/constitution/ar/index.htm

* يتمثل المستوى الثاني في (المستشفيات العامة)، والمستوى الثالث في (المستشفيات المتخصصة)

[2] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. وزارة الصحة 2012. الحسابات الصحية الوطنية 2009–2010. نتائج أساسية. رام الله–فلسطين. ص19. http://www.moh.ps/?lang=0&page=4&pid=84

وتشير البيانات الأولية إلى أن الإنفاق الحكومي (خصوصا وزاره الصحة) على القطاع الصحي بلغ حوالي 40% من مجموع النفقات الصحية، في حين بلغ الإنفاق من مصادر التمويل الأخرى (إنفاق الأسرى والمنظمات الأهليه ووكاله الغوث.....الخ) حوالي 60%.[1]

وفي خطه الإصلاح والتنميه الفلسطينيه 2008–2010 تم تخصيص 139 مليون دولار لتدخلات ونشاطات ضمن برنامج تحسين نوعية الصحة، وبرنامج تطوير الخدمات الصحية، حيث بلغت نسبة الإنفاق الفعلي من الموازنة 45% لبرنامج تحسين نوعية الصحة، و4% لبرنامج تطوير الخدمات الصحية.[2]

وكذلك عملت وزارة الصحة جاهدة على توفير الخدمات الصحية وذلك من خلال تعزيز وزيادة عدد مراكز الرعاية الصحية الأولية، والتي ارتفعت من 459 مركزا صحيا عام 1994، الى 748 مركزا صحيا في عام 2011، أي بزيادة قدرها 64.7% عن العام 1994.[3]

كما ارتفع عدد المشافي العاملة في فلسطين لتبلغ عام 2011(81) مشفى، بمعدل 770 نسمة لكل سرير، بما فيها أسّرة مستشفيات القدس الشرقيه، كما بلغ عدد الأطباء العاملين في مختلف مراكز ووحدات وزاره الصحه (3409 طبيبا عاما، بمعدل 8.4 طبيب لكل 10000 نسمه)[4].

فهذه المؤشرات تدل على جهود السلطة في توفير الخدمات الصحية والتي تنعكس ايجابيا على المواطنين من خلال زياده عدد المركز التي تقدم الخدمات الصحية، لتلبي احتياجات المواطنين.

---

[1] وزارة الصحة. الخطة الإستراتيجية الوطنية الصحية 2011–2013. رام الله–فلسطين. 2010.ص1. http://www.moh.ps/?lang=0&page=1&id=112

[2] وزارة التخطيط والتنمية الإدارية. **تقرير متابعة خطة الإصلاح والتنمية الفلسطينية 2008–2010**. فلسطين. 2011. ص7–9.

[3] وزارة الصحة، مركز المعلومات الصحية الفلسطيني– **التقرير الصحي السنوي– فلسطين 2012**. حزيران 2012. ص21.

[4] المرجع السابق. ص82.

أما عند النظر على مدى قدرة الأفراد في الحصول على الخدمة بأسعار معقولة، فإن المؤشرات تدل على عكس ذلك، ولا سيما في ظل ارتفاع أسعار الخدمات الطبية لتبلغ 2.16% بالضفة الغربية و 09.% في قطاع غزة عام 2011[1]، مما كان له أثر بالغ على مقدرة الفرد على الدفع للخدمات الصحية، بالإضافة لذلك أدى ارتفاع معدلات البطالة والفقر إلى جعل حصول الأفراد على الخدمات الصحية بالغ الصعوبة، حيث أصبح 80%من السكان في قطاع غزة يعتمدون على المساعدات الإنسانيه من الأنروا، وبرنامج الأغذية العالمي، والجمعيات المختلفة.

فلذلك تعمل السلطة الوطنية الفلسطينية لضمان حصول المواطنين على خدمات صحية نوعية وبأسعار معقولة من خلال برنامج التأمين الصحي الوطني المقترح، كما تعمل وزارة الصحة بالتعاون الوثيق مع وزارة العمل ووزارة الشؤون الاجتماعية لضمان حصول العاطلين عن العمل والفقراء الذين لا يستطيعون دفع تكاليف العلاج على كل الخدمات الصحية التي يغطيها التأمين الصحي، فإن التوجه نحو تغير نمط التأمين الصحي الاختياري إلى نظام تأمين صحي وطني شامل وإلزامي من شأنه أن يسهم في عدالة توزيع الخدمات الصحية وضمان حصول الجميع عليها، وخاصة الفقراء والعاطلين عن العمل، في حين يغطي التأمين الحكومي الحالي 60.4% من المواطنين، بينما يدفع أقساط التأمين 29.9% من المستفيدين، في حين يحصل الباقي على خدمات صحية مجانية 30.5% دون دفع أي استحقاقات، كما أن التأمين الصحي الفلسطيني الحالي إجباري لموظفي السلطة الوطنية والمتقاعدين، وهذا ما يعادل 45.3% من اجمالي عدد المشتركين في النظام، كما تسهم وزارة الشؤون الاجتماعية في التغطية المالية لنظام التأمين الصحي لتوفير الرعاية الصحية للفقراء والمحتاجين، وقد ارتفعت نسبه هذه الإسهامات من 17.3% عام 2000 إلى 32% عام 2006، كما تسهم وزارة الأسرى والمحررين في نظام التأمين الصحي الحالي لتوفير تغطية لأسر الأسرى الفلسطينيين المحتجزين في السجون الإسرائيلية.[2]

---

[1] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. مؤشر غلاء المعيشة في الأراضي الفلسطينية المحتلة. 12-1-2012. www.pcbs.gov.ps/Portals/_pcbs/PressRelease/CPI122011A.pdf

[2] وزارة الصحة. **الخطة ا الإستراتيجية الوطنية الصحية 2011-2013**.مرجع سابق. ص19.

أما فيما يتعلق بإمكانية وصول المواطنين إلى مراكز الخدمات الصحية، فعلى الرغم من الجهود التي تبذلها وزارة الصحة لتحقيق عدالة في توزيع الخدمات والمرافق الصحية، فما زال السكان المعزولون في الأغوار والقدس والمناطق المتأثرة بجدار الفصل العنصري يجدون صعوبة في الوصول إلى المرافق الصحية نظرا لسيطرة إسرائيل عليها وممارستها المتعدده من الحصار والإغلاق[1]، فقد أضعف الحصار نتيجة لعدم السماح بإدخال الأجهزة والمعدات الطبيه والأدويه من قدره النظام الصحي على تقديم الخدمات، بالإضافة لذلك تقوم إسرائيل بعرقلة خروج المرضى من غزة للعلاج في الضفة أو الخارج، إذ تطلب إسرائيل من المرضى الحصول على تصاريح مغادرة، وفي الوقت ذاته فإن الاحتلال الإسرائيلي لا يمنح هذه التصاريح للمرضى جميعهم، فإن ذلك يؤدي إلى انعكاسات سلبية على المواطنين ولا سيما في ظل تزايد الطلب على تلك الرعاية الطبية في وقت تنخفض فيه مستويات الرعاية الطبية داخل غزة، الأمر الذي فاقم من أحوالهم الصحية وأدى إلى العديد من الوفيات التي كان يمكن تفاديها.[2]

فإن ممارسات الاحتلال الإسرائيلي تعرض القطاع الصحي لانتهاكات مستمرة تحد من فاعلية وإمكانية تقديم الخدمات للمواطنين الفلسطينيين، فقد أكد ذلك وزير الصحة السابق الدكتور فتحي أبو مغلي – في المؤتمر الصحفي– تحت عنوان " نحو خدمات صحية عالية الجودة ومستدامة" "إن المتتبع للمؤشرات الصحية في فلسطين والتي نفتخر بأنها جيده يجد أن هذه المؤشرات لم تتحسن منذ عشرة أعوام وذلك بسبب الأوضاع السياسية السائدة والمرتبطة أساسا بالاحتلال واجراءاته، وبعدم قدرة المؤسسة الصحية من الانتقال من مرحلة الاستجابة لحاجات الطوارئ إلى مرحلة التنمية الصحية الحقيقية، والتي تتطلب وجود رؤية واضحة للنظام الصحي

---

[1] ست سنوات على إبداء الرأي الإستشاري لمحكمة العدل الدولية بشأن الجدار:اثر الجدار على الصحة. الأمم المتحدة مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية. منظمة الصحة العالمية. تموز 2010. ص7–9. http://www.ochaopt.org/documents/ocha_opt_special_focus_july...

[2] الانعكاسات الاجتماعية والاقتصادية للاحتلال الإسرائيلي على أحوال السكان في الأراضي الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس خلال العام 2010. فلسطين: وزارة التخطيط. كانون الثاني 2011. ص11. تقرير الانعكاhttp://www.mopad.pna.ps/attachments/article/33/

الذي نريده، وإلى توفر الأدوات اللازمة لتحقيق الرؤية وفي مقدمتها توفر المناخ السياسي والاقتصادي اللازمين".[1]

فالظروف الصحية العامه في الأراضي الفلسطينيه المحتله تتأثر بشدة من جراء ممارسات الاحتلال الإسرائيلي، حيث تتأثر الخدمات الصحية بشكل رئيسي من خلال الممارسات الإسرائيلية ضد الفلسطينيين مثل المرضى الفلسطينين الذين يتوفون على الحاجز لعدم قدرتهم على الوصول للمراكز الصحية، حيث بلغت إحصاءات لعدد الوفيات الناجمة عن التأخير في عبور الحواجز العسكرية والبوابات الإسرائيلية من عام 2000 إلى عام 2009 328 حالة[2]، مما يشكل عاملا في حرمان الشعب الفلسطيني في ممارسة حقوقه ومنها حقه في الحصول على العلاج والصحة، وبالرغم من ذلك ساهمت خطة الإصلاح والتنمية الفلسطينية 2008–2010، وكذلك برنامج الحكومة الثالثة عشرة إنهاء الإحتلال وإقامه الدوله بالمحافظة على قدرة القطاع الصحي في تقديم الخدمات للمواطنين ضمن الإمكانيات المتاحة، ولكن تبقى الحاجة لزيادة الأمن الصحي في جميع الأراضي الفلسطينية، والذي سيتحقق بإزالة الاحتلال.

2.1.1.4 انعكاسات الخطط الإصلاحية والتنموية على الأمن البيئي

يتحقق الأمن البيئي وفقاً لما ورد في تقرير التنمية البشرية 1994 عن طريق "حماية البيئة التي يعيش بها الإنسان من التعديات التي يمارس عليها من قبله أو من قبل الدولة"[3].

وتتمثل أهم المخاطر التي تهدد الأمن البيئي في الإفراط في استخدام الموارد الطبيعية، وتلوث ونضوب العديد من هذه الموارد، وأيضاً التغييرات المناخية، بالإضافة إلى نقص الأراضي الصالحة للزراعة مع قلة منسوب الأنهار المائية، وتلوث مصادر المياه الجوفية[4].

---

[1] وزير الصحة الدكتور فتحي أبو مغلي يفتتح المؤتمر الصحي الفلسطيني "نحو خدمات صحية عالية الجودة ومستدامة". المنعقد في رام الله يومي 7–8 أيار 2009. http://www.prealmedia.com/ar/index.php?news=18210&vote=5&aid=18210&Vote=Vote

[2] ضحايا نتيجة عدم السماح لهم بعبور الحواجز الإسرائيلية للمستشفيات. http://www.phrmg.org/arabic/documents/Resources/Died%20at%20Checkpoints-Arabic.htm

[3] تقرير التنمية البشرية لعام 1994. **أبعاد جديدة للأمن الإنساني.** مرجع سابق. ص 24.

[4] سليمان المشعل. ثقافة وتطبيقات الأمن البيئي العالمي. http://www.aleqt.com/2011/08/30/article_574696.html

وبالنسبة لأوضاع الأمن البيئي في الأراضي الفلسطينية، فإن أكثر التعديات التي تمارس على البيئة الفلسطينية ليست من قبل المواطنين الفلسطينيين وإنما يمارسها الاحتلال الإسرائيلي، حيث تشكل هذه التعديات عائقا أمام تنفيذ الخطط الإصلاحية، وتسبب أضراراً مستمرة ومتكررة تنعكس سلبا على البيئة والمواطن الفلسطيني، و تتمثل بالاستيلاء الإسرائيلي على الأراضي الفلسطينية، بالإضافة إلى تجريف الأشجارواقتلاعها منها، حيث تم اقتلاع أكثر من مليون ونصف شجرة منذ بداية الانتفاضة[1]، مما يؤدي إلى استنزاف الأراضي الفلسطينية، وجعل الأعداد المتزايدة من السكان يعيشون في مساحات أقل، مما يشكل طلباً متزايداً على المصادر الطبيعية.

كما يشكل الجدار تعدياً آخر وعائقاً أمام الحفاظ على الأنظمة البيئية والمعالم الطبيعية، والترابط بين المناطق المحمية، إذ يتسبب في تدهور الغطاء النباتي في الضفة الغربية نتيجة عزل 40.9 كم^2 من الغابات الطبيعية، إضافة إلى عزل أكثر من 40 منطقة محمية، حيث يمنع الفلسطينيين من الوصول إليها، وحتى من إدارتها، كما يمنع الجدار تنقل الحيوانات البرية نتيجة للتجزئة، مما يقلص الأراضي الرعوية ويؤدي إلى ظهور الرعي الجائر، والذي يؤدي إلى انحسار الغطاء النباتي وكثافته، وتراجع أعداد الثروة الحيوانية المعتمدة على المراعي، وظهور علامات التصحر، كما يمنع الجدار المزارعين الفلسطينيين من الوصول إلى أراضيهم مما يهدد 27.9% من مساحة الأراضي الزراعية الكلية في الضفة[2]، كما سيعزل الجدار العديد من آبار المياه والينابيع للفلسطينيين، الأمر الذي سيحول دون استخدامها من قبل المواطنين الفلسطينيين، فقد جاء في تقرير صادر عن منطقة العفو الدولية "إن هذه الممارسات غير المعقولة تقيد توفر المياه في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وتمنع الفلسطينيين من تطوير بنية تحتية فعالة للمياه في هذه المناطق، وأضاف بأن "إسرائيل تفرض سيطرة تامة على الموارد المائية المشتركة وتستغل ما يزيد عن 80% من مياه الخزان الجوفي الجبلي الذي يعد المصدر الرئيسي للمياه الجوفية في

[1] يقلعون شجرة. برنامج زراعة المليون شجرة الثاني. العربية لحماية الطبيعة. http://apnature.org/ar/node/445

[2] البيئة الفلسطينية في يوم البيئة العالمي. القدس: معهد الأبحاث التطبيقية (أريج). حزيران 2005. http://www.idsc.gov.ps/arabic/environment/study/Study7.html

إسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة، وتمنح الفلسطينيين 20% منها فقط، فيما يستهلك الفرد الإسرائيلي 300 لتر من المياه في اليوم، مقابل 70 لتر للفرد الفلسطيني، وهذا أقل من النسبة المقبولة للاستهلاك المياه حسب منظمة الصحة العالمية والتي تبلغ 100 لتر للفرد"[1]، مما يفرض على الفلسطينيين الاقتصاد في استهلاك المياه، بالإضافة لذلك تعمل المستوطنات الإسرائيلية التي تقع غالباً على رؤوس الجبال وفي المناطق المرتفعة في تلويث المياه الفلسطينية، وذلك من خلال تصريف المياه العادمة إليها، إذ عملت المستوطنات الإسرائيلية في غزة على ضخ مياه الصرف الصحي إلى الكثبان الرملية الواقعة شمال الخزان الجوفي للمياه في قطاع غزة، إذ ينتج عن تسرب المياه العادمة وما يحتويه من مواد سامة كالرصاص والألمنيوم تلوث المياه السطحية والجوفية، الأمر الذي يجعلها غير صالحة للاستخدام الآدمي[2]، كما أدى استنزاف المياه الجوفية في قطاع غزة إلى زيادة نسبة الملوحة في المياه، فقد أوضح الفحص الذي أجري عام 2009 لعدد من الآبار في قطاع غزة بأن مستويات الكلوريدات (التي تدل على ملوحة المياه) في 93% من الآبار تصل الى أربعة أضعاف وحتى ثمانية أضعاف المستوى الموصى به من قبل منظمة الصحة العالمية[3]، بالإضافة لذلك منع الحصار الإسرائيلي دخول قطع الغيار اللازمة لصناعة محطات المعالجة والضخ، كما أعاق وصول المواد الكيماوية اللازمة لتطهير المياه بعد استكمال المعالجة.

ومن التعديات الإسرائيلية الخطرة تجاه الأراضي الفلسطينية، والتي تعد مدمرة للبيئة الفلسطينية، متمثلة في تخلص الصناعات الإسرائيلية من المخلفات والنفايات الخطرة وإلقائها في مناطق السلطة الفلسطينية، فقد كشفت سلطة جودة البيئة العديد من الحالات، فقد صرح مسؤول عن سلطة جودة البيئة من تمكنهم من رصد أكثر من 50 موقعاً في الضفة الغربية وقطاع غزة،

---

[1] وثيقة إسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة: تعكير صفو المياه وحرمان الفلسطينيين من الحق في الحصول على المياه. منظمة العفو الدولية. http://www.amnesty.org/ar/library/asset/MDE15/027/2009/ar/3b1c7429-08a5-4e5f-a28e-13df8cde276d/mde150272009ar.html

[2] أزمة مياه الشرب في مناطق السلطة الفلسطينية. سلسلة تقارير خاصة(29). نيسان 2004. ص14. http://www.ichr.ps/pdfs/sp29.pdf

[3] المياه التي يتم تزويدها في قطاع غزة غير صالحة للشرب وإسرائيل تمنع دخول المعدات والمواد الضرورية لترميم شبكات المياه والمجاري. بتسيلم- مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة. http://www.btselem.org/arabic/gaza_strip/20100823_gaza_water_crisis

تم دفن النفايات السامة والخطرة فيها من قبل الإسرائيليين[1]. مما يعني أن سلطات الاحتلال تعمل على تحويل الأراضي الفلسطينية إلى مكبات للنفايات الصلبة والخطرة، والتي تلحق الضرر بالأراضي الزراعية والمحاصيل والأشجار والمواطن.

كما تعد الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة في 2008/12/27 من أكثر التعديات إضراراً بالبيئة، فعلى صعيد المياه فقد قدرت مصلحة مياه بلديات الساحل حجم الخسائر الأولية لقطاع المياه والصرف الصحي بعد انتهاء العدوان الإسرائيلي الذي بلغ ستة ملايين دولار أمريكي، تشمل الدمار الذي لحق بالمرافق والبنية التحتية لقطاع المياه والصرف الصحي، حيث تم تدمير 11 بئراً لمياه الشرب، منها سبعة آبار بصورة كلية، ثلاثة منها في محافظة غزة، وأربعة في محافظة شمال غزة، والباقي تعرض للتدمير[2].

أما على صعيد الأرض فقد بينت المسودات الأولية للأضرار التي لحقت بالبيئة الزراعية حسب المهندسة رزان زعيتر رئيسة جمعية العربية لحماية الطبيعة بأنه تم "تدمير حوالي 150 دونماً من مزارع الزيتون والحمضيات والفواكه، وأكثر من 4960 دونم من مزارع الحبوب، وهذا خلال 20 يوماً فقط"[(3)]. مما يدل على استنزاف الأراضي وتلويث التربة بالمخلفات السامة جراء القصف. أما على صعيد الهواء فإن الغازات الجوية والقنابل المسيلة للدموع وغيرها أدت إلى تلويث الهواء والذي بدوره أدى لحدوث تغييرات مناخية متمثلة في انحسار الأمطار، فقد قامت سلطة جودة المياه بالتعاون والتنسيق مع الجهات المعنية، وبدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) خلال عام 2009، بإنجاز وثيقتين فيما يتعلق بتغير المناخ والتحديات التي يمثلها على المستوى الفلسطيني، وهي تحليل وضع تغيير المناخ في الأراضي الفلسطينية واستراتيجية التكيف مع تغيير المناخ، وقد خلصت الوثيقتان إلى "أن من

---

[1] أبو صفية: إسرائيل تواصل تهريب ودفن النفايات الصلبة والخطرة في الأراضي الفلسطينية. http://www.alhayat-j.com/details.php?opt=3&id=20711&cid=1361

[2] أثر العدوان الحربي الإسرائيلي على قطاعي المياه والصرف الصحي. خلال فترة العدوان 27-12-2008 – 18-1-2009. المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان. http://www.pchrgaza.org/files/REPORTS/arabic/14-07-09.html

[3] شباتي، بسمة. الآثار البيئية والاجتماعية والصحية للحرب الإسرائيلية على غزة، تلويث الهواء والتربة والمياه وتدمير مزارع الزيتون والحمضيات، اللجنة العربية لحقوق الإنسان. http://www.achr.nu/art594.htm

المتوقع أن يكون هناك انخفاض في معدلات هطول الأمطار وارتفاع درجات الحرارة، مما يشكل تهديداً بتفاقم الجفاف وتزايد مشكلة ندرة المياه في فلسطين، قُدّر بزيادة 2.2 – 5.1 %، وانخفاض في معدلات الأمطار السنوية 15% بحلول عام 2020، وبنسبة 20% بحلول عام 2050، ومن المتوقع أيضاً أن بتفاقم من مشكلة تدهور الأراضي والتصحر مما يؤدي إلى انخفاض الإنتاجية الزراعية ويهدد الأمن الغذائي. مما قد يؤدي لانعكاسات اجتماعية اقتصادية وتفاقم مشكلة الفقر وعدم الاستقرار الاجتماعي، ومن الاحتمالات الأخرى زيادة وتيرة ومعدلات وكثافة الكوارث الطبيعية"[1].

أما بالنسبة للتعديات المشتركة التي يمارسها الفلسطينيون والإسرائيليون على البيئة في فلسطين تتمثل في مجال صناعة الحجر – التي تعد من أهم الصناعات بالنسبة الفلسطينيين–، التي تتسبب في إثارة الغبار الذي يضر بالبيئة وبصحة الإنسان، إذ تتفاقم المشكلة في بيت لحم إذ يوجد بها أكثر من 250 مصنعاً وحدَها[2]، كما أن الإسرائيليين عمدوا إلى نقل صناعة الحجر إلى مناطق السلطة مثل المحاجر الإسرائيلية في وادي التين في محافظة طولكرم، بالإضافة إلى نقل العديد من المصانع التي تسبب الأضرار البيئية، والتي وصل عددها إلى 200 مصنع داخل الضفة لمختلف الصناعات الكيماوية وغيرها[3]، ومن التعديات الأخرى من قبل الفلسطينيين تتمثل في إحراق النفايات الصلبة لعدم وجود مكبات للنفايات الصلبة.

فإن الإجراءات والممارسات الإسرائيلية، حالت دون وضع وتنفيذ سياسات بيئة شاملة، وكان لها آثار سلبية بالغة الخطورة على البيئة في فلسطين، والتي أدت إلى تلوث الهواء، وتلوث الأرض، وتلوث الماء.

---

[1] سلطة جودة البيئة، إستراتيجية البيئة القطاعية 2011 – 2013. فلسطين. آذار 2010. ص13. www.environment.pna.ps/ar/strategy.pdf

[2] الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن، البيئة في أراضي السلطة الوطنية الفلسطينية (حالة دراسية: محافظة بيت لحم). سلسلة تقارير خاصة (40) رام الله. أيلول 2005، ص34. www.ichr.ps/pdfs/sp40.pdf

[3] عمر، فبصل، حسن، كفاح. الآثار البيئية والاقتصادية الناجمة عن المصانع الإسرائيلية المقامة على الخط الأخضر غرب مدينة طولكرم. (ورقة عمل مقدمة للمؤتمر الصناعات الإسرائيلية في المناطق الحدودية والمستوطنات الإسرائيلية)، طولكرم. 17 شباط، 2010. ص3. www.qou.edu/arabic/.../israeliIndustConf/.../kefahAndDrFeassal.doc

وفي ظل هذه الظروف البيئية أصبح عبء التصدي لهذه التحديات موكلاً إلى السلطة الفلسطينية، والتي عمدت إلى إطلاق خطة التنمية الفلسطينية 2008 – 2010، وكذلك الخطة الوطنية الفلسطينية للإنعاش المبكر وإعادة الإعمار في غزة لعامي 2009–2010، وأيضاً خطة التنمية الوطنية 2011–2013 والتي ستعنى بوضع الأهداف للتخلص من معوقات وآثار الاحتلال الإسرائيلي من خلال استراتيجيات قطاعية وعبر قطاعية، حيث تتمثل الرؤية للقطاع البيئي في "بيئة فلسطينية محمية ومصونة وآمنة تحقق الاستدامة للموارد الطبيعية بما يلبي حاجات المجتمع الفلسطيني الحالية ويضمن حقوق الأجيال القادمة في التمتع ببيئة صحية وسليمة وبالرفاه الاجتماعي وفي ظل السيادة الفلسطينية المستقلة[1].

ففي خطة الإصلاح والتنمية الفلسطينية 2008 – 2010، وما تم تقديمه من قبل سلطة جودة البيئة من مشاريع ذات أولوية في القطاع البيئي، والتي عددها 32 مقترحاً مثل إدارة مصانع الحجر، وإدارة المياه العادمة، وإدارة النفايات الصلبة، فإن تلك الخطة لم تعتمد سوى مشروعٍ واحد من جملة المقترحات المقدمة، فقد تم تنفيذ مشروع إنشاء مكب صحي للنفايات في جنين وتشغيله، بالإضافة لذلك عملت سلطة جودة البيئة على تنفيذ بعض هذه النشاطات بجهود ذاتية وإمكانات محددة.

أما بخصوص خطة الإنعاش المبكر وإعادة الإعمار في غزة لعامي 2009–2010، فإنه لم يتم تنفيذ أي من المشاريع التي جاءت كأولويات للتعامل مع الوضع هناك، وإن تم تنفيذ بعضها إلا أن ذلك غير موثق بما يبين مدى التنفيذ كماً ونوعاً.

وفي الخطة الوطنية الفلسطينية 2011–2013 تبنت الحكومة استراتيجيتين لحماية البيئة وهما: استراتيجية تأمين وتوفير الطاقة والمواد الطبيعية، واستراتيجية حماية البيئة في فلسطين، إذ تبنت سلطة جودة البيئة بالقيام بالمشاريع لحماية البيئة إذ تم العمل على إعداد سياسات حماية البيئة مع جميع الوزارات والمؤسسات الحكومية عبر استراتيجية البيئية القطاعية 2011–

[1] سلطة جودة البيئة. **إستراتيجية البيئة القطاعية 2011 – 2013**. مرجع سابق. ص13.

2013، إذ تبينت العديد من السياسات والاستراتيجيات، فمثلاً تم البدء في إعداد الخطة الوطنية لمكافحة التصحر، والخطة الوطنية للتأقلم مع تغيير المناخ، كما شاركت سلطة جودة البيئة بإعداد الاستراتيجية الوطنية لقطاع النفايات الصلبة، والخطة الشاملة بشأن النفايات الخطرة، ووضع وتنفيذ تعليمات للمعالجة الأولية للمياه العادمة الصناعية، كما تم الشروع بإنشاء محطة جديدة لمعالجة المياه العادمة في محافظة نابلس، التي من المقرر أن تعالج هذه المحطة ثلاثة ملايين متر مكعب من المياه العادمة كل سنة، كما سيستفيد منها المزارعون في المناطق المجاورة بالحصول على قسم من المياه التي تم معالجتها للتغلب على النقص المتنامي في كميات المياه التي يحتاجونها، بالإضافة إلى العديد من الإستراتيجيات والسياسات[1]، التي تهدف إلى إنشاء مكبات للنفايات في جميع أنحاء فلسطين، وأيضاً شبكات الصرف الصحي في جميع أنحاء فلسطين والاستمرار في زراعة الغابات والأحراج من خلال مبادرة "تخضير فلسطين"، وتنفيذ برامج التصحر... الخ، والتي بمضمونها تحقق الأمن البيئي، والتي يتأمل من تنفيذها بأن لا تواجه العقبات التي واجهتها الخطط السابقة، لأن عدم تنفيذ البرامج المقترحة في خطة الإصلاح والتنمية الفلسطينية 2008 – 2010، وكذلك خطة الإنعاش المبكر وإعادة إعمار قطاع غزة، كان يعزى إلى الأوضاع السياسية المتغيرة، وللمصادر المالية التي لا تتوفر بالشكل والكم المطلوبين، والاعتماد الكامل في تنفيذ المشاريع على التمويل من الجهات المانحة الدولية وعلى اختيارات هذه الجهات وأولوياتها، وكذلك في العقبات القانونية والمؤسسية، بالإضافة إلى الممارسات الإسرائيلية ورفضها لإعطاء تصاريح لإقامة مثل هذه المشاريع، مما أدى عدم تنفيذها إلى انعكاس سلبي على الأمن البيئي للمواطن الفلسطيني، إذ استمر من 90-95% من مياه الشرب في قطاع غزة غير صالحة للاستخدام الآدمي، وبقاء النفايات الخطرة المسببة للأمراض، مما أدى كل ذلك الى انعدام للأمن البيئي وأيضاً للأمن الغذائي والأمن الصحي للمواطن الفلسطيني.

[1] وزارة التخطيط الفلسطينية. **خطة التنمية الوطنية 2011-2013**. مرجع سابق. ص59.

2.1.4 التحرر من الفاقة والجوع

يطمح كل إنسان يعيش في كنف دولتة، بأن تتبنى خططا وبرامج توفر له العمل والدخل المناسب، الذي يستطيع من خلالهما تلبية احتياجاته في تأمين لقمة العيش، والتخلص من بـــراثن الفقر، ولتحقيق ذلك يتطلب من الدولة توفير الأمن الاقتصادي والأمن الغذائي.

ولذلك سيتم الحديث عن انعكاسات الخطط الإصلاحية والتنموية الفلسطينية على الأمـــن الاقتصادي والأمن الغذائي، ومدى قدرة السلطة الفلسطينية على تحقيق التحرر من الفاقة والجوع للمواطنين الفلسطينين.

1.2.1.4 انعكاسات الخطط الإصلاحية والتنموية على الأمن الاقتصادي

يعد الأمن الاقتصادي من أهم الركائز التي تقوم عليها حياة أي شعب ويتم ذلك من خلال تأمين عمل ثابت، ودخل ملائم، وعدم التعرض للفقر، وكذلك الحصول على غذاءٍ كافٍ، وسكن ملائم، ورعاية صحية. وجاءت الخطة الإصلاحية والتنموية لعام 2008-2010 لـــدعم هـــذه الاحتياجات فتضمنت خمسة قطاعات فرعية هي: الترويج التجاري وجذب الاستثمارات، وقطاع الزراعة والصناعات الغذائية، والصناعة، والخدمات، والسياحة، والإسكان، وكانـــت تســـتهدف تحقيق التنمية الاقتصادية عبر خلق بيئة استثمارية وتعزيز دور القطاع الخـــاص فـــي دعـــم المنتجات والخبرات الفلسطينية، وتطوير البنية التحتية، فكان لهذه البرامج العديد من الانعكاسات في مدى قدرتها على تلبية احتياجات المواطن الفلسطيني. وذلك من خلال تحديد انعكاساتها على النمو الاقتصادي، والعمل، والدخل، والرواتب والأجور، ومستويات المعيشة والقدرة الشـــرائية، وأخيرا توفير السكن الملائم.

أولاً: النمو الاقتصادي

لقد كان لاستراتيجية بعث الحياة في الاقتصاد بمكوناتها الثلاث (تحفيز الطلب المحلـــي، ونشر الأمن والأمان في كافة أرجاء الضفة الغربية، وتعديل نمط الانفاق التطويري في اتجـــاه النشاطات التنموية سريعة التنفيذ) الأثر الإيجابي في دفع عجلة الاقتصاد الفلسطيني، وبالرغم من

صعوبة قياس مدى هذا التأثير، إلا أن هناك شعوراً عاماً بأن الضفة الغربية شهدت نمواً اقتصادياً حقيقياً، فقد شهد الاقتصاد الفلسطيني أعلى نمو له في 2010م بنسبة 9.3% مقارنة بـ 7.4% خلال سنة 2009م،[1] كما ارتفع الناتج المحلي الإجمالي من 5241.3 مليون دولار سنة 2009م إلى 5728 مليون دولار سنة 2010م،[2] ارتفع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي خلال العام 2010 بنسبة 6.1% مقارنة مع العام 2009[3]، ولكن عند تعميق النظر بهذه المؤشرات، فإن التطورات الاقتصادية والمالية التي أحدثتها الخطة ما هي إلا ازدهار اقتصادي غير مستدام، ويعزى السبب في الارتفاع بالمؤشرات الاقتصادية إلى المساعدات الخارجية وليس إلى التطور في القاعدة الإنتاجية، إذ يشير تقرير البنك الدولي والمقرر للجنة الارتباط الخاصة، "أن التقديرات البالغة 9.3% لمستوى النمو الاقتصادي عام 2010 تعكس انتعاشاً مقارنة بالقاعدة المتدنية جداً التي بلغها ذلك المستوى أثناء اندلاع الانتفاضة الثانية، ولا يزال هذا النمو محصور بصفته أساسية، في قطاع السلع غير القابلة للتبادل التجاري، ما تزال الجهات المانحة هي التي تتولى قيادة هذا النمو بصورة رئيسية"[4].

إن التحسن في المؤشرات الاقتصادية لم يعكس التحسن على مستوى تجزئة الأرض، وانعدام المساواة، وتعمق الإعتماد على المعونة، والانكماش بالوصول إلى الموارد الطبيعية والاقتصادية، بالإضافة إلى ضخامة الدين والاعتماد على الدعم الدولي، الذي جعل من هذه الخطط رهينة لإرادة الآخر، مما يمثل مخاطرة كبيرة خصوصاً في ظل عدم وجود خطط احتياطية لضمان الحد الأدنى من الاستمرار للوضع الاجتماعي والسياسي والاقتصادي الداخلي دون الاعتماد الكامل على المجتمع الدولي.

---

[1] مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات. **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني 2010**. تحرير محسن صالح. الطبعة الأولى. بيروت. 2011. ص 331.

[2] المرجع السابق. ص 331.

[3] السيدة علا عوض رئيس الإحصاء الفلسطيني تستعرض أداء الاقتصاد الفلسطيني في الإراضي الفلسطينية خلال العام 2010. www.pcbs.gov.ps/Portals/_PCBS/Downloads/book1756.pdf

[4] البنك الدولي. تقرير المتابعة الاقتصادي المقدم للجنة الارتباط الخاصة 7 نيسان 2011. http://web.worldbank.org/WBSITE/EXTERNAL/EXTARABICHOME/EXTARABICCOUNTRIES/MENAINARABICEXT/WESTBANKGAZAINARABICEXTN/0,,contentMDK:22878522~pagePK:1497618~piPK:217854~theSitePK:475978,00.html

ثانيا: العمل

بنت خطة التنمية والإصلاح الفلسطينية 2008-2010 استراتيجيتها على سياسات عدة هي: تصدير الأيدي العاملة إلى إسرائيل، ودعم القطاع الخاص، ودعم المنتجات الفلسطينية وخلق بيئة استثمارية. فقد افترض السيناريو الأساس للخطة بأن يرتفع العدد الكلي للعمالة في إسرائيل،[1] ويعد العمل في إسرائيل من أسرع السبل لزيادة الدخل للعمال الفلسطينيين إلا أنه يؤدي إلى اتكالية الاقتصاد الفلسطيني على الإسرائيلي، الأمر الذي يعيق انبعاث استراتيجية تنموية للاقتصاد الفلسطيني على المدى الطويل، مما ينعكس سلباً على توفير أمن اقتصادي حقيقي للمواطن الفلسطيني يحفظه من التعرض لفقد الوظائف في إسرائيل. فقد سجل الجهاز المركزي للإحصاء انخفاضاً في نسبة العاملين في إسرائيل بعد انتفاضة الأقصى التي بلغت 43.5%[2]، الأمر الذي أدى إلى تبعات سلبية على دخل الأسر الفلسطينية، كما أدى إلى تخفيض الطلب على البضائع والخدمات الفلسطينية، مما أثر على عدد الأيدي العاملة التي تنتج البضائع.

أما فيما يخص دعم القطاع الخاص فقد ركزت خطة التنمية على دور القطاع الخاص في توفير الأمن الاقتصادي؛ فالاعتماد على القطاع الخاص أمر ضروري والتزام إيجابي،غير أنّ معظم مشاريع التنمية في السنوات السابقة لم تذهب إلى تنمية القطاع الخاص بشكل كبير، وكان الاعتماد على القطاع الخاص لتوفير فرص العمل أمراً نظرياً ولم يدعم بشكل كبير، بل على العكس، فقد تم فقد كثير من الوظائف في القطاع الخاص كما حصل في شركة الاتصالات الفلسطينية في عام 2006، فقد تم استحداث قانون جديد يسمى بالتقاعد المبكر فقد بموجبه كثير من الموظفين وظائفهم، وكان اهتمام الشعب بالوظائف الحكومية أكثر، مما أدى إلى إرهاقه بالعمالة الزائدة، وحرمان العديد من المواطنين من توفير الوظائف لهم، وانتشار ما يعرف بالبطالة المقنعة. فقد استوعب القطاع العام أكثر من عشرين ألف عامل إضافي خلال الثلاث أرباع الأولى من العام 2009 ليصل عدد العاملين في القطاع العام إلى حوالي 180 ألفاً ليرتفع

---

[1] وزارة التخطيط والتنمية الإدارية. **خطة الإصلاح والتنمية الفلسطينية 2008-2010**. مرجع سابق. ص37.

[2] الجهاز المركزي للإحصاء: أحوال السكان الفلسطينيين المقيمين في الأراضي الفلسطينية. رام الله. فلسطين ص25. www.pcbs.gov.ps/Portals/_PCBS/Downloads/book1769.pdf

إسهامة في التشغيل من 24.7% إلى 25.2%، في المقابل انخفض إسهامه في القطاع الخاص في تشغيل العاملين لتصل 60.5% بعد أن كانت 63.8% عام 2008،[1] بالإضافة إلى ذلك فقد كان القطاع الخاص مكبلاً بالقيود الإسرائيلية المفروضة على حرية النفاذ إلى المصادر الطبيعية والأسواق، كما ردعت التكاليف المتزايدة لنشاطات الأعمال المرتبطة بنظام الإغلاق[2] وفي تقرير الأمم المتحدة للتجارة والتنمية 2010 أشار إلى أن عدم التحسن في الاستثمار في القطاع الخاص، وبخاصة القطاعات الإنتاجية يعزى إلى استمرار القيود التي تفرضها إسرائيل على أرض الواقع، فالصادرات من قطاع غزة لا تزال محظورة، كما أن إمكانية الوصول إلى أغلبية أراضي ومياه المنطقة (ج) من الضفة تقلصت إلى حد كبير[3].

أما فيما يخص دعم المنتج الفلسطيني فهي استراتيجية تتسق مع الواقع الراهن للقدرات التصديرية للمنتجات الفلسطينية، فقد تم دعم المنتج المحلي من خلال إعلان عام 2010 عام خلو الأسواق الفلسطينية من منتجات المستوطنات، فإن هذا التوجه يعد ضرورياً ولاسيما أن المنتجات الإسرائيلية تعصف بالأسواق الفلسطينية فقد ورد في مقدمة المبادرة التي أعدها الاتحاد العام للصناعات الفلسطينية لتعزيز المنتج الوطني أن قيمة إنفاق المستهلك المحلي الفلسطيني على المنتجات الفلسطينية لا تتعدى 270 مليون دولار سنوياً وهو يشكل ما نسبته 16% من إجمالي الإنفاق الاستهلاكي في الأراضي الفلسطينية[4].

فإن دعم المنتج الوطني ومقاطعة المنتجات الإسرائيلية وخصوصاً المستوطنات له انعكاس إيجابي على باقي حصة الإنتاج الوطني في السوق الفلسطينية، وبالتالي زيادة عدد

---

[1] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2010، مسح القوى العاملة:التقرير السنوي 2009.فلسطين. نيسان 2010. ص36. www.pcbs.gov.ps/Portals/_PCBS/Downloads/book1657.pdf

[2] البنك الدولي. تقرير المتابعة الاقتصادي المقدم للجنة الارتباط الخاصة. 2011. http://web.worldbank.org/WBSITE/EXTERNAL/EXTARABICHOME/EXTARABICCOUNTRIES/MENAINARABICEXT/WESTBANKGAZAINARABICEXTN/0,,contentMDK:22996890~pagePK:1497618~piPK:217854~theSitePK:475978,00.html

[3] البنك الدولي. تقرير المتابعة الاقتصادي المقدم للجنة الارتباط الخاصة، 2010. http://web.worldbank.org/WBSITE/EXTERNAL/EXTARABICHOME/EXTARABICCOUNTRIES/MENAINARABICEXT/WESTBANKGAZAINARABICEXTN/0,,contentMDK:22704345~pagePK:141137~piPK:141127~theSitePK:475978,00.html

[4] المبادرة الوطنية لتعزيز المنتج الوطني الفلسطيني، الاتحاد العام للصناعات الفلسطينية، شباط، 2009. http://www.pfi.ps/index.php?page=reports

الأيدي العاملة الفلسطينية وتحقيق تنمية اقتصادية مما يضمن للمواطن أمناً وظيفياً وزيادة في الدخل.

وأخيراً العمل على خلق بنية استثمارية تعمل على دعم الاقتصاد الفلسطيني فإن القيود المفروضة على حركة الأفراد والسلع تنعكس سلباً على جانب الطلب، وبالتالي خفض الإنتاجية وخفض الأيدي العاملة، كما أدت إلى إعاقة إقامة المناطق الصناعية، وبطء في إنجازها بسبب عدم إصدار أي قانون لاستملاك الأراضي التي ستقام عليها المدن الصناعية مثل منطقة جنين الصناعية، وأيضاً بسبب أن المناطق الصناعية المحيطة بالمناطق (ج) لا تخضع للسيادة الفلسطينية، وبالتالي تؤدي إلى صعوبة تنفيذ هذه المشاريع الصناعية، فإن أهم انعكاس لهذه المناطق الصناعية على الفلسطينيين أنها تساعد على حل مشكلة البطالة، وجلب الاستثمارات الأجنبية والإسرائيلية، إلا أن إقامة منطقة صناعية حرة مرتبطة بالقرارات الإسرائيلية تؤدي إلى إبقاء مشكلة البطالة، وحرمان الفلسطينيين من الاستثمارات. فقد جاء في دراسة أعدها مركز بيسان بعنوان ا(لمنطقة الصناعية في محافظة جنين) "تقودنا العديد من المؤسسات إلى توقع فشل المناطق الصناعية على الأراضي الفلسطينية، وتتمثل هذه المعيقات في تجربة المنطقة الصناعية في قطاع غزة كتجربة عملية، تثبت استحالة إقامة تنمية صناعية دون توفر استقلال سياسي، يتمثل في السيطرة على الأرض، وحرية القرار بالاستثمار، بما يخدم متطلبات التنمية في الدولة، دون الارتهان لقرارات الاحتلال أولاً، ةالذي يسعى إلى إفشال أية بوادر للتنمية في أي المجالات، والأخرى مرتهنة بدول العالم الخارجي، المتمثلة في دفاع كل دولة منها عن مصالحها في المنطقة"[1].

فقد ركزت خطة الإصلاح والتنمية على أهمية دور الحكومة في تعزيز عملها في حماية المستهلك، ولذلك أنشأت الحكومة المجلس الوطني لحماية المستهلك، مما ينعكس إيجابياً على المواطن الفلسطيني في العمل على صون السلامة العامة، وتوفير البضائع والخدمات وتشجيع الاستثمار في السوق الفلسطينية.

[1] أشرف سماره: المنطقة الصناعية في محافظة جنين. سلسلة أوراق تنموية مركز بيسان للبحوث والإنماء 2011. ص14. ar.bisan.org/.../wrsh_lml_hwl_lmntq_lsny_fy_mdyn_jnyn__2___2_....

كما طالبت الخطة بإزالة القيود المادية والإدارية على حرية الحركة والتنقل وتوفير بيئة اقتصادية من خلال مطالبة دول الاحتلال والرباعية بالعمل على توفير هذه البيئة لأهمية ذلك في تطوير القطاع الخاص وخاصة الإصلاح الاقتصادي الفلسطيني، إلا أن الخطة لم تتطرق إلى ضرورة إلزام إسرائيل بأحكام القانون الدولي واتفاقية جنيف أو حتى بالقانون الدولي الخاص بحقوق الإنسان، وكأن الخطة لا تزال مرتبطة بأحكام اتفاقية باريس الاقتصادية، الأمر الذي سينعكس سلباً على الاقتصاد الفلسطيني وبالتالي على الأمن الاقتصادي الفلسطيني وذلك لرغبة الاحتلال بإعاقة الحركة والحصار والإغلاق.

ثالثا: الدخل

يعد الدخل أحد المؤشرات التي تدل على مستوى حياة الإنسان وقدرته على الحصول على احتياجاته من مأكل وملبس ومسكن، فهو يحدد مدى حصول الإنسان على الأمن الاقتصادي ومدى قدرته على تحسين نوعية حياته ومدى تمتع الإنسان بالاستقرار المعيشي، وبالنسبة للدخل في الأراضي الفلسطينية، لم يعكس تنفيذ الخطة توازناً بين مستويات الدخل ومعدل الأسعار، فما زالت مستويات الدخل منخفضة مقارنة مع الأسعار مما ينعكس سلباً على المواطن بسبب ضعف قدرته على تلبية احتياجاته، مما يؤدي إلى زيادة نسبة الحرمان والعوز وعدم الاستقرار المعيشي.

ولا زالت الحكومة تفترض في كل موازناتها التزام إسرائيل بدفع أموال المقاصة للسلطة الوطنية الفلسطينية، مما يؤثر على التزام الحكومة بتنفيذ التزاماتها، وكذلك على المواطنين للاستفادة من تلك الأموال أو في حصول الموظفين على رواتبهم وعدم تأخيرها والذي يتسبب بإيقاف سبل الحياة اليومية، وهذا الافتراض من قبل الحكومة يُعرض السلطة إلى التهديد المستمر والوقوع في مأزق مالي وعجز في ميزانيتها، كما حصل في أعقاب اندلاع الانتفاضة عام 2000 حيث جمدت إسرائيل تحويل أموال الضرائب لفترة طويلة مما حملها مزيداً من المصاعب على الأزمة الاقتصادية لعام 2001-2002، وفعلت إسرائيل ذلك مرة أخرى في العام 2006 بعد فوز حماس بالانتخابات، وتكرر الأمر نفسه في نهاية عام 2011 وبدايات

2012 حيث وصل العجز في موازنة السلطة لعام 2011 حوالي 800 مليون دولار ومن المتوقع أن يصل إلى 1.1 مليار في موازنة العام الجاري[1].

عملت الحكومة الفلسطينية في خطة الإصلاح والتنمية لعام 2010 على تعزيز الإيرادات المحلية على حساب الإيرادات الخارجية في تمويل الموازنة الجارية، بمعنى عدم تخصيص أي جزء من الدعم الخارجي لدعم الموازنة الجارية على أن يتم تحويلها بالكامل لتمويل النفقات التطويرية، وذلك تجنباً لارتهان تنفيذ سياسة الانفاق العام بتخفيض عجز الموازنة الجاري للسلطة، وكذلك تنفيذ الخطط التنموية بالدعم الخارجي، مما أدى إلى انعكاس إيجابي متمثل في إدراك الحكومة لمبدأ الاعتماد على الذات في تمويل الموازنة الجارية، وهذا ما أكد عليه رئيس حكومة تسيير الأعمال د. سلام فياض آواخر عام 2011 "أصبح مبدأ الاعتماد على الذات، لا مناص فيه لاسيما في تمويل الموازنة الجارية"[2].

فبدأت السلطة العمل على تعزيز مواردها المالية الذاتية بكل الأساليب المتاحة لتقليص اعتمادها على المساعدات الخارجية لدعم موازنتها الجارية، حيث قامت بتغيير قانون ضريبة الدخل وتوسيع القاعدة الضريبية، وتحسين أساليب الجباية لزيادة الإيرادات المحلية، فقد شهدت الإيرادات العامة تطوراً ملموساً في العام 2010 عنها في العام 2009 حيث ارتفع السابق، ليبلغ 1.9 مليار دولار[3]. كما ارتفعت إيرادات المقاصة في العام 2010 بنسبة 15.5% لتبلغ 1.26 مليار دولار[4]، فإن الارتفاع في معدلات الإيرادات يعكس دور الإصلاحات المالية التي قامت بها السلطة في نظامها المالي في مجال تحصيل الإيرادات الضريبية، والذي سيقابله ارتفاع في تقديم الخدمات للمواطنين.

وقد أثار تقليص الاعتماد على الموارد الخارجية، وزيادة الاعتماد على الموارد الذاتية عن طريق فرض المزيد من الضرائب، وإقرار قانون جديد لضريبة الدخل رقم 8 لعام 2011،

---

[1] فياض: عجز موازنة السلطة الفلسطنية وصل العام 2011 إلى 800 مليون دولار. sshttp://arabic.news.cn/economy/2012-01/09/c_131350736.htm

[2] فياض، سلام– قناة فلسطين الفضائية 2012/1/12.

[3] سلطة النقد الفلسطينية. **التقرير السنوي 2010**. دائرة الأبحاث والسياسات النقدية 2011، ص31–32.

[4] المرجع السابق.

أثار ردود فعل غاضبة لدى معظم الفئات والشرائح الاجتماعية؛ لأن الحكومة لم تأخذ بالحسبان أن الاستقرار الاقتصادي مازال هشا، وأن شرائح اجتماعية واسعة مازالت تعاني من البطالة والفقر والغلاء، وأن السوق الفلسطيني ما زال ضعيفا وضيقا، ولايستطيع توفير سوى عدد محدود من فرص العمل سنويا، وأن قدرته على توليد المزيد من الدخل الخاضع للضريبة بمعدلات عالية مازال بموضع شك، كما أن هناك من يرى بأن الوقت ليس مناسبا لتقليل الاعتماد على المساعدات وزيادة الاعتماد على الموارد الذاتية عن طريق فرض المزيد من الضرائب، وبالإضافة لذلك بأنه ليس من الأولويات إعفاء الدول الراعية لعملية السلام من مسؤوليتها، وتحميل المواطن الفلسطيني نتائج عدم التوصل إلى السلام، وأن على القوى العظمى التي تعهدت برعاية السلام، أن تستمر في التزاماتها المالية إزاء السلطة، طالما لم يتم التوصل إلى حل دائم، ولم تقم الدولة الفلسطينية، ويترسخ اقتصادها.[1]

فقد نتج عن تقليص الموارد الخارجية المدفوعة للسلطة أزمة مالية تتمثل بوجود عجز في موازنة السلطة لعام 2012 بحوالي ثلاثمائة وخمسون مليار دولار[2]، والتي تؤدي إلى انعكاسات سلبية على الاقتصاد الفلسطيني تتمثل في زيادة نسبة الضريبة والتي تؤثر على كافة فئات المجتمع، وتفاقم أزمة غلاء المعيشة والتي تؤثر على القدرة الشرائية، وركود السوق وإغلاق وإفلاس المؤسسات الاقتصادية، وتفاقم أزمتي البطالة والفقر.

رابعا: الأجور والرواتب

تتضمن خطة الإصلاح تقليص بند الرواتب والأجور وذلك من خلال تقليص عدد الموظفين في القطاع العام من 198000 إلى 150000 وظيفة[3] بمعنى أن 48000 موظف سيضافون إلى قائمة العاطلين عن العمل، وفي هذا الصدد أخذت الخطة من عام 2005 أداة للقياس بناءً على متطلبات ونصائح البنك الدولي عام 2005 المطالبة في تخفيض فاتورة

[1] الشنار، حازم: **أزمة الاقتصاد الفلسطيني والتدخلات الممكنة**. فلسطين. 2013. ص29.

[2] فياض: 3.54 مليار دولار موازنة السلطة لعام 2012 والعجز الجاري ينخفض إلى أقل من مليار دولار. رام الله: مركز الإعلام الفلسطيني. http://www.palestine-pmc.com/atemplate.php?id=20238

[3] وزارة التخطيط الفلسطينية. **خطة التنمية والإصلاح الفلسطينية 2008م – 2010م**.مرجع سابق. ص58.

الرواتب، وعليه لم تأخذ الخطة في عين الاعتبار الزيادة الطبيعية في قوة العمل، وكذلك لم تأخذ النتائج والآثار الاجتماعية خاصة أنه لم يتم التوضيح عن كيفية التعامل مع هذه الشريحة من الموظفين العاملين، وهذا يؤدي إلى انعدام الأمن والاستقرار الوظيفي.

وتشكل فاتورة الرواتب 58% من إجمالي الإنفاق الجاري في الموازنة، ويعتبر هذا المعدل مرتفعاً جداً حيث أن متوسط نسبة الرواتب إلى الإنفاق الجاري في الدول العربية تساوي 38%، وبحسب الأنظمة الدولية فإن هذا المتوسط ضعف المستوى العالمي[1].

لكن المبالغ التي تدفع لفاتورة الرواتب لا يمكن الاستفادة من تقليصها بالشكل المطروح، والحاجة ليست مرتبطة بتقليص النفقات دائماً وإنما إلى ضبطها، فيرى مفوض ائتلاف أمان لمكافحة الفساد و ممثل فلسطين في منظمة الشفافية الدولية عزمي الشعيبي ضرورة إعادة تأهيل الكوادر التي تتلقى رواتب ولا تعمل بدلاً من تعيين موظفين جدد، وكذلك يجب كشف العدد الحقيقي لموظفين جهاز الأمن كما أشار إلى العاملين في السفارات الذين يتنقلون وعائلاتهم للعمل في بلد آخر وهم في الحياة الواقعية لا يعملون في السفارات، كما يجب تحديد العاملين في القدس والذين يتلقون رواتب وهم في الحقيقة ليسوا على رأس عملهم.[2]

كما يرى محمد نصر أن الحد من زيادة التوظيف العام وترشيد التوظيف على العقود لن يؤدي إلى تخفيض مستوى نفقات الحكومة؛ لأن هيكلية النفقات لا تسمح بذلك، إذ إن نصف النفقات العامة هي عبارة عن رواتب، كما أن النفقات الجارية الأخرى يمكن تخفيضها ولكن بشكل بسيط لأنها تمس قطاعات مهمة كالتعليم، والصحة، والشؤون الاجتماعية، والجانب الذي يمكن التخفيض فيه هو ما أطلقت عليه الموازنة إصلاح نظام التقاعد، هذا سيؤدي إلى تخفيض العجز في الموازنة، وسيكون له آثار سلبية إذ إن هناك نسبة بطالة مرتفعة كما أن القطاع الخاص عاجز عن استيعابهم، وبالتالي سيتم إضافة 26000 شخص على قائمة المتقاعدين

---

[1] **المراقب الاقتصادي والاجتماعي العدد26.** 2011. ماس.ص22-23.

[2] معهد أبحاث السياسات الاقتصادية، ماس،طاولة مستديرة 2. موازنة السلطة الوطنية الفلسطينية 2012، نيسان 2012، دكتور عزمي الشعيبي ص4-.http://www.mas.ps/2012/sites/default/files/Round%20Table%202-PA%20Budget%20.pdf

والعاطلين عن العمل، كما أشار إلى أنه من الصعب اتباع سياسة التقشف المالي في ظل الركود الاقتصادي والبطالة المرتفعة، وهناك حاجة إلى اتباع سياسات توسعية، ولكنها لم تكن صائبة لأنها كانت عن طريق التوسع في الإنفاق الحكومي ولم يعطِ حوافز للقطاع الخاص.[1]

خامسا: مستويات المعيشة والقدرة الشرائية

لم يؤثر تنفيذ خطة الإصلاح والتنمية على الأسعار والقدرة الشرائية للمستهلك الفلسطيني، مع أن معدلات البطالة تتواصل بالارتفاع إلا أن الأسعار لم تتكيف نزولاً بدرجة كافية، فعلى الرغم من الارتفاع النسبي للأجور الاسمية في الأراضي الفلسطينية مقارنة مع الدول العربية المجاورة إلا أن المستوى العام للأسعار في فلسطين مرتفع نسبياً، ويؤثر بشكل سلبي على القدرة الشرائية للمستهلك، فقد أشارت بيانات الى أن مستويات الأجور في فلسطين 91 شيكل، وإذا ما أخذنا بالاعتبار الزيادة في المستوى العام للأسعار خلال 2010، فسنتوصل إلى معدل الأجر اليومي الحقيقي والذي بلغ 71.1 شيكل، وذلك في العام نفسه نتيجة التأثير السلبي لارتفاع الأسعار على الأجور الحقيقية[(2)]، بالإضافة لذلك أدى التشابك بين الاقتصاد الفلسطيني والإسرائيلي إلى ارتفاع مستوى الأسعار وتكاليف المعيشة، في حين لم يتوافق ذلك مع ارتفاع مماثل في مستوى الدخول ومستويات المعيشة،[3] مما حمل المجتمع ككل تكلفة مرتفعة من حيث القوة الشرائية، مما ينعكس سلباً على المواطن الفلسطيني في الوصول إلى السلع والاحتياجات الأساسية بأسعار معقولة تتناسب مع دخله، مما يؤدي إلى عدم تحسين مستوى المعيشة بل على العكس أدى إلى الوصول إلى مستويات معيشة منخفضة حيث انخفضت القدرة الشرائية إلى أكثر من 20% وأصبح المواطن غير قادر على تلبية احتياجاته الأساسية[4].

---

[1] معهد أبحاث السياسات الاقتصادية، ماس،طاولة مستديرة 2. موازنة السلطة الوطنية الفلسطينية 2012. المرجع السابق. ص5 http://www.mas.ps/2012/sites/default/files/Round%20Table%202-PA%20Budget%20.pd

[2] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2011. أداء الإقتصاد الفلسطيني 2010. رام الله–فلسطين. ص15. www.pcbs.gov.ps/Portals/_pcbs/PressRelease/Pal_Econ_2010a.pdf

[3] هنطش، إبراهيم. سبل الزيادة زيادة حصة المنتجات المحلية في الأسواق الداخلية والخارجية. فلسطين: معهد الأبحاث السياسات الاقتصادية (ماس). 2012. ص29. http://www.mas.ps/2012/sites/default/files/National%20products.pdf

[4] خبير اقتصادي: نمو الاقتصاد رهن بالاستقرار السياسي وإزالة العوائق الإسرائيلية. http://www.wafa.ps/arabic/index.php?action=detail&id=3853

فقد سعت السلطة عبر خطة الإصلاح والتنمية لمعالجة معدلات الفقر والبطالة، لكن خطة الإصلاح لم تحقق أهدافها من زيادة القوة الشرائية لدى المواطنين، وذلك بسبب ارتفاع أسعار المستهلك دون التكيف مع معدل الأجور، فقد ارتفعت أسعار المستهلك عام 2010 بنسبة 3.75% مقارنة بالمتوسط السنوي للعام 2009 والذي بلغ 2.75% مقارنة مع 2008، ويعود السبب لارتفاع الأسعار خلال 2010 لارتفاع أسعار المواد الغذائية بنسبة 3.40%، وأسعار المشروبات الكحولية، والتبغ، والسكن، وخدمات التعليم، والأقمشة، والملابس، وأسعار التنقل، والمواصلات[1].

كما يوجد تفاوت في تطبيق المشاريع الإصلاحية والتنموية في الأراضي الفلسطينية حيث إن المشاريع كانت أغلبها في الضفة الغربية، وعدم تنفيذ المشاريع في قطاع غزة والقدس وفي المناطق الواقعة بالقرب من الجدار مما أدى إلى وجود فجوة واسعة في مستويات المعيشة في الضفة الغربية وقطاع غزة لصالح الضفة الغربية وجود فجوة بين وسط الضفة وباقي المناطق لصالح وسط الضفة كما يوجد فجوة بين غزة وباقي القطاع[2].

كما كان هناك تفاوت في مؤشرات معدلات الأجور حيث تزيد هذه المعدلات في الضفة عن مثيلها في غزة، مما أدى إلى وجود فجوة كبيرة بين الضفة الغربية وقطاع غزة، فقد سجل قطاع غزة معدلات بطالة أعلى مما عليه في الضفة، ويؤدي ارتفاع مستويات الأسعار المتوالية إلى زيادة الدخل الحقيقي لفئة قليلة من المجتمع تمثل فئة المنتجين، وفي الوقت نفسه تزيد معاناة الفئة الثانية التي تمثل أصحاب الدخل الثابت والمتقاعدين. وتشير التقديرات إلى وجود شلل اقتصادي شامل في قطاع غزة وارتفاع نسبة الفقر بنسبة تتجاوز 80%،[3] مما يؤدي إلى انعكاس سلبي على مستوى المعيشة والذي يؤثر بدوره على مختلف نواحي حياة البشر من صحة وغذاء وزيادة في الاضطرابات الاجتماعية.

---

[1] جهاز الإحصاء المركزي 2011.للأسعار والأرقام القياسية النشرة السنوية 2010. رام الله، فلسطين. ص29..
http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_PCBS/Downloads/book1750.pdf

[2] مركز المعلومات الوطني. مؤشرات مستويات المعيشة. www.idsc.gov.ps/arabic/social/msh-soc1.html

[3] المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان. ظاهرة ارتفاع الأسعار في قطاع غزة،2008. ص8.
http://www.pchrgaza.org/files/REPORTS/arabic/pdf_spi/prices.pdf

سادسا: توفير السكن الملائم

يعد السكن من أهم الأولويات التي تشغل المواطن الفلسطيني، ولاسيما أن الحصول على مسكن مناسب يلبي احتياجات الأسرة أصبح أمراً صعب نظراً لمحدودية الدخل لشريحة كبيرة من السكان، والظروف الاقتصادية المتقلبة، والارتفاع المتسارع في تكاليف البناء وأسعار الأراضي، علاوة على الضغط الهائل على الخدمات العامة وانخفاض الدخل يؤدي إلى تقليص إنفاق الأسرة على المسكن، مما يؤدي للتردي الشديد لمستوى السكن، وبسبب عدم وفر ة الإمكانات المادية فإنه لا يتم تخصيص اعتمادات مالية مناسبة للسكن خاصة بعد اشتداد الطلب على السكن.

وجاءت خطة التنمية والإصلاح لتلبي هذا الاحتياج من خلال الاهتمام بقطاع الإسكان وأهم ما ورد في: 1) بناء إمكانات المؤسسات الحكومية المعنية في هذا المجال 2) تقديم المساعدة الفنية لتنفيذ الإصلاحات الإدارية والقانونية للقيام بسوق مستدامه للإسكان 3) تطوير سوق الرهن العقاري، كما تضمنت الخطة سياسات تهدف إلى تشجيع شركات القطاع الخاص ودعمها مثل مشروع بلدة روابي التي ستوفر مساكن ملائمة لآلاف الأسر الفلسطينية وبأسعار مناسبة تهدف إلى تحقيق الرخاء وتحسين مستوى السكن، بالإضافة إلى توفير كثير من فرص العمل، فقد صرح الوزير كمال حسونة" كان المستفيد الأول من مشروع بلدة روابي هو المواطن الفلسطيني، ولهذا فإن الحكومة ستعمل كل ما في وسعها لإزالة كافة العقبات البيروقراطية غير المجدية لتسهيل الطريق أمام المشروع، وكلما حقق مشروع روابي أهدافه بسرعة أكبر حصد المواطن ثمار نجاحه[1].

كما عمدت السلطة على تحسين وتعويض السكن لذوي الدخل المحدود ففي 2008/4/14 أُعلن في رام الله عن إطلاق البرنامج الوطني للسكن الملائم لذوي الدخل المحدود

[1] البيانات الصحفية. شركة تبني الاستثمار العقاري.توقيع اتفاقية مع السلطة الفلسطينية لبناء روابي البدة النموذجية الأولى في فلسطين 20 نيسان 2008. http://www.rawabi.ps/ar/press_show.php?id=2&page=no

والمتوسط بحجم استثمار كلي يقدر بملياري دولار، ومشروع إنشاء شركة جديدة للتمويل العقاري بتمويل تصل قيمته إلى 500 مليون دولار[1].

فقد تبنت السلطة الفلسطينية استراتيجية تقوم على التعجيل في تنفيذ المشاريع والنشاطات التطويرية الصغيرة، التي لا تصطدم بالقيود الإسرائيلية وخاصة تلك التي تلبي أوليات التجمعات الريفية المنقرضة أو المهددة من الأنشطة الاستيطانية، وأعطت الأولوية للمشاريع التي طالب بها المواطنون مباشرة، أو من خلال مجالسهم البلدية، أو القروية، مما ساعد في تكريس انعكاساته الإيجابية على ديمقراطية القرار التنموي، وساعد هذا التوجه في تسريع كثير من المشاريع الصغيرة في خطة الإصلاح، التي لا تزيد تكلفة المشروع الواحد منها عن 250 ألف دولار في البنية التحتية والصحية، وقد تم تنفيذ 314 مشروعاً في مختلف المناطق الريفية خاصة تلك التي تضررت من الجدار بما فيها غور الأردن، والتي تشكل ما مساحته 27% من المساحة الإجمالية للضفة، بينما تغطيه 2% فقط من سكانها، وذلك بسبب القيود الإسرائيلية وهذا أضفى على الجهد التنموي بعداً سياسياً ووطنياً واضحاً وأعطى تجسيداً عملياً للمضمون الرئيسي لسياسة الحكومة ألا وهو البناء والتنمية بالرغم من الاحتلال لتعزيز قدراتنا على إنهائه[2].

وقد صرح جهاز الإحصاء في البيان الصحفي عشية يوم الاسكان العربي بعنوان واقع الظروف السكنية في الأراضي الفلسطينية للعام 2010 بأن عدد الوحدات السكنية المتوقع في الأراضي الفلسطينية عام 2011 سيبلغ 884.385 وحدة سكنية أي بزيادة حوالي 26% مقارنة بالعام 2007.[3]

---

[1] إعلان إطلاق البرنامج الوطني لسكن ذوي الدخل المحدود بملياري دولار. http://www.nbprs.ps/news.php?action=show&id=1594

[2] وزارة المالية. بيان وزارة المالية. **مشروع قانون الموازنة العامة 2009**. ص8.

[3] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. ظروف السكنية في الأراضي الفلسطينية للعام 2010. بيان صحفي بعنوان واقع الظروف السكنية في الأراضي الفلسطينية. www.wafainfo.ps/pdf/wake3_althruf_alsakaniah_palestine_2010.pdf

إلا أن الضغط على قطاع الإسكان يظل قائماً وبحاجة إلى الاستثمار فيه، حيث أن أكثر من ثلثي الأسر في فلسطين بحاجة إلى وحدات سكنية خاصة بسبب سياسة الاحتلال الإسرائيلي في هدم المنازل.

2.2.1.4 انعكاسات الخطط الإصلاحية والتنموية على الأمن الغذائي

فقد جاء وفقا لمؤتمر القمة العالمي للأغذية عام (1996) بأن الأمن الغذائي يتحقق "عندما يتمتع البشر كافة في جميع الأوقات بفرص الحصول، من الناحيتين المادية والاقتصادية، على أغذية كافية وسليمة ومغذية تلبي حاجاتهم التغذوية، وتناسب أذواقهم الغذائية كي يعيشوا حياة موفورة النشاط والصحة"[1].

وينطوي مفهوم الأمن الغذائي على أربعة أركان هي:أولا: إتاحة المعروض من المواد الغذائية سواء من الإنتاج المحلي أو من السوق العالمي. ثانيا: استقرار المعروض من المواد الغذائية على مدار السنة ومن موسم لآخر. ثالثا: إتاحة المواد الغذائية للمواطنين كافة وتناسبها مع دخولهم. رابعا: سلامة الغذاء وفق المواصفات المعتمدة.[2]

إن وضع الأمن الغذائي في الأراضي الفلسطينية له طبيعة خاصة تميزه عن معظم مناطق العالم، حيث إنه لم يتولد عن نقص في وفرة الغذاء، ولكنه ناتج عن القيود المفروضة على حركة البضائع والمنتجات الزراعية، وعلى حركة الأشخاص للعمل بين القرى والبلدات والمدن وإحراز دخل يمكن مبادلته بالغذاء[3]، بالإضافة إلى حرمان الفلسطيني من حق الوصول إلى الأراضي والممتلكات، وكذلك تضرر المزارعين الفلسطينين من جدار الفصل العنصري الذي عزل العديد من الأراضي الزراعية الفلسطينية خارج الجدار، مما أثر على الواقع الاقتصادي للعديد من الأسر المعتمدة في دخلها وغذائها على الإنتاج الزراعي.

---

[1] مؤتمر القمة العالمي للأغذية. إعلان روما بشأن الأمن الغذائي العالمي. http://www.fao.org/docrep/003/w3613a/w3613a00.htm

[2] اللوزي، سالم، وآخرون: **تحدّيات الأمن الغذائي العربي**. مراجعة وتقديم: صبحي القاسم.الطبعة الأولى.الأردن: دار الفارس للنشر والتوزيع. 2009. ص5-ص6.

[3] **نشرة الأمن الغذائي**. العدد1. فلسطين:معهد أبحاث السياسات الاقتصادية (ماس). شتاء 2009.

ولذلك فقد اهتمت الحكومة بقضايا الأمن الغذائي، إذ تطرقت خطة الإصلاح والتنمية الفلسطينية 2008-2010، وأيضاً برنامج الحكومة الثالثة عشرة: إنهاء الاحتلال وإقامة الدولة، وكذلك خطة التنمية الوطنية للعام 2011-2013 إلى تحقيق الأمن الغذائي عبر استراتيجيتين هما، استراتيجية الحماية الاجتماعية، واستراتيجية القطاع الزراعي، فعلى صعيد استراتيجية الحماية الاجتماعية أقرت خطة الإصلاح والتنمية الفلسطينية 2008-2010 بضرورة تحديث شبكة الآمان الاجتماعي و إصلاحها من أجل تحقيق الأهداف المرجوة من تقديم الخدمات عبر برنامجين رئيسيين من برامج المساعدات النقدية ضمن البرنامج الوطني لشبكة الآمان الاجتماعي الذي تتولى وزارة الشؤون الاجتماعية معالجة جوانب الخلل التي اعترت كفاءة برامج المساعدات النقدية السابقة و قصورها في استهدف الفئات المعينة، و ضمان فعالية تقديم المساعدات من ناحية الاستهداف والتغطية وسهولة رفع مستوى العمل في حال وقوع الأزمات.

واستمر العمل على الحماية الاجتماعية في خطة التنمية الوطنية 2011-2013 من خلال تنفيذ استراتيجية قطاع الحماية الاجتماعية عبر تطوير شبكة الأمان الاجتماعي، فقد اشتملت الاستراتيجية على تنفيذ الإصلاحات الجارية على شبكة الأمان الاجتماعي، وتطوير وتعزيز برامج التمكين الاقتصادي للأفراد الأسر الفقيرة والمهشمة لتمكينهم من الانتقال من الاعتماد على المساعدات إلى الاعتماد على الذات، وإعداد برامج المساعدات الاجتماعية المحكمة وتعزيزها، وتنفيذ مشاريع البنية التحتية في المجتمعات المحلية تهدف حماية الفقراء، وإعداد إطار قانوني شامل يضمن تقديم وتنظيم المساعدات الاجتماعية للأجيال القادمة، والعمل مع القطاع الخاص من أجل إنشاء صندوق المسؤولية الاجتماعية باعتباره أحد المصادر الإضافية لتمويل شبكة الأمان الاجتماعي[1].

أما استراتيجية القطاع الزراعي فقد هدفت إلى تعزيز الأمن الغذائي كماً ونوعاً والتوجه نحو الاكتفاء الذاتي من المنتجات الحيوانية والنباتية من خلال إقامة المشاريع الإنتاجية الزراعية المدرة للدخل والمشغلة لأكبر عدد من العمال والتي ستساهم بما نسبته 10%من الناتج المحلي

[1] وزارة التخطيط والتنمية الفلسطينية. **خطة التنمية الوطنية 2011-2013**. مرجع سابق. ص38.

الإجمالي، و20% من الصادرات، ويوظف 15%من مجموع القوى العاملة[1]، كما تعمل أيضا على تعزيز صمود وتمسك المزارعين بالأرض، والشروع في أعمال استصلاح الأراضي والمياه وحمايتها، وإدارة مدخلات الإنتاج الزراعي، بما فيها الأرض والمياه، وتحسين قدرة الإنتاج الزراعي على المنافسة في الأسواق الخارجية، توفير إطار مؤسسي ملائم للقطاع الزراعي وتأصيل قوى بشرية مدربة، وتعزيز القدرة على تصدير منتجات الزراعية، كما يستهدف قطاع الزراعة دعم البرامج التي تستهدف توفير فرص عمل وتعزيز الأمن الغذائي للمواطنين من أبناء التجمعات السكانية التي كانت تعاني من التهميش والعزلة في السابق، و للعمال الفلسطينيين الذين كانوا يعملون في المستوطنات[2].

ولكن تطبيق الاستراتيجية اصطدم بمعيقات ذاتية تمثلت في ضعف دور وزارة الاقتصاد الوطني الفلسطيني ووزارة الزراعة الفلسطينية في دعم المنتجين والمزارعين، و ضعف مستويات التدريب والتعليم للأيدي العاملة في قطاع الصناعات الغذائية، وضعف مستويات الجودة، وضعف القدرة على التصدير المنتجات الغذائية الفلسطينية إلى الأسواق الخارجية.

وعلى الرغم من أن مؤشرات الأمن الغذائي في فلسطين تشير إلى تحسن في هذه الظروف، فقد انخفضت نسبة الأسر غير آمنة غذائياً في قطاع غزة من 60% في العام 2009* إلى 44% في العام2011، و من جهة أخرى انخفاض نسبة الأسر الآمنة غذائياً في قطاع غزة من 24% إلى 23%، و في الضفة الغربية انخفضت نسبة الأسر غير الآمنة غذائياً من 22% خلال عام2009 إلى 17%في العام 2011، وبالمقابل ارتفعت نسبة الأسر الآمنة غذائياً بشكل كبير من 36% إلى 45%،[3] ولكن عند النظر بعمق لهذه المؤشرات و الأرقام، فإن وضع الأمن الغذائي ليس مشجعاً، حيث إن تحسن مستوى الأمن الغذائي يرجع إلى المساعدات الدولية، فقد أشار المسح السنوي الثالث للأمن الغذائي والظروف الاقتصادية والاجتماعية للأسر الفلسطينية

---

[1] وزارة التخطيط والتنمية الفلسطينية **خطة الإصلاح والتنمية الفلسطينية 2008-2009**، مرجع سابق، ص114.

[2] وزارة التخطيط والتنمية الفلسطينية. **خطة التنمية الوطنية 2011-2013**. مرجع سابق. ص84.

* في أعقاب الاجتياح الإسرائيلي على غزة "عملية الرصاص المصبوب".

[3] نشرة الأمن الغذائي. نشرة الأمن الغذائي. العدد7. فلسطين:معهد أبحاث السياسات الاقتصادية (ماس). صيف 2012. http://www.mas.ps/2012/ar/node/307

خلال العام 2011 " انطباعا بأن هناك بعض التحسن في هذه الظروف، وعلى أن وضع الأمن الغذائي ما يزال مقلقا إلى حد كبير والتحسن النسبي الذي طرأ جاء نتيجة المساعدات الدولية[1].

يشهد الفلسطينيون الذين يعيشون في مخيمات اللاجئين في الضفة الغربية ارتفاعاً في مستوى انعدام الأمن الغذائي من 23% عام 2009 إلى 29% عام 2011، ويعاني ربع الأسر الفلسطينية المقيمة في المنطقة ج الخاضعة للسيطرة الإسرائيلية من انعدام الأمن الغذائي، أي بـ 9% أكثر من المعدل السائد في الضفة الغربية، كما تعيش عائلات الرعاة في المنطقة (ج) في وضع غير مستقر ويعاني 34% منهم من انعدام الأمن الغذائي[2].

ويعد القطاع الزراعي من أكثر القطاعات تضرراً جراء ممارسات الاحتلال، فلو أخذنا على سبيل المثال الممارسات تجاه الزيتون التي تمثل أحد عناصر الأمن الغذائي للمواطن الفلسطيني، فإن عشرات الآلاف من أشجار الزيتون اقتلعت من قبل المستوطنين، بالإضافة إلى تأثير الجدار على صناعة الزيتون من خلال فصل المزارعين عن حقول الزيتون، واقتلاع الأشجار نتيجة لبناء الجدار، كما يهاجم المستوطنون الفلسطينيين الذين يحاولون قطف أشجار الزيتون الخاصة بهم، فإن هذه الممارسات تضرب بقطاع الزراعة وتخفض من مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، ففي عام 2009 انخفضت مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي من 5.4% إلى 4.8%، وكان السبب وراء هذا الانخفاض إلى موسم الزيتون غير الجيد[3].

ونتيجة لأوضاع الأمن الغذائي في فلسطين فقد اعتمدت الأسر غير الآمنة غذائياً على مجموعة من الآليات لتتأقلم مع أوضاعهم الاقتصادية فقد اعتمدت 65% من تلك الأسر على أنواع من الطعام أقل جودة وتكلفة، في حين اعتمدت 27% من الأسر على الحصول على القروض لتمويل استهلاكهم، و 51% من الأسر اعتمدت على شراء الطعام بالدّين، و28% من

---

[1] **نشرة الأمن الغذائي**، مرجع سابق.

[2] الأمن الغذائي في فلسطين بين تفاؤل الأرقام ومرارة الواقع. الأرض المحتلة، شهادة الأنباء الإنسانية (إيرين) 9/ أغسطس 2012.1704935-1-09-08-2012/arabs/one-world/ae.albayan.www://http

[3] الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني2011. إحصاءات الحسابات القومية2008– 2009. رام الله– فلسطين. http://pcbs.gov.ps/Portals/_PCBS/Downloads/book1736.pdf

الأسر اعتمدت على التوقف عن دفع الفواتير، و 9% من الأسر على بيع الأصول، و86% من الأسر لا يزالون يملكون بيع الأصول كآلية لتتأقلم لاستخدامها في المستقبل، بينما أفاد 35% من الأسر أنهم استنفدوا هذه الآلية، و42% لم تكن متاحة لهم أصلاً[1].

ولذلك فإن من شأن تحقيق أهداف كل من استراتيجية قطاع الحماية الاجتماعية، واستراتيجية القطاع الزراعي تؤدي إلى تحسن مستوى الأمن الغذائي في الأراضي الفلسطينية، حيث أن ما تضمنته من أهداف استراتيجية ستعمل على تعزيز صمود المزارعين عبر استمرارهم في ممارسة الأنشطة الزراعية المختلفة، ومعالجة التشوهات الناجمة عن الاحتلال، يشكل هدفاً ومكونا أساسياً لاستراتيجية القطاع الزراعي، وذلك من خلال السياسات الهادفة لإعادة وتأهيل ما دمره الاحتلال في الضفة الغربية وقطاع غزة، ومساندة المتضررين من جدار الضم والفصل العنصري، وكذلك مساندة المزارعين وتطوير الأراضي المجاذبة للمستوطنات وتنميتها، إضافة إلى إعداد ملفات حصر الأضرار الناتجة عن ممارسات الاحتلال والاستيطان بالاستناد إلى القانون الدولي بالمزارعين المتضررين، وكذلك التركيز على تكثيف الحملات من أجل حماية المستهلك والمنتج الفلسطيني، من خلال إعداد قوائم بمنتجات المستوطنات الإسرائيلية من أجل تعزيز مقاطعتها محلياً وإقليمياً ودولياً، فإن هذه الاستراتيجيات جميعها تدعم الأمن الغذائي وتحسن مستواه لدى المواطن الفلسطيني.

3.1.4 التحرر من الخوف

سيتم مناقشة التحرر من الخوف بطريقة غير تقليدية، وبعيدة عن المفهوم الضيق والتقليدي للأمن والمتمثل بالاعتماد على القدرات الأمنية والشرطة وغيرها، انطلاقا إلى التركيز على الأمن الشخصي والأمن السياسي، لتحقيق التحرر من الخوف بالنسبة للفلسطينين.

[1] مكتب تنسيق المشاريع في الضفة الغربية وقطاع غزة. الحماية الاجتماعية في الضفة الغربية وقطاع غزة. 2008. ص27. www.apis.ps/documents/food.../Household_profiling_Final_Arabic.p...

إذ يعد كل من الاحتلال وعنف المستوطنين، والاستقطاب السياسي بين حركتي حمـــاس وفتح، والافتقار إلى السيادة السياسية، من أكثر المصادر وضوحا للخوف وانعدام الأمن بالنسبة للفلسطينين.

1.3.1.4 انعكاسات الخطط الإصلاحية والتنموية على الأمن الشخصي

يعد الأمن الشخصي من أهم الحقوق التي يجب أن يحظى بها الإنسان؛ لأنهـــا تتعلـــق بسلامة شخصه من العنف والأذى، وما يهدد حياته وسلامة جسده، وحرية تنقله، وحرية شخصه من اعتقاله أو القبض عليه بشكل غير قانوني، فقد تم التأكيد على هذا الحق منذ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ووفقاً لما ورد في المادة الثالثة "لكل فرد الحق في الحيـــاة والحريـــة وســـلامة شخصه"[1].

ويتوفر الأمن الشخصي عند حماية الأفراد من التهديدات التي يتعرض لها، حيث تتمثل بالتهديدات من الدولة (التعذيب الجسدي)، ومن الدول الأخـــرى (الحـــرب)، ومـــن الجماعـــات الأخرى من الناس (التوتر العرقي)، ومن أفراد أو من عصابات ضد أفراد آخرين (الجريمة في الشوارع)، والتهديدات الموجهة ضد المرأة، وضد الأطفال، وضد النفس "الانتحـــار واســـتعمال المخدرات"[2].

إذ يأمل كل إنسان في أي دولة أن يعيش في بيته من دون أن يطـــارده أحـــد لقتلـــه أو لإعتقاله، ولتعذيبه، أو لهدم بيته، أو مصادرة أرضه، أو حجز حريته في التنقل، وعلى الدولة أن تتحمل مسؤولية حماية أمنه الشخصي، بأن لا تقوم هي بانتهاكه، وأن لا تسمح لأي جهة بانتهاك الأمن الشخصي لمواطنيها.

أما بالنسبة لأوضاع الأمن الشخصي في الأراضي الفلسطينية، فإن اســـتمرار الانقســـام السياسي حَمّل الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة عبء نتائج النـــزاع السياســـي بـــين

---

[1] **المادة الثالثة، الإعلان العالمي لحقوق الإنسان**. http://www.un.org/ar/documents/udhr/

[2] برنامج الأمم المتحدة، **تقرير التنمية البشرية لعام 1994**، مرجع سابق، ص30.

الطرفين، وانعكس سلباً على حقوق وحريات الفلسطينيين، التي تعرضت لانتهاكات كثيرة من قبل طرفي الانقسام، أهمها إصدار أحكام بالإعدام، والتعذيب وإساءة المعاملة، والاحتجاز التعسفي، وانتهاك الحق في تقلد الوظائف العامة إلا وفق ما يعرف "بشرط السلامة الأمنية"، أو إصدار قرارات بالفصل أو بتوقيف إجراءات التعيين بحق العاملين في سلك التربية والتعليم وفقاً لشرط السلامة الأمنية، بالإضافة إلى عدم تنفيذ قرارات المحاكم أو مماطلتها، وممارسة الانتهاكات لحرية الصحافة والسلامة البدنية، إن استمرار سياسة الانقسام السياسي تؤدي إلى هدر للحقوق الفلسطينيين في أمنهم على أنفسهم وأسرهم وحياتهم ووظائفهم.

كما أن المجتمعات الفلسطينية تعاني من الخوف والتهديد الدائم بعنف غير متوقع بسبب ممارسات الاحتلال من مداهمات ليلية من قبل الجيش الإسرائيلي، والاعتقال السياسي، وحظر التجول، واستخدام الغاز المسيل للدموع، وهدم المنازل، ومصادرة الأراضي، واقتلاع الأشجار، بالإضافة إلى الارتفاع المستمر في أعداد القتلى والجرحى والمصابين بالإعاقة الدائمة وعدد الأسرى، ففي عام 2011 أقرت سلطات الاحتلال بناء 26837 وحدة استيطانية، وصادرت 15525 دونماً، وهدمت 495 منزلاً ومنشأة، وأعدمت 18764 شجرة، واعتقلت 3300 مواطناً، وقتلت 180 مواطناً بينهم 21 طفلاً[1]، وأسرت 4400 أسير، من ضمنهم 7 أسيرات و 23 نائباً، و123 أسيراً معتقلين قبل اتفاق أوسلو، و278 أسيراً إدارياً، و 73 أسيراً معتقلين منذ أكثر من عشرين عاماً[2].

علاوة على كل ذلك فإن الحرب التي تشنها إسرائيل على الفلسطينيين تمثل انتهاكاً وتهديداً لأمن المواطنين المدنيين، فقد تجاوز عدد القتلى الألف في الحرب الإسرائيلية على غزة في نهاية العام 2008، بينهم 311 طفلاً، وخمساً وستين إمرأة، و 4500 جريح فلسطيني بينهم

[1] تقرير "شعب تحت الاحتلال" دائرة العلاقات الدولية في منظمة التحرير الفلسطينية، رام الله، 2011/12/28. http://www.dair.plo.ps/beta/V1/showNewsDetailsView.php?newsId=365

[2] مؤتمر صحفي نظمه نادي الأسير الفلسطيني في مركز الإعلام الحكومي تحت عنوان "الأحداث المفصلة في قضايا الأسرى للعام. http://www.maannews.net/arb/ViewDetails.aspx?ID=449800

1550 طفلاً و 652 امرأة[1]، إنّ هذه الحرب تعد أكبر تهديد للأمن الشخصي، فقد قال محمود ظاهر مدير مكتب منظمة الصحة العالمية عن الأوضاع في غزة في مستشفى الشفاء في غزة "رأيت نساءً ورجالاً تقطعت أطرافهم وأصيبوا بحروق، وهناك أطفال فقدوا عيونهم، وحتى الآن تم إرسال أكثر من 250 جريحاً إلى خارج قطاع غزة"[2].

وكذلك الأمر في حرب غزة عام 2012 في حملة "عامود السحاب" وقد بررت سلطات الاحتلال عمليات قتل الأشخاص، والهدم، والتخريب، والدمار بأنها دواعٍ أمنية ضد الإرهابيين، ففي تقرير إسرائيلي صادر عن مركز المعلومات حول الاستخبارات والإرهاب بعنوان "عامود السحاب" أفادت وسائل الإعلام الفلسطينية بأن عدد القتلى الفلسطينيين في قطاع غزة قد بلغ بتاريخ تشرين ثاني 2012 (137) قتيلاً وما يزيد عن (1000) جريحٍ، ووفقاً لتقديراتنا، حوالي ثلثين من عدد القتلى هم من نشطاء "إرهابيين"، والثلث الأخير هم مدنيون لا دخل لهم بما يجري على أرض الواقع، كانوا قد قتلوا من غير قصد"[3]، فالانتهاكات الإسرائيلية تهدد أمن الفرد الفلسطيني حيث تفقده الشعور بالأمان على نفسه وبيته وماله وأولاده.

فقد أدت الانتهاكات الإسرائيلية إلى التأثير سلباً على كافة مجالات الحياة للشعب الفلسطيني، وعلى القطاعات الحيوية والخدمية التي تقدمها السلطة الفلسطينية لمواطنيها، وانعكس بشكل سلبي على حالة حقوق المواطن الفلسطيني، نظراً لعدم قدرته على التمتع بالحقوق والخدمات الأساسية التي يجب أن توفرها السلطة الفلسطينية، بالإضافة إلى العراقيل التي يضعها الاحتلال الإسرائيلي أمام جهود السلطة الفلسطينية للنهوض بالأمن الشخصي الفلسطيني.

وفي ظل التهديدات للأمن الشخصي من قبل سلطات الاحتلال والانقسام السياسي، يتوجب على السلطة الفلسطينية تحسين مستوى الأمن الشخصي لدى مواطنيها، فلذلك احتل

---

[1] منظمة الصحة العالمية عدد القتلى الفلسطينيين في قطاع غزة تجاوز الألف. مركز الأبناء الأمم المتحدة. http://www.un.org/arabic/news/story.asp?NewsID=10500

[2] المرجع السابق.

[3] مركز المعلومات حول الاستخبارات والإرهاب على اسم اللواء منير عميت في مركز تراث الاستخبارات. حملة عامود السحاب (عامود العنان). تحديث رقم 6-21 تشرين الثاني 2012 الساعة 13. -www.terrorism info.org.il/ar/index.aspx

الأمان والأمن العام مكان الصدارة في خطة الإصلاح والتنمية الفلسطينية عبر برنامجين همـــا، برنامج "إصلاح قطاع الأمن وإعادة هيكلته" *ضمن قطاع الأمن وســيادة القــانون، وبرنــامج "العدالة الآن"* ضمن قطاع العدالة، وكذلك في برنامج الحكومة الثالثة عشرة انهــاء الاحــتلال وإقامة الدولة إذ أوكلت لوزارة الداخلية فرض النظام العام وبسط سيادة القانون والحفاظ علــى السلامة العامة وبما يرسخ الأمن والأمان ويحفظ الحقوق والحريات، وأيضاً في خطــة التنميــة الوطنية 2011-2013 عبر استراتيجيتين قطاعيتين هما، استراتيجية تــوفير الأمــن والأمــان للوطن والمواطن، واستراتيجية ضمان العدالة لجميع المواطنين وفرض سيادة القــانون، ففــي قطاع العدالة حقق برنامج العدالة الآن المحاكمة العادلة للمواطنين مما انعكس إيجابياً في تزايــد ثقة المواطنين بقطاع العدل والزيادة في أعداد الذين يلجــأون إلــى المحــاكم لحــل خلافــاتهم ومشاكلهم، بالإضافة إلى تطوير بنيتها التحتية والمؤسسية بما يمكنها من تقديم خــدمات أفضــل للمواطنين، وتقليص أعداد القضايا المتراكمة، والعالقة أمــام المحــاكم، والاســتجابة للطلبــات المتزايدة التي يرفعها المواطنون للمطالبة بحقوقهم التي يكفلها القانون، كما تم إنشاء وحدة حقوق الإنسان التي باشرت أعمالها في نهاية العام 2010 لمراجعة الحقوق والحريات للمواطنين، أمــا في قطاع الأمن وسيادة القانون، فقد استطاعت الأجهزة الأمنية فرض النظام العام وسيادة القانون في محاربة الجريمة، مما أدى إلى انعكاس إيجابي على تعزيز شعور المواطنين بالأمن، ففــي استطلاع للرأي أجراه مركز العالم العربي للبحوث والتنمية (أوراد) أشار إلــى أن 36% مــن

* يتضمن برنامج "إصلاح قطاع الأمن وإعادة هيكلته"1- إعداد إطار قانوني لصياغة قانون أساسي معدل للأمن .2-بنــاء القدرات الإدارية وإعداد السياسات لتطوير مكاتب الرئيس ورئيس الوزراء ووزير الداخلية.3- إعادة هيكلية القطاع الأمني وتوحيدها في ثلاثة أجهزة هي(الشرطة والأمن الوطني والمخابرات)4-تجنيد الأعداد المطلوبة من الأفراد بشكل يتناســب مع الاحتياجات الأمنية.5- الاستثمار في البنية التحتية الأمنية. 6-تزويد الأجهزة الأمنية بالمعــدات. 7- تعزيــز عمــل الشرطة المدنية من خلال التدريب.

* يركز برنامج "العدالة الآن" على مكانة مؤسسات قطاع العدل ونزاهتها، وتطوير الإمكانيات المؤسسية لمجلس القضــاء الأعلى من خلال:1-تطوير البنية التحتية للقضاء المدني والجنائي. 2- بناء قدرات الوحدة التي شكلت داخل جهاز الشرطة وحماية القضاة وموظفي المحاكم. 3-أتمتة الإجراءات وأنظمة الأرشفة. 4- إنشاء مراكز في الضفة وقطاع غزة تعمــل على توفير التدريب المستمر للقضاة وموظفي قطاع العدل.

المستطلعين عبروا بأن السلطة تقوم بواجبها للمحافظة على أمن المـواطن، و35% عبـروا أن السلطة تقوم بذلك إلى حد ما، بينما إعتبر 29% أن السلطة لا تقوم بواجباتها[1].

أما على صعيد تخفيف آثار الانقسام على الأمن الشخصي الفلسـطيني فـإن الخطـط الفلسطينية لم تتبنّ أي برنامج يتعامل مع مثل هذه الانتهاكات، أو مع المتضررين من جراء هذه الانتهاكات، فقد استمرت الجهود لإنهاء الانقسام من قبل الأطراف المحلية والعربيـة والدوليـة للمصالحة بين الطرفين لمدة أربع أعوام، إذ تم في أيار عام 2011 توقع اتفاق المصالحة لإنهاء الانقسام بين الحركتين، إذ أن الانعكاسات السلبية للانقسام لا يمكن تفاديها إلى باللحمة الوطنية، فقد أشار د. سلام فياض "أن الواجب الرئيسي للسلطة الوطنية ومؤسساتها وأجهزتهـا الأمنيـة، يرتكز على رعاية مصالح المواطنين، وتوفير الخدمات الضرورية لهم، وفي مقـدمتها الأمـن الشخصي، وعناصر الاستقرار الضرورية لاستعادة عجلة الحياة الطبيعية، وبما يمكن من تعزيز قدرة شعبنا على الصمود في مواجهة السياسة الاستيطانية التي لا تهدف إلا لفرض سياسة الأمر الواقع، وإضعاف القدرة الوطنية على الصمود والبقاء"[2].

إنّ العودة للحمة الوطنية يعززالأمن الشخصي، ويوحد أبنـاء الشـعب فـي محاربـة الاحتلال، بدلاً من التشاغل بالصراعات الداخلية، كما يقلل من التحديات أمام عمـل الحكومـة الفلسطينية في توفير الأمن الشخصي؛ لأن الخطط السابقة ساعدت على حفـظ الأمـن العـام، وضبط الفوضى، واللجوء للمحاكم الشرعية بدلاً من التحكيم العشائري، وتظل الحاجـة إلـى تعزيز الأمن الشخصي من خلال إنهاء الاحتلال وإنهاء الانقسام ملحّـة، لتثبـت اسـتراتيجيات الخطة الوطنية الفلسطينية 2011 – 2013، وأي خطة فيما بعد فاعليتها ونجاعتها فـي تـوفير الأمن الشخصي على أرض الواقع للمواطنين الفلسطينيين.

---

[1] مركز العالم العربي للبحوث والتنمية (أوراد). نتائج استطلاع الرأي العام الفلسطيني المفاوضـات الوضـع الفلسـطيني الـداخلي الوضـع العربـي والإقليمـي. 2 شـباط 2010، فلسـطين، ص4. www.awrad.org/pdfs/press%20-arabic%20-jan%202011.pdf

[2] د. فياض في لقاء مع قادة الأمن الوطني: لا تعددية أمنيـة ولا بندقيـة شـرعية غيـر بندقيـة المشـروع الـوطني. http://www.wafa.ps/arabic/index.php?action=detail&id=7764

2.3.1.4 انعكاسات الخطط الإصلاحية والتنموية على الأمن السياسي

يتمثل الأمن السياسي في الحفاظ على الكيان السياسي الداخلي للدولة والمحافظة على تطوير العملية السياسية عبر أسس الاحتكام للشعب عبر ممارسة ديمقراطية سليمة تفضي لوصول أنظمة حكم تلبي تطلعات شعبنا[1].

فالهدف من تحقيق الأمن السياسي هو حماية النظام السياسي من أي مصدر يشكل تهديد أمان واستقرار، بالإضافة إلى ضمان العيش في كنف مجتمع يهتم ويرقى بحقوق الإنسان.

غير إنّ تحقيق أهداف الأمن السياسي في الأراضي الفلسطينية يتخلله التعقيد، وذلك بسبب البيئة السياسية الفلسطينية، التي تعاني من الانقسام السياسي والجغرافي بين قطاع غزة والضفة الغربية، والاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية منذ عام 1967، وهيمنة سياساته التمييزية والعنصرية على مقومات الحياة للشعب الفلسطيني، وفي ظل انسداد الطريق أمام المفاوضات السياسية بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، نتيجة لرفض سلطات الاحتلال في التوقف عن بناء المستوطنات في الضفة الغربية، واستمرار دولة الاحتلال بالتعامل مع السلطة الوطنية الفلسطينية في الضفة الغربية من منطلق سيادي، مما انعكس سلباً على قدرة السلطة الوطنية على قيامها بواجبها، وعلى أدائها مهامها، وتحمل مسؤولياتها القانونية، في المناطق الخاضعة تحت سيطرتها، وواجبها في توفير الأمن والأمان للمواطن الفلسطيني، وبسط سيادة القانون، والتي تؤثر بمجملها على منظومة الحقوق والحريات في الأراضي الفلسطينية.

كما أن الانقسام السياسي أدى الى تعطيل عمل المجلس التشريعي لأربعة أعوام على التوالي، واعتقال الاحتلال الإسرائيلي المستمر للبرلمانيين الفلسطينيين، إذ لم يتمكن المجلس التشريعي من عقد أي جلسة مكتملة النصاب وفقاً لنظامه الداخلي لعام 2004، مما انعكس سلباً على دور المجلس التشريعي في اقتراح القوانين والتشريعات التي تمس نواحي حياة المواطن

[1] أحمد الحاج، عاصم: **نحو مفهوم شامل وجديد للأمن الوطني**. الجمعة. 9 كانون الأول 2011. 21:53 http://www.sudanile.com/2008-05-19-17-39-36/977-2011-05-24-08-47-10/35350-2011-12-09-20-55-46.html

الفلسطيني وحقوقه كافة وتبنيها وإقرارها، والتي بدورها تعمل على تعزيز وحدة النظام القانوني الفلسطيني في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، بالإضافة لذلك عدم قيام المجلس التشـــريعي بدوره الرقابي في الجانبين المالي والإداري، وعدم مقدرته على مساءلة الحكومـــة ومنحهـــا أو حجب الثقة عنها، أو استجوابها، أو تقصي الحقائق في الخروقات والانتهاكات التي تمس حقوق الإنسان الفلسطيني، التي يتعرض لها بناءً على خلفية انتمائه السياسي[1].

وإزاء حالة الانقسام وعدم تمكن المجلس التشريعي من الانعقاد، أصدر الرئيس محمـــود عباس خلال عام 2011 تسعة قرارات بقوانين، مستنداً بإصدارها إلى المادة (43)* من القانون الأساسي[2]، وفي ظل عدم وجود اتفاق قانوني أو قرار قضائي يحســـم الخـــلاف حـــول مبـــدأ الضرورة التي يستند إليها الرئيس في إصداره لتلك القرارات بالقانون، مما أدى ذلك إلى حرمان المواطن الفلسطيني في ممارسة دوره الديمقراطي واختيار ممثليه على كافة المستويات المحليـــة والتشريعية والرئاسية.

وعليه فإن تأجيل إجراء الانتخابات التشريعية والرئاسية، ينعكس سلباً على حق المواطن الفلسطيني بممارسته الديمقراطية في اختيار من يمثله، مما يؤدي إلى إحداث أزمة شرعية، لأن مصدر الشرعية القانونية للسلطة المنتخبة مستمدة من المواطنين، وهذا ما أكدت عليـــه المـــادة الثانية من القانون الأساسي المعدل العام 2003 بأن "الشعب مصدر السلطات ويمارســـها عـــن طريق السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية"[3].

---

[1] الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان.انتهاكات حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة.التقرير السابع عشـــر. 2011. ص12. http://www.ichr.ps/ar/1/6/750/التقرير-السنوي-2011.htm

* تنص المادة (43) " لرئيس السلطة الوطنية في حالات الضرورة التي لا تحتمل التاخير في غير ادوار انعقاد المجلـــس التشريعي، اصدار قرارات لها قوة القانون، ويجب عرضها على المجلس التشريعي في أول جلسة يعقدها بعد صدور هذه القرارات وإلا زال ما كان لها من قوة القانون، أما إذا عرضت على المجلس التشريعي على النحو السابق ولم يقرها زال ما يكون لها من قوة القانون".

[2] **القانون الأساسي الفلسطيني** لعام 2003. المادة (43).

[3] المرجع السابق، المادة (2)

ولكن أيضا عندما جرت الانتخابات المحلية في 20-10-2012 في الضفة الغربية دون قطاع غزة بسبب حالة الانقسام التي تشهدها الحالة الفلسطينية، أدى ذلك إلى انعكاسات سلبية تمثلت في غياب الأجواء الديمقراطية عن الانتخابات بسبب غياب الفصائل الأخرى، وكذلك عدم وجود منافسة في البرامج الانتخابية والتي من شأنها أن تضع الاستراتيجيات والأولويات التي تحقق التقدم والازدهار.

ولذلك فإن الاحتلال والانقسام السياسي، وما نتج عنهما من تعطل عمل المجلس التشريعي، وتأجيل إجراء الانتخابات، أثر على تنفيذ خطة الإصلاح والتنمية الفلسطينية 2008-2010، وكذلك خطة التنمية الوطنية الفلسطينية 2011-2013، فقد أدت إلى إفشال برامج الإصلاح والتنمية التي ستنفذها الوزارات التي تنضوي تحت قطاع الحكم، فمثلاً جاء ضمن قطاع المساءلة والشفافية في برنامج الحكومة المنفتحة والمسؤولة، التي يتوجب من خلاله مراجعة أداء الحكومة وتقييمه للخدمات التي يقدمها المواطن، وكذلك الأمر في الخطة الوطنية الفلسطينية 2011-2013 التي وضعت استراتيجيتين لضمان الرقابة والشفافية وهما: استراتيجية توفير الأمن والأمان للمواطن، واستراتيجية تطوير أنظمة الرقابة والتفتيش في وزارة الداخلية وفي المؤسسة الأمنية وحماية نجاعتها وفعاليتها، وتعزيز التزام المؤسسة الأمنية بالشفافية في عملها وضمان خضوعها للمساءلة العامة من أجل بناء علاقات قوية بينهما وبين المجتمع، وضمان احترام حقوق الإنسان لكافة المواطنين دون استثناء، وفعليا لم تضمن إجراءات السلطة الوطنية الفلسطينية عمل الأجهزة الأمنية من حيث التزامها بالقانون، وصلاحيات منتسبيها كضابطة قضائية، حيث لا تزال ممارستها في القبض والاحتجاز والتفتيش وجمع المعلومات وإشرافها على مراكز الاحتجاز الخاصة بها بعيدة عن رقابة النيابة العامة المدنية، حيث أتاح غياب الرقابة على أعمالها مجالاً لتفسير القانون على طريقتها، مما أضر بالكثير من المواطنين، وأسهم بنشر السلوك غير المشروع في نشر الرعب والخوف في أوساط المواطنين، مما يؤدي غياب الرقابة على الانتهاكات والأجهزة الأمنية، وعدم ملاحقة الجهات

المعتدية وحصانتها من أية تعديات، إلى تهديد مستقبل البنية الاجتماعية، وقدرتها على الصمود في وجه الاحتلال[1].

كما أثرت سياسة الاحتلال من جهة، والانقسام السياسي من جهة أخرى على قطاع العدالة، إذ تم إعداد برنامج العدالة الآن في خطة الإصلاح والتنمية الفلسطينية الذي يركز على مكانة مؤسسات قطاع العدل ونزاهتها وتدعيم استقلالها المادي والإداري، من خلال تطوير الإمكانيات المؤسسية لمجلس القضاء الأعلى، وكذلك طالبت الحكومة في خطة التنمية الوطنية 2011-2013 ضمان العدالة لجميع المواطنين وفرض سيادة القانون وبإجراء مراجعة شاملة للتشريعات الفلسطينية، والشروع في تنفيذ خطة تستهدف توحيد هذه التشريعات الفلسطينية، والشروع في تنفيذ خطة تستهدف هذه التشريعات من أجل ضمان تحديثها وانسجامها في جناحي الوطن، وضمان مواءمتها مع القانون الدولي لحقوق الإنسان.

وكان لتشكيل المجلس الأعلى للقضاء بقرار من الحكومة الفلسطينية في قطاع غزة ضربة قاسية لوحدة الجهاز القضائي المنضوي أصلا وقانونا تحت مظلة مجلس القضاء الأعلى، المشكل بموجب المادة (100) من القانون الأساسي، ووضع جهاز القضاء في مرمى التحديات السياسية، بما يمس استقلال القضاء ويخالف أحكام المواد (97) و (98) من القانون الأساسي، كما أن تشكيل المجلس الأعلى للقضاء تطلب من الحكومة في قطاع غزة تعيين كادر جديد من القضاة، في حين منع القضاة الأصليون من ممارسة عملهم المعتاد، هذا بالإضافة إلى قيام الحكومة الفلسطينية بتعيين نائب عام لمحافظات غزة، حيث أدى هذا الشرخ الحاصل في السلطة القضائية إلى تطور مرفق القضاة في الضفة الغربية بشكل غير متوازٍ للتطور الحاصل في قطاع غزة[2].

---

[1] الهيئة المستقلة لحقوق المواطن. **تقرير انتهاكات حقوق الإنسان من قبل أمن السلطة في الضفة الغربية عام 2008**. شباط فبراير 2009.

[2] المجلس الأعلى للقضاء. الخلفية التاريخية والبنية القانونية لتشكيل المجلس الأعلى للقضاء واختصاصاته وآليات اجتماعاته. http://www.hjc.gov.ps/index.php/2009-12-10-10-46-50

ولقد كان للانقسام الفلسطيني تأثير سلبي على تنفيذ برنامج الحكومة الناجحة والفاعلة ضمن قطاع إصلاح الخدمة المدنية، والذي يركز على إصلاح الإطار التشريعي وينظم القطاع العام لتطوير التنظيمي والمؤسساتي، من خلال تنفيذ مهامه المتمثلة في تقديم العون للجنة الانتخابات المركزية للتأكد من جاهزيتها للانتخابات القادمة، إلا أن تكريس حالة الانقسام انعكس سلباً على تنفيذ مهام البرنامج، وأدى إلى عدم الوصول إلى أنظمة تلبي تطلعات الشعب في تحقيق الأمن السياسي في الأراضي الفلسطينية؛ لأن المواطن الفلسطيني عندما تمسك بمبادئ الديمقراطية، وبحقه انتخاب من يمثله في الانتخابات التشريعية عام 2006، رفضت إسرائيل والجهات المانحة لنتائج الانتخابات وفرضت عقوبات اقتصادية* ضد السلطة[1]، وعندما حان الوقت مرة أخرى لممارسة الحق الديمقراطي بالانتخابات عام 2011، تم تعطيل الانتخابات وتأجيلها بسبب الانقسام السياسي بين شطري الوطن.

كما أن اشتداد الصراع الداخلي بين فتح وحماس الذي انتهى بسيطرة حماس على قطاع غزة وفتح على الضفة الغربية، أدى إلى الإخلال بالكيان السياسي الداخلي في الأراضي الفلسطينية من جهة، والإخلال بقدرة الحكومة على حماية النظام السياسي الفلسطيني من جهة أخرى، لاسيما بعد ما أصبح هناك حكومتان لشعب واحد ذات طابع مزدوج للسلطة، نجم عن هذا الوضع مضاعفة انعدام الأمن السياسي.

وبعد التوقيع على آليات المصالحة بين فتح وحماس في آيار عام 2011، الذي خفف قائمة المشاكل التي تشغل بال الجمهور الفلسطيني، ظهرت مشكلة جديدة تتمثل في شعور المواطن الفلسطيني بأن نتائج الانتخالات يمكن ألا تعبر عن خياره الديمقراطي بسبب معارضة إسرائيل والدول المانحة لنتائجها، ففي استطلاع للرأي أجراه المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية للرأي العام الفلسطيني بعد اتفاق المصالحة في هذا الخصوص بأنه "وفي الوقت الذي

* فرضت إسرائيل قيود على حرية الفلسطينين في التنقل والحركة وحرية البضائع، وأوقفت تحويل عائدات الضرائب، وقطع المساعدات الدولية للسلطة، وفرض قيود مصرفية على الأرض الفلسطينية المحتلة.

[1] أبو حطب، غسان: الأمن الإنساني والتنمية الإنسانية وحقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية. home.birzeit.edu/cds/arabic/news/ghassan.doc

يظهر استطلاع الرأي تحسناً ملموساً في مكانة حركة حماس في تقييم الجمهور لإدائهـــا، إلا أن أغلبية واضحة من الجمهور الفلسطيني لاتريد من حكومة التوافق أن تعمل بناءً علـــى برنـــامج حماس، والأهم من ذلك، أن النسبة الأكبر من الجمهور تريد سلام فياض رئيساً للوزراء، وليس جمال الخضري، مرشح حماس، ربما يعتقد الجمهور أن بقاء فياض، وتطبيق برنامج الرئيس قد يزيل التهديد بالمقاطعة والحصار"، كما أشار نفس التقرير إلى أن 45% يفضلون سلام فيـــاض رئيساً لحكومة التوافق الجديدة، ونسبة 22% فقط تفضل الخضري، فيما تقول نسبة 12% أنهـــا تفضل مرشحاً آخر، وتقول نسبة 21% أنها لا تعرف من تفضل[1].

إن بقاء وجود هذا العامل الإقليمي الخارجي في التحكم بالإرادة السياسية يلقي بثقله على الساحة الفلسطينية، محاولاً كبح جماح أي فلسطيني يرفض الاعتراف بشروط الرباعية، ومنها حركة حماس، لذلك فإن أي حكومة فلسطينية قد تشارك فيها حركة حماس بمواقفها على ما هو عليه "عدم الاعتراف"، ستواجه (بالفيتو) الأمريكي، والتهديد بقطع المساعدات المالية الأمريكيـــة والغربية، التي تمثل في جوهره ضغطاً حقيقياً كبيراً، ولاسيما أن الخطط الفلسطينية تم تصميمها بالاعتماد شبه الكامل على هذه المساعدات، مما يضعف القدرة الفلسطينية على مواجهة مثل هذه الضغوط، ويؤدي إلى تراجع عن التحرك المناسب لبلوغ الأمن السياسي، فمـــثلاً مضـــى عـــام ونصف على اتفاق المصالحة –منذ 3 آيار عام 2011 إلى كانون الأول 2012– ولم يتم تنفيـــذ آليات حقيقية على أرض الواقع تجسد هذا الاتفاق كما لم يـــتم إجـــراء الانتخابـــات التشـــريعية والرئاسية.

وعملت الحكومة على تحقيق تقدم في تأمين الأمن السياســـي عبـــر تحقيـــق الأهـــداف الاستراتيجية في تعزيز وجود فلسطين باعتبارها دولة مستقلة وسيادية على الساحة الدولية، وفي سبيل الوفاء بهذا الالتزام تم التوجه إلى هيئة الأمم المتحدة، والحصول على دولة بصفة مراقب غير عضو في الأمم المتحدة في 2012/11/3، والذي سيكون لها انعكـــاس إيجـــابي بتمكـــين

[1] نتائج استطلاع الرأي العام رقم (40). مركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية بإجراء اســـتطلاع للـــرأي العـــام الفلسطيني 2011. http://www.kas.de/palaestinensische-gebiete/ar/publications/23264/

فلسطين من الوصول إلى المنظمات والهيئات الدولية، وما يقلق إسرائيل، هو أن يتقدم الفلسطينين بشكوى ضدها أمام محكمة الجنايات الدولية، فقد قال (دورغولد) المستشار السابق لرئيس الوزراء بنيامين نتنياهو إن "الفلسطينيين حسنوا موقعهم لاتخاذ بعض التدابير في المستقبل، كالتوجه إلى محكمة الجنايات الدولية في لاهاي، وتقديم الشكاوى ضد الضباط الإسرائيليين، حتى لو كانت دون أي أساس، كما كان ذلك في الماضي، لكن في حال استغل الفلسطينيون وضعهم الجديد بطريقة معادية لإسرائيل عندها سنقوم بخطوت حازمة ضد السلطة الفلسطينية"[1].

وفي نفس الموقت نبّه الكثيرون من الانعكاسات السلبية لهذا الإعلان بسبب زيادة التحديات أمام الحكومة، فمنهم قد أشار إلى "أن تمتع فلسطين بصفة دولة غير العضو في الأمم المتحدة، وإن كان مؤشراً على بداية وضع قانوني بامتياز، وأضفى على نضالات الشعب الفلسطيني ومقاومته شرعية دولية غير مسبوقة، فإنه يفتح الباب أمام تحديات كبيرة قد تهدد الداخل الفلسطيني، من خلال خنق أجهزة السلطة، بوقف الإمدادات الحالية المستحقة بما يشمل أجهزة الإدارة الفلسطينية سواء في غزة أو باقي الأراضي الفلسطينية، ويعرض آلاف الأسر للتشريد الاقتصادي، وتكون الضربة المالية أكثر إيلاماً، حين يضاف إليها تأخر المبادرات المالية والأمريكية والإسلامية والعربية، الذي يؤدي إلى زعزعة الاستقرار الداخلي[2].

كما أشار البعض الآخر إلى أن إعلان الدولة سيؤدي إلى إعادة تعريف الصراع بما يعود بنتيجة سلبية على الفلسطينيين، وذلك من خلال التشويه في رؤية العالم للصراع، فقبل مرحلة (أوسلو) كانت الأمور واضحة نسبياً بأن الصراع بين دولة احتلال وشعب نصفه واقع تحت الاحتلال ونصفه الآخر في الشتات، أما بعد (أوسلو) وقيام السلطة فقد أدت المناصب الرمزية الخالية من السيادة الفلسطينية لتعقيد الوضع، فإن الفلسطينيين لديهم حكم ذاتي يحكمون

---

[1] إسرائيل في مواجهة وضع فلسطيني الجديد 2012/11/30. الساعة 20:42.
http://arabic.euronews.com/2012/11/30/israeli-eu-ambassador-blasts-palestinian-un-move-adds-/settlement-reversible

[2] المصري، مازن: إعلان الدولة الفلسطينية أوسلو مجدداً، بديل المركز الفلسطيني. مستشار قانوني سابق لمنظمة التحرير الفلسطينية. http://www.badil.org/en/haq-alawda/item/1669-p14

أنفسهم، ولكن الصلاحيات بيد إسرائيل، مما يتيح المجال لتتنصل إسرائيل من التزاماتها، كما أن إعلان الدولة سيزيد الصورة تشوها، ويجعل الصراع، صراعاً عادياً على الحدود بين الدولتين[1].

ويمكننا القول بأنه عندما لا يستطيع الشعب ممارسة حقه في الانتخابات الحرة النزيهة أولاً، وعندما تكون الإدارة السياسية محكومة لإدارة إسرائيل والجهات المانحة ثانيا، وعندما تكون ايجابية الاعلان عن دولة بضفة مراقب غير عضو في الأمم المتحدة أقل من سلبياتها في تأثيرها على المواطن الفلسطيني ثالثا، فإن آفاق تحقيق الأمن السياسي في ظل الخطط الفلسطينية يبقى محدوداً، لا يمكن تحقيقه إلا في ظل الاستقلال الفلسطيني، وامتلاك كامل السيادة، وامتلاك إرادة سياسية غير محكومة لأية اشتراطات، وتضمن الانتقال السلمي الديمقراطي للسلطة، حينها فقط يتم تحقيق تطلعات المواطن الفلسطيني في بلوغ الأمن السياسي.

[1] بويخف، حسن. ماذا بعد أوسلو. الثلاثاء. 4 ديسمير 2012. الساعة 12:46. http://hespress.com/writers/67486.html

الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات

1. إن ممارسات الاحتلال الإسرائيلية والانتهاكات المتواصلة للفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية، تعيق عمل السلطة الوطنية الفلسطينية في القيام بدورها في حماية الأمن الإنساني، ويحبط محاولاتها لتحقيق الأمن والاستقرار للمواطنين، وفرض النظام والقانون، كما تحد من قدرتها على تنفيذ التزاماتها تجاه مواطنيها، فقد أثرت الانتهاكات الإسرائيلية سلبا على قدرة السلطة على تحسين مستوى الخدمات الأساسية المقدمة للمواطنين، فلم تستطع السلطة الفلسطينية في ظل الظروف المتأزمة معالجة مشكلتي الفقر والبطالة، ومواجهة الأزمة الإنسانية في الضفة الغربية وقطاع غزة، نظرا للعراقيل التي تضعها دولة الاحتلال الإسرائيلية أمام جهود السلطة الفلسطينية للنهوض بالأوضاع الاقتصادية والمعيشية والأمنية.

2. يشكل الاحتلال التحدي الأبرز الذي يقف أمام عملية الإصلاح والتنمية في الأراضي الفلسطينية المحتلة من بين غيره من التحديات المتعددة الأوجه، إذ إن سياسيات الاحتلال تسببت في أضرار فادحة للبنية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والصحية والتعليمية، مما جعل إمكانية تحقيق الأمن الانساني في الأراضي الفلسطينية أمرا بالغ الصعوبة، كما يحتل الدعم الدولي المشروط من الجهات المانحة المرتبة الثانية من التحديات، لأن العديد من البرامج التنموية والإصلاحية لم تنفذ بسبب عدم التمويل الكافي أو بسبب الانصياع وراء الاشتراطات الدولية في ترتيب أولويات المشاريع وتنفيذها، ويحتل الانقسام السياسي المرتبة الثالثة من بين هذه التحديات كمعيق أمام الخطط الإصلاحية والتنموية في توفير الأمن الإنساني.

3. بنيت الخطط الاصلاحية والتنموية مسارها الأساسي للسير بالخطط وتصميم البرامج على اساس متفائل في حدوث تحسن في ممارسات الاحتلال من تخفيف القيود على الحركة

والسلع، مما أدى هذا الافتراض الى تجاهل ممارسات الاحتلال عند وضع البرامج، وتأثر المواطنين لعدم القدرة على تنفيذ البرامج المبرمة بسبب ممارسات الاحتلال، أو بسبب عدم قدرة السلطة على تنفيذ المشاريع التي تحتاج الى تصديق السلطات الاسرائيلية عليها، كما أدى هذا الافتراض إلى عدم وضع الخطط اللازمة أو البدائل الأخرى للتعامل مع الانتهاكات الاسرائيلية الممارسة يوميا ضد الفلسطينين المتضررين.

4. إن أبعاد الأمن الإنساني مترابطة مع بعضها البعض، فقد يسهم تحقيق إحداها في تحقيق الآخر، فتحقيق الأمن الاقتصادي يسهم في تحقيق الأمن الغذائي، وتحقيق الأمن السياسي يسهم في تحقيق الأمن الشخصي، والأمن البيئي يسهم في تحقيق الأمن الصحي وهكذا.

5. تنعكس الخطط الإصلاحية والتنموية في الأراضي الفلسطينية انعكاساً سلبياً على التحرر من الفاقة والجوع، فلم تكن السياسيات والبرامج التي تبنتها الخطط كافية لتحقيق الأمن الاقتصادي والأمن الغذائي، لأن السياسيات الاقتصادية التي تتبناها الحكومة تهدف لتحقيق نمو اقتصادي بعيد عن الاعتبارات الانسانية مثل سياسية ترشيد الانفاق عبر تقليص عدد الموظفين، التي لم تبين الخطة مصير هؤلاء الموظفين، بمعنى أن مثل هذه السياسات تحقق علو بنيان وهبوط إنسان. كما أن الحكومة لم تنجح في حل مشكلة الأمن الغذائي بسبب عدم ايلاء القطاعات الإنتاجية التمويل الكافي، مثل القطاع الزراعي الذي بإمكانه توفير الأمن الغذائي وتوفير العمل والدخل المناسب.

6. تنعكس الخطط الإصلاحية والتنموية في الأراضي الفلسطينية انعكاساً سلبياً على التحرر من الخوف، فلم تحقق فلسفة الحكومة في بناء المؤسسات الفلسطينية كاستراتيجية لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي وإقامة الدولة الفلسطينية، واستراتيجيتها بتغيير الأولويات الوطنية لحساب بناء المؤسسات، على حساب قضية انهاء الاحتلال فاعليتها، فقد استمر الاحتلال ولم تبنَ الدولة الفلسطينية المستقلة ولم تحقق السيادة، والديمقراطية والحريات وحقوق الإنسان التي تجسد بمجملها انعدام الأمن السياسي، والأمن الشخصي.

7. تنعكس الخطط الإصلاحية والتنموية في الأراضي الفلسطينية على العيش بكرامة ورفاهية انعكاسا ايجابيا، ولكنها بحاجة للمزيد من الجهود للارتقاء بالأمن الصحي وتطويره ليتمكن جميع المواطنين الاستفادة منه، والانتقال من الطابع الإغاثي إلى الطابع التنموي، وكذلك الأمن البيئي من خلال تطبيق سلطة جودة البيئة ومن خلال الجهات المختصة للبرامج التي تحقق الأمن البيئي.

التوصيات

رغم ما وضعته الحكومة من برامج وسياسات، وماحققته من انجازات إلا أنها تواجه جملة من التحديات الداخلية والخارجية كالاحتلال الإسرائيلي و الانقسام السياسي، واستمرارهما يشكل تهديدا كاملا للأمن الإنساني، وعليه تتقدم الباحثة بمجموعة من التوصيات من أجل النهوض بالأمن الإنساني بالأراضي الفلسطينية المحتلة وهي:

1. على السلطة الوطنية الفلسطينية تحقيق العدالة في توزيع الخدمات بما يضمن تحقيق الأمن الصحي والأمن البيئي لجميع المواطنين دون تمييز من خلال تفعيل نظام التأمين الصحي الشامل لجميع المواطنين، وكذلك تخصيص جزء من ميزانيتها لدعم الأنشطة الخاصة بحماية البيئة والحفاظ على توازنها، وكذلك تخصيص دائرة متكاملة تُعنى بحماية البيئة في كل من وزارة الصناعة والتجارة والزراعة والصحة والحكم المحلي والإعلام والتربية والتعليم والخارجية وغيرها من أجل حماية البيئة والحفاظ عليها كل من جانبه.

2. ضرورة عمل السلطة الوطنية الفلسطينية خطة تنموية متوسطة المدى وبعيدة المدى، لمكافحة الفقر والبطالة، ورصد الموازنات الكافية لذلك، مما يسهم في تحقيق الأمن الاقتصادي والغذائي.

3. ضرورة إشراك المجتمع المدني والاحزاب السياسة في تحقيق الأمن الاقتصادي والأمن الغذائي، عبر عمل برنامج وطني اقتصادي اجتماعي يهدف إلى مكافحة البطالة والفقر وتحسين الخدمات الاجتماعية للجمهور وخاصة الفقراء و المهمشين.

4. توفير البيئة القانونية المناسبة لأحداث تنمية اقتصادية اجتماعية من خلال إقـرار وتفعيـل قانون التأمينات الاجتماعية، واقرار قانون الحماية من البطالة، وإقرار قانون الحد الأدنـى للأجور، و تطوير قانون حماية المستهلك وتفعيله لحماية الفقراء وذوي الـدخل المحـدود، وإقرار قانون المقاطعة الإسرائيلية.

5. مطالبة السلطة الوطنية الفلسطينية بدعوة المجتمع الدولي للعمل الجاد على إنهاء الاحـتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية المحتلة، وذلك في سبيل تحقيق الأمن السياسـي والأمـن الشخصي.

6. ضرورة إعادة ترتيب البيت الفلسطيني، وتفعيل آليات المصالحة الوطنية على أرض الواقع، ونشر ثقافة تقبل الآخر والتعددية السياسية، وإجراء الانتخابات التشريعية والرئاسـية؛ لأن تنفيذ خطط التنمية الإصلاحية الفلسطينية تتطلب ضرورة إنهاء الانقسام، بالإضـافة إلـى إحداث توافق بين كافة الأحزاب السياسية، وإنهاء أزمة الشرعية، وذلك لضـمان تحقيـق الأمن السياسي والأمن الشخصي لجميع المواطنين.

7. إعداد السياسيات والبرامج في الخطط الفلسطينية القادمة من منظور الأمن الإنسـاني، لأن الاستثمار في الأمن الإنساني في الأراضي الفلسطينية سيضمن للفلسطينيين الاسـهام فـي الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، مما يعزز الجهود الرامية لبناء المؤسسات، وبناء الدولة، والانتقال إلى عهد جديد من الأمن الإنساني لجميع المواطنين الفلسطينيين.

قائمة المصادر والمراجع

الوثائق

برنامج الحكومة الثالثة عشرة. فلسطين: إنهاء الاحتلال وإقامة الدولة. فلسطين. آب 2009.

http://www.mop-gov.ps/web_files/issues_file/090820%20إنهاء%20الاحتلال%20وإقامة%20الدولة. pdf

البرنامج العام لإنماء الاقتصاد الوطني الفلسطيني للسنوات 1994-2000. المجلد الأول. تونس. تموز 1993.

الخطة الوطنية الفلسطينية للإنعاش المبكر وإعادة الإعمار في غزة لعامي 2009-2010. المؤتمر الدولي لدعم الاقتصاد الفلسطيني لإعادة الاعمار في غزة. شرم الشيخ-جمهورية مصر العربية. 2آذار 2009. http://www.mop-gov.ps/web_files/issues_file/GAZA_report_AR_pages.pdf

سلطة جودة البيئة. **إستراتيجية البيئة القطاعية 2011 – 2013.** فلسطين. آذار 2010. www.environment.pna.ps/ar/strategy.pdf

مرسوم رئاسي رقم (15) لسنة 2007م. **بشأن تشكيل الحكومة المكلفة بتنفيذ أنظمة وتعليمات حالة الطوارئ الوقائع الفلسطينية.** رام الله، العدد الحادي والسبعون. 9 آب 2007م.

مرسوم رئاسي رقم (29) لسنة 2007م. **بشأن تعديل مرسوم تشكيل مجلس الوزراء الوقائع الفلسطينية.** العدد 73، 3 أيلول 2007م

وزارة التخطيط والتنمية الإدارية. **خطة التنمية الوطنية 2011-2013 " إقامة الدولة وبناء المستقبل".** فلسطين. نيسان 2011.

وزارة التخطيط الفلسطينية. **خطة الإصلاح والتنمية الفلسطينية 2008-2010**. فلسطين- رام الله. 30 نيسان 2008. http://www.mop-gov.ps/web_files/issues_file/PRDP%202008-2010%20.pdf

وزارة التخطيط الفلسطينية. **خطة التنمية متوسطة المدى 2005-2007**. فلسطين.

وزارة التخطيط الفلسطينية. **خطة التنمية متوسطة المدى 2006-2008**. فلسطين

وزارة التخطيط والتعاون الدولي. **خطة التنمية الفلسطينية 1998-2000**. البرنامج الاستثماري العام-مسودة للمناقشة مقدمة إلى المجلس التشريعي. فلسطين. 1998.

وزارة التخطيط والتعاون الدولي. **خطة التنمية الفلسطينية 1999-2003**. فلسطين: السلطة الوطنية الفلسطينية. يونيو 1999.

وزارة التخطيط والتنمية الإدارية. **منهجية إعداد الخطة الوطنية العامة لعامي 2011-2013**. فلسطين. 17آب2009. http://www.mop-gov.ps/web_files/issues_file/090813-Cabinet%20Paper%20on%202011-2013%20National%20Plan.pdf

وزارة التخطيط، ووزارة المالية. **فلسطين: التقدم إلى الإمام التدخلات الإستراتيجية ذات الأولوية خلال عام 2010**. فلسطين. كانون الثاني 2010، http://www.mop-gov.ps/web_files/issues_file/100112%20Palestine%20Moving%20Forward%20-%20Arabic-%20Combined.pdf

وزارة الصحة. **الخطة الإستراتيجية الوطنية الصحية 2011-2013**. رام الله-فلسطين. 2010.ص1. http://www.moh.ps/?lang=0&page=1&id=112

وزارة المالية. بيان وزارة المالية. **مشروع قانون الموازنة العامة 2009**.

الكتب

الأزعر، محمد خالد: **النظام السياسي والتحول الديمقراطي في فلسطين**. فلسطين: المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية (مواطن). 1998م.

إشراف: دي مونبريال، تيري، و كلين، جان، مساعده جانسن، سايين، ترجمه: مقلد،علي: "**الموسوعة الإستراتيجية**. بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع. ط1. 2011.

جاد، عماد: **التدخل الدولي: بين الاعتبارات الإنسانية والأبعاد السياسية**. القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية. 2000م.

الجهاز المركزي الإحصائي. **كتاب فلسطين للإحصاء السنوي2011م رقم (12)**. رام الله: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. كانون الأول. 2011م.

زيد، محمد: " الأمن **الشامل والنظام العالمي الجديد دراسة آفاق الإستراتيجية الأمنية للدول العربية**". سلسة الدراسات الإستراتيجية والأمنية. الرياض: المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب. 1999م.

الشنار، حازم: **أزمة الاقتصاد الفلسطيني والتدخلات الممكنة**. فلسطين. 2013.

الصايغ، يزيد، والشقاقي، خليل: **تقوية مؤسسات السلطة الفلسطينية**. تقرير فريق العمل المستقل برعاية مجلس العلاقات الخارجية. رام الله: المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية. 1999م.

الصوراني، غازي: **المشهد الفلسطيني الراهن (السياسي- الاقتصادي- المجتمعي- في إطار الوضعين العربي والدولي)**. تقديم: عبد العال، الباقوري، وعبد القادر، ياسين. الطبعة 2. فلسطين: مطبعة الأخوة. مايو 2011م.

العاروري، ماجد، "**دليل المدافعين عن حقوق الإنسان رصد وإعداد تقارير انتهاكات حقوق الإنسان**"، رام الله: مركز العمل التنموي–معا، 2008.

اللوزي، سالم، وآخرون: **تحدّيات الأمن الغذائي العربي**. مراجعة وتقديم: صبحي القاسم. الطبعة الأولى. الأردن: دار الفارس للنشر والتوزيع. 2009.

مصباح، عامر. **معجم العلوم السياسية والعلاقات الدولية**. ط1. القاهرة: دار الكتاب الحديث. 2010م.

المصري، شادي أحمد: **جدار الفصل العنصري وآثاره الاجتماعية على الشعب الفلسطيني حالة دراسية محافظة الخليل. فلسطين**: وزارة الإعلام.–مكتب الخليل. 2008.

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس). **نحو صياغة رؤية تنموية فلسطينية**. رام الله. 2005.

النقيب، فضل مصطفى: **مدخل نظري نحو صياغة رؤية تنموية فلسطينية**. فلسطين: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس). حزيران 2003م.

الرسائل الجامعية

الرقب، حماد محمود: **رسالة ماجستيرغير منشورة بعنوان واقع إدارة التغيير لدى وزارات السلطة الفلسطينية**. غزة: الجامعة الإسلامية. 2008م.

ميالة، عماد: **تأثير الجدار الفصل العنصري في فلسطين على نمط الحياة الاجتماعية والثقافية للسكان** "**دراسة ميدانية على الضفة الغربية والقدس الشريف**". رسالة مقدمة لنيل الدكتوراة في علم الاجتماع. جامعة القاهرة: كلية الأداب قسم الاجتماع. القاهرة. 2012.

التقارير

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. **تقرير التنمية البشرية لعام 1994:" أبعاد جديدة للأمن الإنساني"**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية. 1994.

بهو، روان فضايل: **التسامح كأحد سبل تحقيق الأمن الإنساني في الدول العربية**. بحوث وأوراق عمل المؤتمر العربي السادس للإدارة البيئية بعنوان التنمية البشرية وآثارها على التنمية المستدامة. مصر. 2007م.

تقرير عن التنمية في العالم 2010. **التنمية والتغير في المناخ**. واشنطن: البنك الدولي. 2010.

تقرير متابعة خطة الإصلاح والتنمية الفلسطينية 2008-2010. فلسطين: وزارة التخطيط والتنمية الإدارية. 2011.

جامعة بيرزيت- برنامج دراسات التنمية. **تقرير التنمية البشرية لعام 1998-1999**. فلسطين- رام اللة.أيلول 1999.

جامعة بيرزيت- برنامج دراسات التنمية. **تقرير التنمية البشرية لعام 2004**. فلسطين. 2004.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2011. كتاب فلسطين الإحصائي السنوي 2011. رقم 12. رام الله. 2011.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. أداء الاقتصاد الفلسطيني 2010. رام الله. 2011.

سلطة النقد الفلسطينية. **التقرير السنوي 2010**. دائرة الأبحاث والسياسات النقدية 2011.

الشرجبي، عبد الحكيم: **الفقر التحدي الرئيسي للأمن الإنساني دراسة حالة للمجتمع اليمني**. بحوث وأوراق عمل المؤتمر العربي السادس للإدارة البيئية بعنوان التنمية البشرية وآثارها على التنمية المستدامة، مصر، 2007م.

المراقب الاقتصادي والاجتماعي العدد26. 2011. ماس.

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات. **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني 2010**. تحرير محسن صالح. الطبعة الأولى. بيروت. 2011.

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات. التقرير الاستراتيجي الفلسطيني 2010. تحرير: محسن صالح. الطبعة الأولى. بيروت. 2011.

موسى، غادة: **مخاطر غياب الأمن الإنساني على البيئة والتنمية المستدامة**. بحوث وأوراق عمل المؤتمر العربي السادس للإدارة البيئية بعنوان" التنمية البشرية وأثرها على التنمية المستدامة". مصر: المنظمة العربية للتنمية الإدارية. مايو 2007.

نشرة الأمن الغذائي. العدد1. فلسطين:معهد أبحاث السياسات الاقتصادية (ماس). شتاء 2009.

الهيئة المستقلة لحقوق المواطن. **تقرير انتهاكات حقوق الإنسان من قبل أمن السلطة في الضفة الغربية عام 2008**. شباط فبراير 2009.

وزارة الصحة، مركز المعلومات الصحية الفلسطيني- **التقرير الصحي السنوي- فلسطين 2012**. حزيران 2012.

المجلات

أبو خلف، نايف، أبو الرب، محمود، أحمد، حسين: آليات إصلاح الفساد الإداري والمالي والاقتصادي في مؤسسات السلطة الفلسطينية (رؤية المواطن الفلسطيني). مجلة جامعة القدس المفتوحة. http://blogs.najah.edu/staff/hussein/article/article-4

بيرو سيناد كليز: ***"السكان والأمن"***. **المجله الدوليه للعلوم الإجتماعيه**. اليونسكو.ع 141. سبتمبر1994.

حامد، مهند: ***التجارة البينية العربية الفلسطينية بين سندياتة المقاطعة العربية و مطرقة الحصار الاسرائيلي*. مجلة الاصلاح الاقتصادي**، نشرة غير دورية يصدرها مركز المشروعات الدولية الخاصة. إبريل 2009.

مجلة الدراسات الفلسطينية. سلام فياض في حوار شامل مع مجلة الدراسات الفلسطينية. ملحق خاص 79. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية. صيف 2009.

نظير، مروه: ***من الأمن الجماعي إلى الأمن الإنساني***. تحول اهتمام المجتمع الدولي من الدولة إلى الفرد، **الحوار المتجدد**، العدد 338، 2010/9/28م، المحور السياسية والعلاقات الدولية

الجرائد والمقابلات

زيون، كفاح: **البنك الدولي يشيد بانجازات حكومة فياض "ويؤكد أن جاهزيتها لإقامة الدولة وشيكة.** جريدة الشرق الأوسط. 17-11-2010.

صحيفة القدس العربي. لندن. 6208. 21 أيار. 2009.

فياض، سلام- قناة فلسطين الفضائية 2012/1/12.

المواقع الالكترونية

أبو حطب، غسان: الأمن الإنساني والتنمية الإنسانية وحقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية. home.birzeit.edu/cds/arabic/news/ghassan.doc

أبو صفية: إسرائيل تواصل تهريب ودفن النفايات الصلبة والخطرة في الأراضي الفلسطينية. http://www.alhayat-j.com/details.php?opt=3&id=20711&cid=1361

أبو عبدو، مصطفى ابراهيم: أثر الحصار على قدرة الطلبة جامعات قطاع غزة في تسديد الرسوم الجامعية وتسجيل الساعات الدراسية دراسة حالة (جامعة الأزهر في غزة).

المجلد 18. العدد 1. مجلة الجامعة الإسلامية (سلسلة الدراسات الإنسانية). يناير 2010.
http://www.iugaza.edu.ps/ar/periodical/articles/%D8%A3

أبو عون، ناصر: التدخل الدولي الإنساني وإشكالياته. 12 يوليو 2007، الساعة 10:10.
http://nasseroon.maktoobblog.com/405836/%D8%A7%D9%84%D8%
AA%D8%AF%D8%AE%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9
%88%D9%84%D9%8A

أثر العدوان الحربي الإسرائيلي على قطاعي المياه والصرف الصحي. خلال فترة العدوان 27-12-2008 – 18-1-2009. المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان.
http://www.pchrgaza.org/files/REPORTS/arabic/14-07-09.html

أحمد الحاج، عاصم: نحو مفهوم شامل وجديد للأمن الوطني. الجمعة. 9 كانون الأول 2011.
http://www.sudanile.com/2008-05-19-17-39-36/977-2011-05- 21:53
24-08-47-10/35350-2011-12-09-20-55-46.html

أزمة مياه الشرب في مناطق السلطة الفلسطينية. سلسلة تقارير خاصة(29). نيسان 2004.
http://www.ichr.ps/pdfs/sp29.pdf

إسرائيل في مواجهة وضع فلسطيني الجديد 2012/11/30. الساعة 20:42.
http://arabic.euronews.com/2012/11/30/israeli-eu-ambassador-blasts-
/palestinian-un-move-adds-settlement-reversible

الأسرج، حسين عبد المطلب: الأمن الاقتصادي للإنسان العربي الواقع والآفاق. المملكة المتحدة: مركز الشرق العربي للدراسات الحضارية والإستراتيجية. الأربعاء 29-12-2010.
http://www.asharqalarabi.org.uk/markaz/m_abhath-29-12-10-1.htm

الأسرج، حسين: الأمن الاقتصادي للإنسان العربي: الواقع والآفاق. لندن: مركز الشرق العربي للدراسات الحضارية والإستراتيجية. الأربعاء 29-12-2010.
http://www.asharqalarabi.org.uk/markaz/m_abhath-29-12-10-1.htm

أشرف سماره: المنطقة الصناعية في محافظة جنين. سلسلة أوراق تنموية مركز بيسان للبحوث والإنماء 2011.
ar.bisan.org/.../wrsh_lml_hwl_lmntq_lsny_fy_mdyn_jnyn__2___2_....

إعلان إطلاق البرنامج الوطني لسكن ذوي الدخل المحدود بمليار دولار.
http://www.nbprs.ps/news.php?action=show&id=1594

الاعلان العالمي لحقوق الإنسان. http://www.un.org/ar/documents/udhr/

الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. المادة (17).
http://www.un.org/ar/documents/udhr/index.shtml#a13

[1] **البنك الدولي يدعو للقضاء على الفقر بحلول** 2030. 3-4-2013.
http://www.alriyadh.com/net/article/823018

أمن الإنسان: الأمن الاقتصادي " الفقر والعدالة والحرية"،
http://www.ye1.org/vb/showthread.php?t=585123

الأمن الغذائي في فلسطين بين تفاؤل الأرقام ومرارة الواقع. الأرض المحتلة، شهادة الأنباء الإنسانية (إيرين) 9/ أغسطس 2012.- http://www.albayan.ae/one-world/arabs/2012-08-09-1.1704935

الانتخابات المحلية الفلسطينية.
http://www.miftah.org/arabic/PrinterF.cfm?DocId=13103

أنطـــــــاكي، أكـــــــرم. فـــــــي الأمـــــــن الإنســـــــاني وتداعياتـــــــه.
http://www.maaber.org/issue_march11/spotlights1.htm

الانعكاسات الاجتماعية والاقتصادية للاحتلال الإسرائيلي على أحوال السكان فـــي الأراضـــي الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس خلال العام 2010. فلسطين: وزارة التخطيط. كـــانون الثاني 2011. /http://www.mopad.pna.ps/attachments/article/33

أنـــــــواع الأحيـــــــاء اليهوديـــــــة. موســـــــوعة الهولوكســـــــت.
http://www.ushmm.org/wlc/ar/article.php?ModuleId=10007445

بتسليم مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة. خلفية عـــن الجـــدار الفاصل..http://www.btselem.org/arabic/separation_barrier 1-1-2011

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. تقرير التنمية الإنسانية 2009 – 2010:الاستثمار فـــي الأمـــن الإنســـــــاني مـــــــن أجـــــــل دولـــــــة مســـــــتقبلية.
http://www.undp.ps/en/newsroom/publications/pdf/other/phdrar.pdf

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. تقرير التنمية الإنسانية 2009–2010 في الأراضي الفلســطينية المحتلـــة: الاســـتثمار فـــي الأمـــن الإنســـاني مـــن أجـــل دولـــة مســـتقبلية.
http://www.alzaytouna.net/arabic/print.php?a=116698

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. تقرير التنمية الإنسانية العربية 2009: "تحديات أمن الإنسان في البلـــــــــــــــــــدان العربيـــــــــــــــــــة".. http://www.arab-hdr.org/publications/other/ahdr/ahdr2009a.pdf

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. تقرير التنمية الإنسانية لعام 1994:" أبعاد جديدة للأمن الإنساني".
http://www.arab-hdr.org/arabic/reports/global.aspx

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. تقرير التنمية البشرية لعام 1999: "العولمة ذات الوجه الإنساني".. http://hdr.undp.org/en/media/hdr_1999_en_overview.pdf

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. تقرير التنمية البشرية لعام 2010:الثروة الحقيقية للأمم: مسارات إلى التنمية البشرية. http://hdr.undp.org/en/media/HDR_2010_AR_Chapter1_reprint.pdf

بسيوني، عبير: مفهوم الأمن الإنساني وتطبيقاته في المحافل الدولية. مجلة الدبلوماسية.27-5-2010. http://www.mfa.gov.eg/MFA_Portal/ar-EG/MFA_News/speeches/abeer2752010.htm

بصلات، محمد تيسير: الآثار التي خلفها جدار الفصل العنصري الإسرائيلي على استدامة الأنظمة البيئية الزراعية في المناطق المتأثرة في محافظة قلقيلية. قلقيلية: وزارة الزراعة. http://scholar.najah.edu/sites/default/files/conference-paper/-%D8-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AA.pdf

البكوشر، الطيب: "الترابط بين الأمن الإنساني وحقوق الإنسان". http://www.aihr-iadh.org/docs/revue/pdf/revue10ok/164-172.pdf

بن طلال، الحسن، " في الأمن الإنساني "، ع42379، السنة 126، الأهرام: قضايا وأراء، الثلاثاء 17 ديسمبر 2002م، http://www.ahram.org.eg/archive/2002/12/17/OPIN2.HTM

البنك الدولي بيانات جديدة تظهر أن هناك 1.4 مليار نسمة مازال يعيشون على أقل من 1.25 دولار أمريكي في اليوم. ttp://web.worldbank.org/WBSITE/EXTERNAL/EXTARABICHOME/NEWSARABIC/0,,contentMDK:21882190~pagePK:64257043~piPK:437376~theSitePK:1052299,00.html

البنك الدولي. تقرير المتابعة الاقتصادي المقدم للجنة الارتباط الخاصة 7 نيسان 2011.
http://web.worldbank.org/WBSITE/EXTERNAL/EXTARABICHOME/EXTARABICCOUNTRIES/MENAINARABICEXT/WESTBANKGAZAINARABICEXTN/0,,contentMDK:22878522~pagePK:1497618~piPK:217854~theSitePK:475978,00.html

البنك الدولي. تقرير المتابعة الاقتصادي المقدم للجنة الارتباط الخاصة، 2010.
http://web.worldbank.org/WBSITE/EXTERNAL/EXTARABICHOME/EXTARABICCOUNTRIES/MENAINARABICEXT/WESTBANKGAZAINARABICEXTN/0,,contentMDK:22704345~pagePK:141137~piPK:141127~theSitePK:475978,00.htm

البنك الدولي. تقرير المتابعة الاقتصادي المقدم للجنة الارتباط الخاصة. 2011.
http://web.worldbank.org/WBSITE/EXTERNAL/EXTARABICHOME/EXTARABICCOUNTRIES/MENAINARABICEXT/WESTBANKGAZAINARABICEXTN/0,,contentMDK:22996890~pagePK:1497618~piPK:217854~theSitePK:475978,00.html

بهار، رياض هاني، "الترابط بين الأمن الوطني والأمن الإنساني". السبت 13-8-2011.
http://www.alalemya.com/itjahathurra/writers/Riyadh_Hani_Bahar/New%20folder/Interdependence%20between%20national%20security%20and%20human%20security.html

بويخف، حسن. ماذا بعد أوسلو. الثلاثاء. 4 ديسمير 2012. الساعة 12:46.
http://hespress.com/writers/67486.html

البيئة الفلسطينية في يوم البيئة العالمي. القدس: معهد الأبحاث التطبيقية (أريج). حزيران 2005.
http://www.idsc.gov.ps/arabic/environment/study/Study7.html

البيانات الصحفية. شركة تبني الاستثمار العقاري.توقيع اتفاقية مع السلطة الفلسطينية لبناء روابي البـــــدة النموذجيـــــة الأولـــــى فـــــي فلســـــطين 20 نيســـــان 2008.
http://www.rawabi.ps/ar/press_show.php?id=2&page=no

تركمـــــاني، عبــــد الله: تحــــديات الأمــــن الإنســــاني فــــي العــــالم العربــــي.
http://www.alwaqt.com/blog_art.php?baid=11295

تقرير "شعب تحت الاحتلال" دائرة العلاقات الدولية في منظمة التحريــر الفلســطينية، رام الله، 2011/12/28. http://www.dair.plo.ps/beta/V1/showNewsDetailsView .php?newsId=365

تقرير التنمية البشرية لعام 2010م. الثروة الحقيقية للأمم: مسارات إلى التنمية البشرية. برنامج الأمـــــــــــــــــم المتحـــــــــــــــــدة الإنمـــــــــــــــــائي.
http://hdr.undp.org/en/media/HDR_2010_AR_Chapter1_reprint.pdf

التنميـــــــة الفلســـــــطينية فـــــــي مواجهـــــــة المشـــــــروع الإســـــــرائيلي.
http://www.nbprs.ps/page.php?do=show&action=iqtsad14

جامعة بيرزيت- برنامج دراسات التنمية .تقرير التنمية البشرية لعام 2002. فلسطين-رام اللة. حزيـــران 2002.
http://home.birzeit.edu/cds/arabic/research/publications/2002/18e.pdf

الجدار على الوضع الإنساني. مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ا-لأمم المتحدة-. وكالـــة غـــوث وتشـــــغيل اللاجئـــــين الفلســـــطينيين-للأمـــــم المتحــــــدة-. تمـــــوز 2008.
http://unispal.un.org/pdfs/BR_Update8July2008a.pdf

الجـــلاد، محمـــد وليـــد: الأمـــن القـــومي. الموســـوعة العربيـــة. http://www.arab-ency.com/index.php?module=pnEncyclopedia&func=display_term&id=159561&m=1

جهاز الإحصاء المركزي 2011.الأسعار والأرقام القياسية النشـــرة الســـنوية 2010. رام الله، فلســـطين.

http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_PCBS/Downloads/book1750.pdf

الجهاز المركزي للإحصـــاء الفلســـطيني 2010، مســـح القـــوى العاملـــة:التقريـــر الســـنوي 2009.فلســـــــــــــــــــــــــــــــطين. نيســـــــــــــــــــــــــــــــان 2010.

www.pcbs.gov.ps/Portals/_PCBS/Downloads/book1657.pdf

الجهاز المركزي للإحصاء الفلســـطيني 2011. أداء الإقتصـــاد الفلســـطيني 2010. رام الله– فلســـطين.

www.pcbs.gov.ps/Portals/_pcbs/PressRelease/Pal_Econ_2010a.pdf

الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني 2011. الفلسطينيون في نهاية عـــام 2011. فلســـطين. كـــانون الأول 2011.

http://www.alzaytouna.net/arabic/data/attachments/2011/Stat_Pls_People_12-11.pdf

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. ظروف السكنية في الأراضي الفلسطينية للعـــام 2010. بيـــان صـــحفي بعنـــوان واقـــع الظـــروف الســـكنية فـــي الأراضـــي الفلســـطينية.

www.wafainfo.ps/pdf/wake3_althruf_alsakaniah_palestine_2010.pdf

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. مؤشر غلاء المعيشة في الأراضي الفلسطينية المحتلـــة. 12-1-2012.

www.pcbs.gov.ps/Portals/_pcbs/PressRelease/CPI122011A.pdf

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. وزارة الصحة 2012. الحسابات الصحية الوطنية 2009-2010. نتائج أساسية. رام الله-فلسطين.
http://www.moh.ps/?lang=0&page=4&pid=84

الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني2011. إحصاءات الحسابات القومية2008- 2009. رام الله- فلسطين.
http://pcbs.gov.ps/Portals/_PCBS/Downloads/book1736.pdf

الجهاز المركزي للإحصاء: أحوال السكان الفلسطينيين المقيمين في الأراضي الفلسطينية. رام الله. فلسطين.
www.pcbs.gov.ps/Portals/_PCBS/Downloads/book1769.pdf

الجهاز المركزي للإحصائي الفلسطيني. بيان صحفي حول المستعمرات الاسرائيلية في الاراضي الفلسطينية. 2012/8/2م. رام الله.
http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_pcbs/PressRelease/settlmt2011A.pdf

حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم 2008. ارتفاع أسعار الأغذية والأمن الغذائي -الأخطار والفرص-. روما: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة. 2008.
ftp://ftp.fao.org/docrep/fao/011/i0291a/i0291a00.pdf

حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم 2009: الأزمات الاقتصادية التأثيرات والدروس المستفادة، روما: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة. 2009.
http://www.pogar.org/publications/other/un/conferences/wfs/fao/state offoodinsec-09a.pdf

الحرازي، شبير عبد الله: العولمة(8). صحيفة 26 سبتمبر.
http://www.26sep.net/newsweekarticle.php?lng=arabic&sid=40809

حسين، خليل، مفهوم الأمن في القانون الدولي العام. لبنان: موقع خاص للدراسات والأبحاث الإستراتيجية. 2009/1/16م،
http://drkhalilhussein.blogspot.com/2009/01/blog-post_16.html

حسين، زكريا: الأمن القومي.
http://www.khayma.com/almoudaress/takafah/amnkaoumi.htm

خبير اقتصادي: نمو الاقتصاد رهن بالاستقرار السياسي وإزالة العوائق الإسرائيلية.
http://www.wafa.ps/arabic/index.php?action=detail&id=3853

الخضري، جمال ناجي: آثار الحصار الإسرائيلي على قطاع غزة.
http://www.iugaza.edu.ps/ar/periodical/articles/%D8%A3_%D9%85%D8%B5%D8%B7%D9%81%D

الخطيب، غسان: الأمن الإنساني والتنمية الإنسانية وحقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة. http://home.birzeit.edu/cds/arabic/news/ghassan.doc

الزبون، عيسى: استخدام تقنيات نظم المعلومات الجغرافية الاستشعار عن بعد في مراقبة النشاطات الاستعمارية الإسرائيلية والتغيير في استخدامات الأراضي في الضفة الغربية وغزة، فلسطين: معهد الأبحاث التطبيقية(أريج).
http://magazine.geotunis.org/ar/2011/07/21/578.html

ست سنوات على إبداء الرأي الإستشاري لمحكمة العدل الدولية بشأن الجدار:اثر الجدار على الصحة. الأمم المتحدة مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية. منظمة الصحة العالمية. تموز 2010.
http://www.ochaopt.org/documents/ocha_opt_special_focus_july...

ستمائة وثمانية وخمسون دولار نصيب الفرد الفلسطيني من المساعدات الخارجية. رام الله: وطن للأنباء. 2011/11/23م. الساعة 11.15.
http://wattan.tv/hp_details.cfm?id=a8577403a5182075&c_id=1

سعيد، نادر: فلسطين والتنمية البشرية. http://www.arab-hdr.org/publications/other/ahdr/papers/2005/said.pdf

سليم، محمد السيد: دور العوامل الخارجية في الصراع العربي الإسرائيلي. السياسية الدولية. 1 إبريل 2008.
http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=222085&eid=306

سليمان المشعل. ثقافة وتطبيقات الأمن البيئي العالمي.
http://www.aleqt.com/2011/08/30/article_574696.html

السهلي، نبيل: مخاطر تهويد القدس على أجندة مؤتمر الدوحة. الاثنين، 2012/3/5م. الساعة 11.49. http://www.aljazeera.net/pointofview/pages/ff28a2d9-4dcc-4338-9acf-645969c7fc92

السيدة علا عوض رئيس الإحصاء الفلسطيني تستعرض أداء الاقتصاد الفلسطيني في الإراضي الفلسطينية خلال العام 2010.
www.pcbs.gov.ps/Portals/_PCBS/Downloads/book1756.pdf

شباتي، بسمة: الآثار البيئية والاجتماعية والصحية للحرب الإسرائيلية على غزة، تلويث الهواء والتربة والمياه وتدمير مزارع الزيتون والحمضيات، اللجنة العربية لحقوق الإنسان.
http://www.achr.nu/art594.htm

شبكة الواح، 27 كانون الثاني 2010، http://alwah.net/FreePost.asp?ID=256

الشرفا، ياسر عبد طه: دور سلطة النقد الفلسطينية في إدارة السيولة النقدية في الجهاز المصرفي الفلسطيني. غزة: الجامعة الإسلامية. ص2-3.
http://site.iugaza.edu.ps/yshorafa/files/2010/02/%D8%AF%D9%88%

شنين، محمد المهدي: تحولات مفهوم الأمن الإنساني. 10يوليو 2011م.
http://bohothe.blogspot.com/2011/07/blog-post_8892.html

صالح، محمد محسن: دراسة: حكومة سلام فياض. بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات. http://www.alzaytouna.net/permalink/4633.html

ضحايا نتيجة عدم السماح لهم بعبور الحواجز الإسرائيلية للمستشفيات.
http://www.phrmg.org/arabic/documents/Resources/Died%20at%20C
heckpoints-Arabic.htm

عبد الرحمن، أسعد: تهديم البيوت: المعنى والحقيقي. الجمعة 15\6\2012.
http://www.alittihad.ae/wajhatdetails.php?id=66393

عبد الكريم، نصر: العلاقات الأوروبية الفلسطينية: الدور الاقتصادي والاوروبي. مؤتمر السياسة الخارجية الأوروبية تجاه القضية الفلسطينية. الجلسة الرابعة. لبنان: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات. 3-4- تشرين الأول 2010.
http://www.alzaytouna.net/permalink/4600.html

العبود، نضال، مفهوم الأمن الإنساني. مجلة: الحوار المتمدن. المحور: حقوق الإنسان، ع1576. 9-6-2006.
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=67007

العدوي، محمد: مفهوم الأمن الإنساني وعلاقته بمنظومة حقوق الإنسان ودراسة في المفاهيم والعلاقات المتبادلة. http://www.policemc.gov.bh/reports/2011/March/29-3-2011/634370196843147393.pdf

عرفة، خديجة: تحولات مفهوم الأمن.. الإنسان أولاً. القاهرة: جامعة القاهرة- كلية الاقتصاد والعلوم السياسية. http://spg.ps/ar/?p=2114

عشرون بالمئة من وفيات الأطفال بفعل الحواجز والجدار الفاصل. صحيفة الشرق العربي. http://asharqalarabi.org.uk/paper/s-akhbar-20a.htm

علاوي، كامل: "الأمن الإنساني في العراق نظره تحليليه". الأربعاء. 24 /2009/6م. http://www.baghdadtimes.net/Arabic/?sid=47606 .

علاوي، كمال: الأمن الإنساني في العراق نظره تحليليه. 2010. http://www.baghdadtimes.net/Arabic/?sid=47606

عماد، عبد الغني: الصراع العربي الإسرائيلي بين النص والواقع. http://www.tourathtripoli.org/phocadownload/dirasset_fi_alkadia_alfilsstinia/alssira3%20al3arabi%20alira2ili.pdf

عمر، فبصل، حسن، كفاح: الآثار البيئية والاقتصادية الناجمة عن المصانع الإسرائيلية المقامة على الخط الأخضر غرب مدينة طولكرم. (ورقة عمل مقدمة للمؤتمر الصناعات الإسرائيلية في المناطق الحدودية والمستوطنات الإسرائيلية)، طولكرم. 17 شباط، 2010. www.qou.edu/arabic/.../israeliIndustConf/.../kefahAndDrFeassal.doc

العوضي، عبد الله: الأمن الدولي "أمن إنساني". جريدة الاتحاد. السبت 8 مايو 2010م. http://www.alitthad.com/paper.php?name=News&file=print&sid=74667

فايل، سيمون: حاجات النفس. ترجمة:عبد الجليل، محمد علي. معابر. دمشق. http://www.maaber.org/issue_march10/perenial_ethics1_a.htm

فياض في لقاء مع قادة الأمن الوطني: لا تعددية أمنية ولا بندقية شرعية غير بندقية المشروع الوطني. http://www.wafa.ps/arabic/index.php?action=detail&id=7764

فياض: 3.54 مليار دولار موازنة السلطة لعام 2012 والعجز الجاري ينخفض إلى أقل من مليار دولار. رام الله: مركز الإعلام الفلسطيني. -http://www.palestine-pmc.com/atemplate.php?id=20238

فياض: عجز موازنة السلطة الفلسطنية وصل العام 2011 إلى 800 مليون دولار. sshttp://arabic.news.cn/economy/2012-01/09/c_131350736.htm

القضاء على الجوع في العالم. حصاد عشر سنوات بعد مؤتمر القمة العالمي للأغذية. منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة.2006. ص8. ftp://ftp.fao.org/docrep/fao/009/a0750a/a0750a00.pdf

كتاب، إيلين: جدار الفصل العنصري والعائلة الفلسطينية. بديل المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين. -http://www.badil.org/en/haq-alawda/item/304-article08

كريم، وائل: قراءة في النظام السياسي الفلسطيني وفي مضمون الشرعيات. 9 كانون الثاني 2006م. الساعة 59:21. http://wailkareem.maktoobblog.com

كمال، منال: الأمن القومي العربي والأمن الدولي الإنساني. الجمعة فبراير 2011. الساعة 9:3، http://compunet4arab.techno-zone.net/t4585-topic

كوش، عمر: أمن الإنسان العربي في تقرير التنمية. الجزيرة. http://wasatiaonline.net/news/details.php?data_id=723

مؤتمر القمة العالمي للأغذية. إعلان روما بشأن الأمن الغذائي العالمي. http://www.fao.org/docrep/003/w3613a/w3613a00.htm

مؤتمر صحفي نظمه نادي الأسير الفلسطيني في مركز الإعلام الحكومي تحت عنوان "الأحداث المفصلة في قضايا الأسرى للعام.
http://www.maannews.net/arb/ViewDetails.aspx?ID=449800

المادة الثالثة، الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. http://www.un.org/ar/documents/udhr/

المبادرة الوطنية لتعزيز المنتج الوطني الفلسطيني، الاتحاد العام للصناعات الفلسطينية، شباط، 2009. http://www.pfi.ps/index.php?page=reports

متطلبات تطوير العلاقات الاقتثادية الفلسطينية العربية. فلسطين: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس). جزيران 2003.
http://www.wafainfo.ps/pdf/relations_arabic.pdf

المجلس الأعلى للقضاء. الخلفية التاريخية والبنية القانونية لتشكيل المجلس الأعلى للقضاء واختصاصاته وآليات اجتماعاته. http://www.hjc.gov.ps/index.php/2009-12-10-10-46-50

المحسين، جهاد: عندما يصبح مفهوم الأمن الإنساني بديلا عن حقوق الإنسان. 21-12-2010.
http://www.e-joussour.net/ar/node/7189

المحيسن، جهاد: عندما يصبح مفهوم الأمن الإنساني بديلا عن حقوق الإنسان. 2010/12/21،
http://www.e-joussour.net/ar/node/7189

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات. الملخص التنفيذي للتقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2011 والمسارات المتوقعة لسنة 2012.
www.alzaytouna.net/.../STR2011/PSR-11_Summar...

مركز العالم العربي للبحوث والتنمية (أوراد). نتائج استطلاع الرأي العام الفلسطيني المفاوضات الوضع الفلسطيني الداخلي الوضع العربي والإقليمي. 2 شباط 2010، فلسطين، www.awrad.org/pdfs/press%20-arabic%20-jan%202011.pdf

المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان. ظاهرة ارتفاع الأسعار في قطاع غزة. 2008. http://www.pchrgaza.org/files/REPORTS/arabic/pdf_spi/prices.pdf

مركز المعلومات الوطني. مؤشرات مستويات المعيشة. www.idsc.gov.ps/arabic/social/msh-soc1.html

مركز المعلومات حول الاستخبارات والإرهاب على اسم اللواء منير عميت في مركز تراث الاستخبارات. حملة عامود السحاب (عامود العنان). تحديث رقم 6–21 تشرين الثاني 2012 الساعة 13. www.terrorism-info.org.il/ar/index.aspx

مركز بيسان للبحوث والإنماء. رغم ارتفاع نسبة المساعدات الخارجية 200% الدين العام تضاعف والفقر ازداد في الأراضي الفلسطينية المحتلة. فلسطين. الاثنين 2011/11/5م. الساعة 11:18. http://ar.bisan.org/content/%D8%B1%D8%BA%D9%85

مشعل يؤكد عدم قبول حماس أي حكومة برئاسة فياض. 15–5–2009. http://www.islammemo.cc/akhbar/arab/2009/05/15/82016.html

المصري، مازن: إعلان الدولة الفلسطينية أوسلو مجدداً، بديل المركز الفلسطيني. مستشار قانوني سابق لمنظمة التحرير الفلسطينية. http://www.badil.org/en/haq-alawda/item/1669-p14

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية، ماس،طاولة مستديرة 2. موازنة السلطة الوطنية الفلسطينية 2012، نيسان 2012، دكتور عزمي الشعيبي.

http://www.mas.ps/2012/sites/default/files/Round%20Table%202-PA%20Budget%20.pdf

معهد الأبحاث التطبيقية (أريج). الخسائر الاقتصادية الناجمة عن الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين.دراسة مشتركة صادرة عن وزارة الاقتصاد الوطني الفلسطيني. ومعهد الأبحاث التطبيقية (أريج). القدس. أيلول 2011.

http://www.google.ps/url?sa=t&rct=j&q=&esrc=s&frm=1&source=web&cd=2&ved=0CCUQFjAB&url=http%3A%2F%2Fwww.un.org%2Fdepts%2Fdpa%2Fqpal%2Fdocs%2F2012Cairo%2Fp2%2520jad%2520isaac%2520a.pdf&ei=c39vUJ2kLu6K4gSLw4HABg&usg=AFQjCNFnf2u7n0J1vsYAu6hxibv3Wqom0g

مكتب تنسيق المشاريع في الضفة الغربية وقطاع غزة. الحماية الاجتماعية في الضفة الغربية وقطاع غزة. 2008.

www.apis.ps/documents/food.../Household_profiling_Final_Arabic.p.

مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان جنيف. العدد رقم 6 من سلسلة التدريب المهني. التدريب في مجال حقوق الإنسان. دليل لتدريب المهنيين في مجال حقوق الإنسان. الأمم المتحدة نيويورك. 1999.

http://www.ohchr.org/Documents/Publications/training6ar.pdf

مكتبة حقوق الإنسان الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين. جامعة منيسوتا.

http://www1.umn.edu/humanrts/arab/b082.html

منظمة الصحة العالمية عدد القتلى الفلسطينيين في قطاع غزة تجاوز الألف. مركز الأبناء الأمم المتحدة. http://www.un.org/arabic/news/story.asp?NewsID=10500

منظمة الصحة العالمية. دستور منظمة الصحة العالمية
http://www.who.int/governance/eb/constitution/ar/index.htm

مهدي، سحر: بحوث ودراسات في مفهوم الأمن القومي. جريدة الاتحاد،
http://www.alitthad.com/paper.php?name=News&file=article&sid=22
.433

المياه التي يتم تزويدها في قطاع غزة غير صالحة للشرب وإسرائيل تمنع دخول المعدات والمواد الضرورية لترميم شبكات المياه والمجاري. بتسيلم- مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة.
http://www.btselem.org/arabic/gaza_strip/20100823_gaza_water_crisis

نتائج استطلاع الرأي العام رقم (40). مركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية بإجراء استطلاع للرأي العام الفلسطيني 2011. http://www.kas.de/palaestinensische-gebiete/ar/publications/23264

نشرة الأمن الغذائي. نشرة الأمن الغذائي. العدد7. فلسطين:معهد أبحاث السياسات الاقتصادية (ماس). صيف 2012. http://www.mas.ps/2012/ar/node/307

نصري، سميره، "الأمن الإنساني "، الجزائر، 27 فبراير 2009، الساعة 17:29،
http://0503samira.maktoobblog.com/14/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%86%D8%B3%D8%A7%D9%86%D9%8A/

نقص التغذية في العالم في عام 2012. منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة. 2012. ص 8.
http://www.fao.org/docrep/017/i3027a/i3027a02.pdf

هدم المنازل في الأراضي الفلسطينية المحتلة. فلسطين: معهد أريج. 2010/2/1م.
.http://www.poica.org/editor/case_studies/view.php?recordID=2313

هنطش، إبراهيم: سبل الزيادة زيادة حصة المنتجات المحلية في الأسواق الداخلية والخارجية. فلسطين: معهد الأبحاث السياسات الاقتصادية (ماس). 2012.
http://www.mas.ps/2012/sites/default/files/National%20products.pdf

الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن. البيئة في أراضي السلطة الوطنية الفلسطينية (حالة دراسية: محافظة بيت لحم). سلسلة تقارير خاصة (40) رام الله. أيلول 2005.
www.ichr.ps/pdfs/sp40.pdf

الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان.انتهاكات حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة.التقرير السابع عشر. 2011. http://www.ichr.ps/ar/1/6/750/التقرير-السنوي-htm.2011

وثيقة إسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة: تعكير صفو المياه وحرمان الفلسطينيين من الحق في الحصول على المياه. منظمة العفو الدولية.
http://www.amnesty.org/ar/library/asset/MDE15/027/2009/ar/3b1c742
9-08a5-4e5f-a28e-13df8cde276d/mde150272009ar.html

وحدة مراقبة الجدار ومعهد أريج للأبحاث التطبيقية: الجدار على طول امتداده يلقي بآثار مدمرة على البيئة والتجمعات الفلسطينية.
http://www.unrwa.org/atemplate.php?id=1045

وزير الصحة الدكتور فتحي أبو مغلي يفتتح المؤتمر الصحي الفلسطيني "نحو خدمات صحية عالية الجودة ومستدامة". المنعقد في رام الله يومي 7-8 أيار 2009.
http://www.prealmedia.com/ar/index.php?news=18210&vote=5&aid=
18210&Vote=Vote

يقلعون شـــجرة. برنـــامج زراعـــة المليـــون شـــجرة الثـــاني. العربيـــة لحمايـــة الطبيعـــة. http://apnature.org/ar/node/445

يوسف، صبحي: الجدار الفاصل ومستقبل الدولة الفلسطينية دراسة في الجغرافيا السياسية. مجلة جامعة الأزهر. المجلد 12. العدد 1. فلسطين: مجلة جامعة الأزهر بغزة. سلسلة العلـــوم الإنســـانية 2010م. http://www.google.ps/url?sa=t&rct=j&q=&esrc=s&frm=1&source=web&cd=1&ved=0CB4Q

المراجع باللغة الانجليزية:

Acharya, Amitav, "Human Security: East Versus West", International Journal, Vol.56, No.3, Summer 2001, p.456. http://www.jstor.org/pss/40203577

Bajpai, Kanti, " An Expression of Threats Versus Capabilities Across Time And Space", Security Dialogue, Vol.35, No3, Sep2004, P360. http://sdi.sagepub.com/content/35/3/360.extract

Developing The Occupied Territories: An Investment In Peace. Volume 1, Overview. Washington: The World Bank. Sep 1993.

Galsius, Marlies, and Kaldor, Mary, " Individuals First: AHu-man Security Strategy For The European Union". 2005. pp.66-67. http://library.fes.de/pdf-files/id/ipg/02693.pdf

Heinbecker,Pail," Pace Theme:Human Security", http://www.cpdsindia.org/peacetheme.htm

http://books.google.co.il/books?id=r7My6xSJNvsC&pg=PA23&lpg=PA23&dq=evolving+security+regimes&source=bl&ots=nInzCwDqb6&sig = majid tehranian," Evolving security

Human Security Now: Commission on Human Security , People Caught Up in Violent Conflict, (New York ,United Nation:Commission on Human Security ,2003)P.21. http://globalism.rmit.edu.au/files/SOI/Human_Security_Now.pdf

Kim, Woosang and in –Tack Hyun, "Towards a New Concept of Security: Human Security in: World Politics, Asia's Emerging Regional Order: Reconciling Traditional and Human. http://books.google.com/books?id=SoGDyTwlX2EC&pg=PA33&source=gbs_toc_r&cad=4#v=onepage&q&f=false

Kofi, Annan, "United Nation Millienium Report" http://www.un.org/millenniumgoals/pdf/mdg2007.pdf

Krause, Keith, "The key To A Powerful Agenda, if Properly Dlimited"; Security Dialogue, Vol.35, No.3, Sep.2004, pp.367-377., http://sdi.sagepub.com/content/35/3/367.full.pdf+html

Leaning, Jennifer, "Psychosocial Well-Being Over Time", Security Dialogue, Vol.35, No3, Sep. 2004, p354. http://sdi.sagepub.com/content/35/3/354.full.pdf+html

Maclean, George, "The changing Concept of Human Security: Coordinating Nation and Multilateral Responses ", United Nation and

Canada, (1999-2000). http://www.unac.org/en/link_learn/canada/security/perception.asp

Prezelj , Izotk, "Challenges in Conceptualizing and Providing Human Security", Humsc Journal, Issue2. http://www.humsec.eu/cms/fileadmin/user_upload/humsec/Journal/Prezelj.pdf

Reed, Laura, and Tehranian, Majid, "**Evolving Security Re-gimes**" in: Tehranian Majid (ed), **World A Part: Human Security And Global Governance**, (New York: Toda Institute For Global Pace And Policy Research,1999) ,p.36,

Sen, Amertya**, "Developments, Rights and Human Security** ," **Human Security Now, The Final Report of The Commission on Human Security**.

Thakur, Ramesh, "Human Security Regimes" In: William T.Tow, Ramesh Thakur And In- Taek Hyun (eds.), Asia's Emerging Regional Order: Reconciling Traditional And Human Security (Tokyo:United Nation University ,2000),P.231. http://books.google.com/books?id=SoGDyTwlX2EC&pg=PA33&source=gbs_toc_r&cad=4#v=onepage&q&f=false

Trood, Russell, And T.TWO, William., "Linkages Between Traditional Security And Human Security", Editor(s) William T. Tow, Ramesh Thakur, In-Taek Hyun, " Asia's Emerging Regional Order:

Reconciling Traditional And Human Security", Tokyo: United Nation University, 2000,p.17. http://books.google.com/books?hl=iw&lr=&id=SoGDyTwlX2EC&oi=fnd&pg=PR8&dq=Asia%27s+emerging+regional+order:+Reconciling+traditional+and+human+security&ots=6axmKPx6T-&sig=Foch01AeURfaKEtmNDoG9IkRINE#v=onepage&q&f=false

Winslow, Donna, and Thomas Hylland Eriksen, "Abroad Concept That Encourages Interdisciplinary Thinking ", Security Dialogue, vd.39, no.3, sep.2004 ,P.361. http://sdi.sagepub.com/content/35/3/361.extract

An-Najah National University
Faculty of Graduate Studies

The Implication of the Developmental Reform Plans by the Palestinian National Authority on Human Security (2005-2011)

By
Feda' Mahmoud Mustafa sheeb

Supervised by
Dr. Nayef Abu Khalaf

This Thesis is Submitted in Partial Fulfillment of the Requirements for the Master Degree in Planning & Political Development, Faculty of Graduate Studies, An-Najah National University, Nablus, Palestine.
2013

The Implication of the Developmental Reform Plans by the Palestinian National Authority on Human Security (2005-2011)

By
Feda' Mahmoud Mustafa sheeb
Supervised by
Dr. Nayef Abu Khalaf

Abstract

The study discusses the ability of applying the reform and development plans that are offered by the Palestinian National Authority on the human security which depends on releasing from fear, poverty and living in dignity. Also, it indicates the reflections of the reform and the development plans on achieving the human security.

The researcher has started from two hypotheses: the first one is that the Israeli occupation-among all other challenges- is the biggest challenge against the reform and the developing process in the Palestinian Territories. The second hypothesis is that the reform and the development plans have positive reflection towards meeting people's needs, building their capacities, strengthening their ability to struggle, and so such plans will help in achieving the human security.

The researcher has chosen the topic of the study related to many factors and the most important one is that the Palestinians need to feel safe since they are living under occupation. Peace and security -on the levels of individual, social and international- are the most important basic aims and rights of human being. When such rights are threatened to be lost, the life will lose its value and meaning. Another factor is seeking awareness about

the importance of finding the human security through finding the information and data that are related to the concept of human security in order to relieve the mystery about it and to raise the awareness of human security issues.

The study in its first chapter has consisted of: the introduction, the importance, the problem, the questions of the study, the study hypotheses the methodology of the study, the study limits, and previous studies.

In the second chapter of the study, the researcher has talked about the concept of human security. This concept has changed before and after the Cold War as well as the factors of this change. Besides, the characteristics have been changed, for example the human security is comprehensive and international. In addition, it is human-focused issue. At the end of the study, the researcher has talked about the dimensions of the human security such as: Economic Security, Food Security, Health Security, Environmental Security, Personal Security, Security Community and Political Security.

The third chapter of the study discusses the reform plans that are offered by the Palestinian National Authority (2005-2011). The study focused on the Palestinian reform and development plan of years 2008-2010 because it's the core of the comprehensive development planning and the core which all other plans are based on. Moreover, the third chapter discussed the internal and external obstacles and challenges against planning.

The last chapter is about the reflections of the reform and development plans that are offered by the Palestinian National Authority on the human security regarding the contents of the human security represented by living freely and with dignity, releasing from poverty, hunger and fear. Living freely and with dignity is achieved by being healthy and having environmental security. Releasing from poverty and hunger is achieved by economic and food security. And finally, releasing from fear is achieved by the personal and the political security. The programs and policies of the reform and development plans are attached with the human security and its dimensions where there are negative and positive reflections of such plans on the human security.

The main inquiry of the study (which is: what are the reflection of the reform and development plans that are offered by the Palestinian National Authority on the human security) has been answered by what the researcher has reached of some results through the findings of analyzing the Palestinian development plans, some of results are:

1. The Israeli occupation-among all other challenges- is the biggest challenge against the reform and development process in the Palestinian Territories. The Israeli policies have caused serious damages to the economic, social, environmental, health and education infrastructures. This has made the achievement of human security in Palestinian Territories something very difficult.

2. The reform and development plans in the Palestinian Territories have negative effects on releasing from poverty and hunger. The policies and programs which were adopted by these plans are insufficient to achieve the food and economic security.
3. The reform and development plans in the Palestinian Territories have negative effects on releasing from fear. The government policy of building the Palestinian institutions as a strategy to finish the occupation and to establish state of Palestine as well as its strategy of changing the national priorities of building institutions were not effective and successful because the occupation is exist and the independent state is not existent yet. Therefore, democracy, human rights and liberties are not existed which means there is no political and personal security.
4. The reform and development plans In the Palestinian Territories are reflected positively on living in dignity and luxury.

The researcher has offered many recommendations such as:

1. The Palestinian National Authority must have medium term and long term development plans to stand against poverty and unemployment as well as setting the sufficient budgets for that which will achieve the food and economic security.
2. The Palestinian National Authority is demanded to ask the international community to work hard to end the Israeli occupation on the Palestinian Territories in order to achieve the economic and personal security.

3. Policies and programs must be prepared in the Palestinian future plans from the perspective of human security because investment in the human security in the Palestinian Territories will guarantee the Palestinians to take place in the economical, social and political life. This will reinforce the efforts of building the institutions and the state as well as moving to a new age of human security for all the Palestinians.